المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاقليمية

تخصص: فضاء إقليمي والسياسة الدولية للجزائر

البعد المغاربي في سياسة الجزائر الخارجية

"العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي2011-2015.

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة :

مخالفية أمل

إشراف:

د. غريب حكيم

السنة الجامعية

2016/2015

شكر وتقدير

بعد الشكر لله سبحانه وتعالى الذي قدرني على إنهاء هذا العمل أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف

"الدكتور غريب حكيم " الذي أشرف على هذا العمل .

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي

إلى أصدقائي

إلى جميع أساتذتي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى كل أصدقائي بالأخص فاطمة ، ربيعة ، سندس .

Abstract.

This study aims at showing the maghriban dimension in the Algerian foreign policy, which represented its first interests considering it as a part of Algeria, according to a set of principles on which it focused, including the unity in the maghriban area which has always been of a crucial importance to Algeria especially during the events of 2010, that influenced all the Arabic and also maghriban area.

Through this study we tried to examine the model of the relationships between Algeria and Tunisia in light of the democratic transition, by showing the nature of the Algerian behavior towards the popular movement in Tunisia.

key words: Foreign Policy, Democratic transition, Democratic transmission, Troika.

خطة البحث

مقدمة .

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول : المحددات الجغرافية .

المطلب الثاني : المحددات السياسية والعسكرية .

المطلب الثالث : المحددات الاقتصادية والاجتماعية .

المبحث الثاني : مبادئ وسمات وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثاني :سمات السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الثالث : توجهات سياسة الجزائر الخارجية .

المطلب الأول : هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثاني :تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية .

المطلب الثالث : الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية .

خلاصة الفصل .

الفصل الثاني : البعد المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية .

المبحث الأول : البعد الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .

المطلب الثاني :المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقة المغرب العربي .

المطلب الثالث :أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للجزائر .

المبحث الثاني: الدور الريادي للجزائر في منطقة المغرب العربي .

المطلب الأول : دور صانع التكامل الاقليمي وتحقيق الوحدة المغاربية .

المطلب الثاني : نبذ الاستعمار والامبريالية .

المطلب الثالث : دور الجزائر اتجاه قضايا المنطقة المغاربية .

المبحث الثالث : العلاقات التعاونية الجزائرية مع محيطها المغاربي .

المطلب الأول : العلاقات الثنائية .

المطلب الثاني :العلاقات المتعددة الأطراف .

المطلب الثالث : المشاريع الاقتصادية المشتركة.

خلاصة الفصل .

الفصل الثالث : العلاقات الجزائرية –التونسية بعد التحول الديمقراطي .

المبحث الاول : طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية قبل الحراك الشعبي .

المطلب الأول :طبيعة السلوك .

المطلب الثاني: الزيارات المتبادلة .

المطلب الثالث :التبادل التجاري.

المبحث الثاني : الحراك الشعبي في تونس وملامح التحول الديمقراطي .

المطلب الأول :أسباب ودوافع الحراك الشعبي في تونس .

المطلب الثاني :سمات الحراك الشعبي .

المطلب الثالث : تقيم نتائج الحراك الشعبي في تونس .

المبحث الثالث :طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية بعد التحول الديمقراطي .

المطلب الأول :أداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الحراك الشعبي في تونس .

المطلب الثاني :مظاهر التعاون بين الجزائر وتونس بعد التحول الديمقراطي .

المطلب الثالث :الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية التونسية .

خاتمة الفصل .

الخاتمة .

مقدمة

سعت الجزائر على تكريس مجموعة من المبادئ والقيم النابعة في الأساس من تجربتها و تاريخها الطويل مع الاستعمار إلى جانب العادات والدين ....وهو ما ساهم في بلورة المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية سواء أثناء الثورة التحريرية أو بعد الاستقلال لاسيما المبادئ المتعلقة بحسن الجوار ، التعاون ، حق الشعوب في تقرير المصير ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى مبدأ السلم والحوار في العلاقات ما بين الدول.

تعتبر البيئة الاقليمية للجزائر أحد اهتمامات السياسة الخارجية إذ أن استقرار البيئة المحيطة بالجزائر يعني استقرارها ،إذ تعد تونس مثلا عبر التاريخ عمق استراتيجي للجزائر فكل تهديد يطال تونس كان بالضرورة خطر على الجزائر لذلك عملت هذه الأخيرة على إعطاء أهمية للبعد المغاربي شأنه شأن الأبعاد الأخرى في السياسة الخارجية الجزائرية على غرار البعد الافريقي العربي المتوسطي الأوروبي ...

إذ ركزت الجزائر في علاقاتها المغاربية على تفعيل مبدأ حسن الجوار ومبدأ التعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما نلمسه بوضوح في التغيرات التي مست المنطقة أواخر سنة 2010م وبداية سنة 2011م ،فالجزائر تعمل دوما على تفعيل مبادئها التي تعد من الثوابت التي لا تتغير لاسيما فيما يتعلق بالمنطقة المغاربية.

إشكالية الدراسة .

ترتبط مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من الثوابت والمحددات النابعة أساسا من مكانتها الحضارية والجغرافية في محيطها الاقليمي ما جعلها توصف بالدولة المحورية ، فالسياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت ذات مضمون تعاوني أو صراعي تقتضي إدارتها مراعاة مقتضيات عديدة من أهداف وأولويات تؤدي في النهاية الى بناء استراتيجية وطنية تحدد كل المتطلبات وتبنى على أساسها الأبعاد التي تحدد توجهها اتجاه إقليمها المغاربي ، خاصة عقب الأحداث التي شهدتها المنطقة أواخر 2010م وبداية 2011م،التي مست المنطقة المغاربية ، في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي وهو ما حدد طبيعة الأداء الخارجي للسياسة الجزائرية اتجاه إقليمها المغاربي ككل و تونس خاصة.

من هنا تقتضي دراستنا طرح الاشكالية المركزية الآتية :

هل استطاعت الجزائر من خلال البعد المغاربي رسم سياسة خارجية جزائرية في علاقتها مع تونس بعد التحول الديمقراطي ؟

الأسئلة الفرعية .

1- ماهي محددات السياسة الخارجية الجزائرية التي تحدد أدائها الخارجي نحو إقليمها المغاربي ؟

2-ما هي أسس التعاون التي تحكم العلاقات بين الجزائر ودول المغرب العربي ؟

3-ما هو مستقبل وآفاق العلاقات الجزائرية –التونسية ؟

الفرضيات .

1-إن أداء السياسة الخارجية الجزائرية إتجاه المنطقة المغاربية يستند على مبادئ و محددات وطنية ثابتة .

2-إن فاعلية العلاقات الجزائرية- المغاربية أعطى صورة على طبيعة التعامل مع القضايا المطروحة على الصعيد المغاربي خاصة الأمنية والاقتصادية .

3- إن المتغير الأمني وبروز تهديدات إرهابية جديدة تهدد المنطقة المغاربية يحكم العلاقات الجزائرية –التونسية خاصة في فترة التحول الديمقراطي.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة السلوك السياسي الذي يصدر عن وحدة أو أكثر من الوحدات السياسية ، والتي تعبر عموما عن أهداف ومصالح محددة ضمن إطار الوحدات الأخرى في النظام الاقليمي ، انطلاقا من تركيبة الاهتمامات والابعاد والمحددات ضمن إطار التفاعل الاقليمي –دول الجوار-

يرتبط الموضوع بالبحث عن الأبعاد التي يرتكز عليها صناع السياسة الخارجية للجزائر والتي عن طريقها يتم صياغة القرارات التي تحكم علاقاتها وتقيم تعاملاتها مع دول المغرب العربي .

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضا كونها تحدد مدى ثبات الموقف الجزائري إتجاه التطورات التي تمر بها المنطقة المغاربية خاصة بعد نهاية سنة2010 ، ودراسة طريقة تحكمها في

ديناميكية المتغيرات التي تشهدها المنطقة ومواكبة عملية التحول الديموقراطي في تونس ومراحلها .

أسباب اختيار موضوع الدراسة .

أ/ الأسباب الذاتية :

السبب الرئيسي يعود إلى الميول لمعرفة طبيعة السلوك السياسي الخارجي للجزائر ومدى ثبات مواقفها اتجاه التحولات الخارجية للجزائر ومدى ثبات مواقفها اتجاه التحولات الأمنية والسياسية في المنطقة المغاربية أواخر سنة2010م، والرغبة في معرفة دور السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الظروف الخاصة التي تمر بها المنطقة .

ونظرا لأن الاهتمام بالسياسة الخارجية الجزائرية لم يأخذ حقه الكافي في البحث وهذا أدى الى نقص في هذه الدراسات التي تتيح للباحث التحكم في أبجديات الموضوع وهو السبب الذي جعلنا نختار هذا الموضوع .

–اقتناعي الكبير أن تكامل المنطقة المغاربية هو من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية .

ب/ الأسباب الموضوعية :

– إبراز البعد المغاربي لسياسة الجزائر الخارجية وذلك لمعرفة التصور العلمي حول صناعة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية وأهم الأبعاد التي تبني كمرتكز يوجه صانع القرار الجزائري ,

– أدت الجزائر مجموعة من الأدوار الوطنية على المستوى الدولي وأنظمته الفرعية متمسكة بالنظرة الوستفالية الأصلية للدولة تأكيدا على السيادة المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإبراز السياسة المغاربية للجزائر بين الاهتمام والتوظيف الاستراتيجي .

– تقييم أداء السياسة الخارجية الجزائرية في موضوع الوحدة المغاربية والوقوف على السبب الذي يقف وراء فشل هذه السياسة في تفعيل مسار التكامل والوحدة مع دول المغاربية .

– معرفة تأثير التحول الديمقراطي في بلدان منطقة المغرب العربي على طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية.

حدود الدراسة

أ/ الحدود المكانية :

الموقع الاستراتيجي للجزائر في الاقليم المغاربي ، أعطى لها من الأهمية ما يؤهلها للعب دور مهم لا ينحصر فقط حول المنطقة بل إلى مجالات أوسع ، إلا أنه مرتبط بمنطقة المغرب العربي بشكل كبير ، لذا فاختيار منطقة المغرب العربي في كونها تمثل نطاق جغرافي معلوم وواضح حيث تتميز هذه المنطقة بموقعها الجيوستراتيجي ، وهذا ما جعله يأخذ الحيز الأهم في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية .

ب/ الحدود الزمنية :

إن التطورات التي حدثت في المنطقة المغاربية في أواخر سنة 2010م وبداية سنة 2011م أفرزت تغيرات عديدة هيكلية وبنيوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات الدولة الجزائرية لارتباطها الكبير بدول الجوار، مما أدى إلى توجيه سياستها الخارجية اتجاه إقليمها المغاربي وهذا ما أدى إلى البحث في الفترة 2011م–2015م أي بعد التحول الديمقراطي في تونس وهذا بغية دراسة معمقة لتأثير هذه التطورات والأحداث على السياسة الخارجية الجزائرية ومدى ثبات مواقفها اتجاه دول المغرب العربي .

الاطار النظري للدراسة .

إن الوقوف بطريقة تحليلية ونقدية عند موضوع السياسة الخارجية الجزائرية يقتضي الاهتمام بالاطار النظري بشكل كبير، وعلى هذا الأساس وبعد الاطلاع على مختلف الأطر النظرية والتي تقع ضمن مجموعة من النظريات العلمية ارتأينا العمل باقتراب الدور ، ونظرية الأمن الانساني .

أ/ نظرية الدور :

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ، نتيجة أن لمفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الاولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية ، وهذا ما يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ، التي هي نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الاقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية .

ويعرف الدور بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة ، وذلك سعيا لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ، كما يعرف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدورهم [1]

والوظائف التي يجب عليهم القيام بها ، في عدد من الأطراف الجغرافية ، ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الاقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغة واعية ومدروسة ، واعتمدنا على هذه النظرية لفهم وتحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في فضائها المغاربي .

ب/ مقاربة الأمن الانساني :

يشكل الأمن الإنساني مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة ليس باستخدام منطق الادارة العقلانية للتسلح أو حركيات الاستفزاز ،[2] أو تفعيل منطق اللاحرب بل عن طريق تحقيق معادلة صعبة بين الاعتراف بالحقوق وتمكين الانسان منها أو الانتفاع الفعلي بها ، وهي تقوم بالإحساس على فلسفة ديناميكية لحقوق الانسان ، وحق الأجيال في البقاء في عالم آمن وأيكولوجي وصحي ، من خلال إدراج عددا من المتغيرات

[1] بهجت قرني وعلي الدين هلال ، **السياسة الخارجية للدول العربية** ، (القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2002)، ص 30.

[2] الأمن الإنساني ،**مقاربة ايتمو–معرفية** ،نقلا عن موقع الأستاذ محند برقوق : http ://berkouk-mhand. Yolasite.com

التي عدلت من مركزية الدولة ومنطقها ، كما حولت أيضا مركزية التهديدات والمخاطر من الطبيعة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) الى اللينة (ثقافية ،عرقية ، لغوية ...)مع الإقرار أيضا بتنامي الفواعل غير الدولية في حركيات اللاأمن وهذا ما أدى إلى توسيع مجال ومنطق الأمن ليشمل النظام الدولي ،الدولة ، المجتمعات ،والانسان الذي أصبح وحدة أساسية في منطق الأمن.

الإطار المنهجي للدراسة .

ان التكامل المنهجي الذي اعتمدنا عليه في بحثنا هذا وذلك وفق ترتيب منطقي من خلال الانتقال من المستوى الاكثر عمومية ومفهومية الى المستوى الاكثر دقة بدء بدراسة الاسس والمرتكزات المختلفة التي تبنى عليها هذه السياسة وصولا الى ابعادها في الدائرة المغاربية والتي كانت نتاجا لتفاعل مجموعة من الاحداث والتحولات التي مست الجزائر عامة والفضاء المغاربي خاصة وهذا ما افادنا في تحليل وتفسير ابعاد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي وذلك باستخدام :

المنهج التاريخي: هو منهج يستخدم بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات التي ترجع بجذورها إلى التجربة الإنسانية في أطوارها المختلفة أو يتضمن هذا المنهج بصفة أساسية وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو عن الدوافع والأفكار أي منهج علمي آخر، وهو طريقة لاختيار الغرض بتحديد وتحليل البيانات والمعلومات من الوثائق والسجلات ذات الأشكال المتعددة[1] ولقد استخدمنا هذا المنهج وذلك بقصد تتبع مسار العلاقات الجزائرية التونسية قبل التحول الديمقراطي وبعده وعليه اعتمدنا أساسا المنهج التاريخي في استعراض وتقصي التطورات والاحداث التاريخية ومظاهر العلاقات السياسية .

[1] أمين السعاتي ،**تبسيط كتابة البحث العلمي** ،(مصر ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، 1999)،ص81.

2/ المنهج الوصفي التحليلي .

يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي ، إضافة إلى التحليل والتفسير ، ويقوم هذا المنهج على تفسير الوضع القائم للظاهرة ، من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة به [1]

استخدم المنهج الوصفي التحليلي في لدراسة الوقائع ومناقشة المواقف والسياسات وفي الربط بينها واستنتاج الأحكام والخصائص العامة التي وجهت العلاقات الجزائرية –التونسية خاصة بعد التحول الديمقراطي ،ويفسر لنا خلفيات سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المنطقة المغاربية .

الاطار المفاهيمي لدراسة .

ننطلق في البداية من التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية ، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الأبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه ، ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية ، وسنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية وهي كما يلي :

1/ مفهوم السياسة الخارجية .

إن ما ميز السياسة الخارجية الجزائرية [2]هو تعدد محدداتها والجهات التي تضع قراراتها وترسم توجهاتها ، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثبات فيها هو التغير المستمر ، إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف وأحيانا غموض وسطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في كل تعريف يهمل بعض جوانب وأبعاد الظاهرة ،وهذا راجع – كما أشرنا – إلى عدة إعتبارات نفصل أهمها كما يلي :

---

[1]مصطفي محمود ابو بكر ، **البحث العلمي :تعريفه ، خطواته ، مناهجه** ، (الاسكندرية ، دار هومة ، 2000)،ص 05.

[2]السعيد ملاح ،**تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية** ،(رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2005)،ص 14.

1/أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في محيطها الخارجي ، وبالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية فمثلا :تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى .

2/ أن السياسة الخارجية من الناحية النظرية – ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة و بالتالي فان التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية ، تنعكس على تعريف هذا المفهوم .

3/ أن السياسة الخارجية للدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ، منها الدائمة أو المؤقتة ومنها المعنوية والمادية ومنها الأساسية والثانوية ومنها الداخلية ومنها الخارجية ،غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل .[1]

ومع ذلك فان هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية وشمولا ومنها:

" هي مجموعة من التوجهات تتألف من مواقف وإدراكات وقيم تمليها الخبرة التاريخية والظروف الاستراتيجية التي تميز الدولة في السياسة الدولية والمتأصلة في التقاليد والطموحات الكبرى للمجتمعات والمتقاطعة مع مجموعة الالتزامات الخارجية" .

التعريف الذي يقدمه "جيمس رزنوا" حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا ويقارب الواقع الملموس والبعد العملي للظاهرة فيقول بأن" السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها ".[2]

[1] بطرس غالي، **السياسات الخارجية للدول الكبرى**،(المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18،مصر ،سبتمبر،1962)،ص30.

[2] James N ,Rosenau "**comparing foreign policies ،theories finding methods**" ,new York, sage publication 1974,p06.

ومن جهة اخرى يقدم الدكتور محمد السيد سليم تعريفا يأْخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة و بالتالي يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي ".

وعلى ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية وأهدافها وتوجهاتها وأدوارها وكذا الوسائل التي تنفذ بها ،أي بين الاتجاهات وكذا الوسائل التي تنفذ بها أي بين الاتجاهات والالتزامات الدولية وقدرات وحوافز الفعل .

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها :" كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك فعل خارجي " .

2/ مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المرتبطة به:

أ/ مفهوم التحول الديمقراطي:

أحسن بداية معروفة لدراسة التحول الديمقراطي كانت من قبل مقترب موجات التحول الديمقراطي لصامويل هانتجتون وحيث حدد موجات التحول الديمقراطي بثلاث موجات (1828-1926)، (1943-1962)، (1976- الحاضر) وتتطلب هذه الظاهرة توفر مجموعة أسس تكون بمثابة شروط أولية أساسية حتى يتم التغيير الديمقراطي وهي التخلي عن الإيديولوجية الانقلابية من خلال تحقيق تسوية تاريخية بين أطراف اللجنة السياسية، الاستقرار الاقتصادي، الإصلاح الديني وعدم التهديد الخارجي. [1]

[1] قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية** "حركة النهضة التونسية نموذجا"،(رسالة ماجيستير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، تخصص دراسات مغاربية، 2012، 2013)، ص ص 46.

ولذلك يعرف صامويل هانتغتون التحول الديمقراطي: "هي تغيير حكومة لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدال أخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة بها، وفي كل الأحوال.

كما يعرفه "روسو" بأنها: "عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاثة قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى، وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع. [1]

ويعرفه "فليب شميتر" "philipeshmaiter": التحول الديمقراطي أنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشمل من قبل إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر".[2]

أتل سولينجن "etalsolingen" إذ يعرف التحول الديمقراطي بأنه حركة النظام السياسي اتجاه الآخر بالإجراءات التالية نواب منتخبون عبر انتخابات حرة نزيهة، حق تولي المناصب العامة والوصول للسلطة، حرية التعبير وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونيا واستقلالية مؤسسة. [3]

كما يعرفه الكاتب "إكرام بدر الدين" الذي يرى أن عملية التحول الديمقراطي هي عبارة عن عملية تراجع النظم السلطوية في كامل أشكالها وانواعها ليحل محلها نظم ترتكز على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية التي تتمتع بمبدأ التداول السلمي على السلطة".

---

[1] أسامة سعقاجي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي (دراسة حالة تونس 1987-2010)**،(رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، (2010، 2011))، ص 33.

[2] بوحنية قوي، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**، (عمان، دار الراية للنشر والتوزيع 2011)، ص 213.

[3] عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي**، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، (أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2012)، ص 90.

كما عرف التحول الديمقراطي أيضا بأنه العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي وعقد انتخابات حرة نزيهة وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيار النمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على الديمقراطية.

كما يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى تغيير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أكثر ديمقراطية، والتحول الديمقراطي عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل مؤسسات السياسية واتجاهاتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة السياسية، وتعتبر عملية التحول المرحلة الأولى للتحول نحو النظام ويقصد بالتحول الديمقراطي "تراجع نظم الحكم السلطوية بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية على الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور" وتتضمن عملية التحول الديمقراطي انتقال النظام من وصفي معين من الناحية السياسية وهي وضعية النظام السلطوي القديم إلى وضعية أخرى جديدة تنطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر الناشطة والفاعلة من الناحية السياسية، ولعل تهيئة المناخ السياسي الملائم لعملية التحول تساهم في عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي.[1]

4/ الانتقال الديمقراطي: هو مرحلة سابقة على عملية التحول الديمقراطي والممتدة له ويمكننا أن نميز بينها وفقا لطبيعة كل منهما وهو عملية مؤقتة ترتبط بشروط زمنية ومكانية[2] سواء كانت نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة شعبية أو قرار إداري عن عامل أو سلطة سياسية أو غيره. [1]

---

[1] مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية** ،(دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008)، (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2009، 2010) ، ص26.

[2] أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دولة الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية**، المحور ، من الموقع الالكتروني: www.ahewar.org/debat/mr'asp?aid=431302 **تاريخ** التصفح ، 2016/04/24، الساعة 11:00

كما يعرف أيضا على أنه مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي تتسم بتنوع أشكالها، وفي إطارها يتم صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سليمة تنتهي بوضع دستور ديمقراطي وتنظيم انتخابات حرة توسيع نطاق المشاركة السياسية إذ يعيد مفهوم الانتقال الديمقراطي النظر في مفهوم الثورة بوصفه يبين نظريا لمنهج التغيير وأدواته الوظيفية كما يمثل قطيعة مع استراتيجية الثورة في أساليبها ومنهجها واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي، بوصفها تغيرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي والاجتماعي.[2]

كما يعرف "روسو" الانتقال الديمقراطي على أنه دخول نظام الحكم لدولة ما في أزمة الشرعية الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انقسام بين النخب السياسية (وهم اللاعبون) الأساسيون في عملية الانتقال الديمقراطي ويتراوح هذا الانقسام بين من يريد أن يستمر للنظام القديم الذي تمثله الحاكمة وبين من يريد تغيير النظام وتمثله المعارضة كما يرى أنه لابد أن يمر الانتقال الديمقراطي عبر مراحل، ورغم أنه يعتقد بأن المرور في إحدى المراحل لا يعني بالضرورة الوصول إلى مرحلة أخرى إلا أنه يعتقد بضرورة أن تسبق الوحدة الوطنية المراحل الأخرى.[3]

4/ مفهوم الترويكا :

نعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 16كانون الأول / ديسمبر 2011، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت ب 89مقعدا من مجموع 217مقعدا في المجلس التأسيسي ، أي بنسبة 47،41 %) وحزب المؤتمر من أجل

---

[1] غسان العزي، انتقال سياسي أم تحول ديمقراطي في العالم العربي، صحيفة الخليج اليومية، الإمارات، ديسمبر 2011. من الموقع الالكتروني : ، http://www.arav-reform.net/ar/ ، 2016/01/05 على الساعة 22:30.

[2] اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، انجليزي)، www.koteb-araba.com، ص 116.

[3] سيف الدين عشيط هني، **إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية "دراسة وصفية تحليلية"**، (مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، السنة الجامعية (2008، 2009))، ص 13.

الجمهورية (حاصل على 29مقعدا بنسبة 28،9%)، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات (حاصل على 20مقعدا من مجموع مقاعد المجلس).

وشكل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه 138عضوا ، وتحفظ 11آخرين من بين أعضاء المجلس ال 217.

وعلى الرغم من أن هذا التحالف ، ظل ممسكا بزمام الحكم على مدى سنتين ، وذلك بتشكيلة حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض (حركة النهضة)، فان حضوره الشعبي قد شهد تراجعا ملحوظا ، بسبب بطء وتيرة الإصلاحات ، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل ، والتنمية ، وضمان الاستقرار الأمني ، كما أن فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية ، والتصدي لها جعل قطاعا مهما من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد ، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود .

يضاف إلى ذلك أن الاحزاب الممثلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخلي ، ولا سيما بالنسبة إلى حزبي المؤتمر والتكتل على نحو خاص ، فقد اعترض عدد كثير من قواعد الحزبين على قرار التحالف مع حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية ، وعد الاختلاف الأيديولوجي مانعا من التحالف السياسي معها ، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا .

كما استقال نواب من حزب التكتل والمؤتمر ، وانضموا إلى إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه ،وعمد نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة ، لاعتقادهم أن الترويكا لم تفلح في تحقيق أهداف الحراك ، ولم تتقدم في تكريس العدالة الانتقالية ، ولم تكن حازمة في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السابق ، وفي هذا الاطار أسس عبد الرؤوف العيادي (حزب حركة وفاء)، وأسس محمد عبو حزب التيار الديمقراطي ، وكلاهما منشق عن حزب المؤتمر من أجل الحرية [1].

[1] أنور الجمعاوي ، **المشهد السياسي في تونس :الدرب الطويل نحو التوافق** ، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 02،2014)،ص 02.

أدبيات الدراسة :

من خلال بحثنا لم نجد من الاهتمام الأكاديمي الشيء الكثير حول السياسة الخارجية الجزائرية ،خاصة الدراسات التي تعنى بدراسة البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية ككل والعلاقات الجزائرية التونسية خاصة ولكن هناك دراسات مشابهة وبالأخص الدراسة المعنونة ب " السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول المغرب العربي " جامعة محمد خيضر – بسكرة – وهي مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011 ولقد قسم دراسته إلى أربعة فصول تناول فيها الباحث تحديد للمفاهيم التي ترتكز عليها الدراسة وأيضا توجهات السياسة الخارجية الجزائرية إنطلاقا من دراسة البنية المؤسساتية والنفسية للأجهزة والقيادات التي تشرف على صناعة السياسة الخارجية لينتهي في الفصل الرابع إلى محاولة لحصر للسلوكيات التي قامت بها الجزائر في سبيل أداء سياستها الخارجية المغاربية .

صعوبات الدراسة :

للقيام بأي بحث يتميز بالعلمية والمنهجية الجيدة يجب توفر شرطين أساسيين :الوقت ومصدر المعلومات (المراجع) ، وبصدد إعداد هذا البحث واجهنا عدة صعوبات منها عدم توفر الوقت الكافي للتعمق أكثر في موضوع البحث رغم بذل مجهود كبير للوصول إلى نتيجة ، كذلك نقص في المراجع خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية وهذا لانعدام المصادر التي تبني البحوث الأكاديمية حول السياسة الخارجية الجزائرية مثلها مثل كل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث .

تقسيم الدراسة :

الدراسة التي نحن بصدد إنجازها تتمحور حول ثلاث فصول يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث.

حيث جاء الفصل الأول من الدراسة حول الاطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية والتي تعتبر كمنطلق لفهم البعد المغاربي في سياستها الخارجية .

بينما في الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى الأسس الموجهة لسياسة الجزائر الخارجية اتجاه فضائها المغاربي ،والتي تجسدت في الأدوار الأساسية التي تقوم بها الجزائر في المنطقة المغاربية والمتمثلة في دور صانع التكامل الاقليمي ، دور المعادي للاستعمار والامبريالية ، دور الجزائر اتجاه قضايا المنطقة المغاربية وهو ما حدد طبيعة التفاعل بين الجزائر ودول المغرب العربي.

ثم جاء الفصل الثالث لتوضيح العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي ، تطرقنا إلى العلاقات الجزائرية التونسية قبل الحراك الشعبي مع دراسة معمقة لطبيعة الأداء الخارجي لسياسة الجزائرية بعد التحول وهذا بغية التوصل الى مدى أهمية البعد المغاربي في السياسة الخارجية للجزائر.

وفي الأخير كانت الخاتمة عرض لنتائج التي توصل إليها الباحث.

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية .

المنطق العلمي ينبني على افتراض مؤداه أن السياسة الخارجية للدول لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعظها البعض بشكل أو بآخر اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل ،وبطريقة نمطية يمكن تحديدها وفهمها ،لدراسة السلوك الخارجي لدولة ما، لابد من دراسة المبادئ التي تحكمه لتفسير تأثيرها على توجيهه نحو خيار معين دون الأخر، أو اتخاذ موقف ما حيال قضية معينة سلبا أو إيجابا، يضاف إلى ذلك دراسة دور المحددات والمؤهلات التي تفرض ضوابط على سلوك الدولة الخارجي وتقيد صانع القرار ولهذا سوف نسلط الضوء على هذه العناصر لأجل فهم جوهر السلوك الخارجي للجزائر والذي هو بمثابة المعبر أو الدليل الذي يعطي الصبغة الفعلية على المدركات والتصورات التي تبلوره لدى صانع السياسة الخارجية بما يتوافق ومعطيات البيئة وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا الفصل من خلال التركيز على النقاط التالية :

- ✓ محددات السياسة الخارجية الجزائرية.
- ✓ مبادئ وسمات و أبعاد سياسة الجزائر الخارجية.
- ✓ توجهات سياسة الجزائر الخارجية .

المبحث الأول :محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

إن السياسة الخارجية لأي دولة ، ليست إلا محصلة نهائية لمجموعة من العوامل أو المحددات الداخلية والخارجية وهي كما يلي :[1]

المطلب الأول : المحددات الجغرافية.

تتمتع بعض الدول بقوة أكبر نتيجة لظروفها الجغرافية ، فالدول تختلف من حيث مدى وفرة الموارد ، والحجم ، والأرض القابلة للزراعة ، والموقع ، وتؤثر كل هذه العوامل على قوة الدولة وعلى الدور الذي تستطيع أن تلعبه في النسق الدولي ،فتؤثر الموارد التي تمتلكها الدولة في ثروتها وفي قدرتها على إتباع سياسة خارجية مستقلة ، كذلك يعد امتلاك إقليم شاسع من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الموارد والمساحة القابلة للزراعة المتاحة للدولة من ناحية ، وإلى توافر مجال للتراجع العسكري وإعادة تنظيم القوات في حالة الغزو الخارجي ، ولا تتوافر هذه الفرصة للدول الصغيرة التي يمكن هزيمتها سريعا[2].

بيد أن اتساع إقليم الدولة يعقد من مشكلة الاتصال بين مختلف أجزاء الدولة مما يجعل إيجاد اقتصاد وطني متكامل وكفء أمرا صعبا ، كذلك يؤثر موقع الدولة في قوتها وسياستها فمن الناحية التاريخية وفرت البحار الحماية للقوى البحرية ضد الغزو الخارجي ، إضافة إلى أن طبوغرافيا الدول تؤثر على قوتها وأمنها فالجبال على سبيل المثال توفر حواجز طبيعية ضد الغزو الخارجي وقد أدرك الاتحاد السوفيتي خلال تدخله العسكري في افغانستان عام 1979م الدور الذي تلعبه التضاريس الجغرافية في عدم قدرته على التمكن من هذه الدولة .

---

[1] لخزرجي تامر كامل محمد ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، (الأردن ، دارمجدلاوي ، الطبعة الأولى ، 2004)، ص 25.

[2] لويد جنسن ،تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة محمد بن احمد مفتي . محمد السيد سليم ، (مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ،1989) ص24.

وقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة[1]تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد وبالعكس فإن الدول التي لا تتمتع بمواقع ذات أهمية كان لها تأثير أقل من تلك التي تملك هذه المواقع فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة.

فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، كما أن موقع الدولة في تلك المنطقة يؤثر على سياستها الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، كما للموقع البحري الأثر المهم في سياسة الدولة الخارجية ،فقد جاءت حركات الاستعمار الحديثة بواسطة دول كانت لها خصائص الدول البحرية وهذه المسألة واضحة في أوروبا الغربية ودول بحرية حديثة في شرق آسيا كاليابان مثلا .

1/الموقع الجيوسياسي :

تحتل الجزائر موقعا متميزا[2] في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوبا و 37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع :إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية ،وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة، مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا ،وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض.

1صلاح الدين باللو ،عبدالسلام زعابة ، دور الدبلوماسية في حل النزاعات الاقليمية ، (مذكرة الليسانس ،جامعة الشلف ،كلية العلوم القانونية ،2010/2009) ص 06.

[2]محمد عبد المجيد عامر ،دراسات في الجغرافيا السياسية ،((د، د ،ن) ، مصر ، 1999) ص 62.

المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر إلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية .

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر[1] للدولة عمقا استراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي فالجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة ،والأولى في إفريقيا والعالم العربي حيث تقدر مساحتها ب (2.381.741 كم^2)أي 1 /12من مساحة القارة الافريقية التي تبلغ (30.000.244كم) ،وهذا ما أعطى لها عمقا استراتيجيا متميزا [2]، كما أن الجزائر تقع في قلب الدول المغاربية الخمسة بمعنى أن لها حدود مشتركة مع كل الدول المغاربية ، إذ تحدها تونس وليبيا شرقا والمغرب والجمهورية الصحراوية وموريتانيا غربا ، وفي الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله حوالي 1200كلم ، ومن الجنوب يحدها مالي والنيجر كما أنها تأتي في مقدمة الدول المغاربية من حيث المساحة ، فالجزائر أكبر 19مرة من تونس ، بمجموع أزيد من ستة ملايين كلم^2 من المساحة الإجمالية للمغرب العربي ، فان الجزائر تمثل نسبة حوالي 40 % من المساحة ،وحتى وإن كانت نسبة3 / 2من هذه المساحة يهيمن عليها الطابع الصحراوي فان البلد بكامله يزخر بالموارد المعدنية الطبيعية حيث تشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة كالبترول والفحم ، والغاز ، والمعادن كالحديد ، والنحاس ، والمواد الغذائية كالقمح ، والذرة ، فتوفر هذه الموارد لدى الدولة يساهم في استقلاليتها نسبيا مما يعزز مكانتها[3] .

فيما يخص المناخ فقد[4] أشار أرسطو في كتابه " السياسة " إلى العلاقة بين المناخ والحرية ،هذه العلاقة التي اقتبسها الذين جاءوا بعده ، وخير مثال على ذلك كتابات "جون بودان" الفرنسي و"مونتسكيو" في كتابه " روح القوانين " وفكرة الحتمية التاريخية التي أشار إليهما "راتزل" في القرن التاسع عشر ،والحق أن المناخ له تأثير كبير في انتاج الارض وفي خواص سكانها ،هذا وإن الجزائر بشساعة مساحتها تمتاز بتنوع مناخها، ووعرت تضاريسها [5]، حيث يمتاز مناخ شمال

[1] العايب سليم ، المرجع السابق ، ص 28.

[2] محمد عبد المجيد عامر ، المرجع السابق ، ص 62.

[3] زايد عبد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، (طرابلس ، دار تالة ، ط2، 1999)، ص 69.

[4] بدوي محمد طه ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، (دار النهضة العربية ، بيروت ،1977)، ص 401.

[5] صلاح الدين بللو، عبد السلام زعابة ، المرجع السابق ، ص 11.

الجزائر بأنه متوسطي أساسا بتوازن قاري يعزي إلى التأثيرات البحرية ، ويتجلى أكثر هذا المزيج بين السمات المتوسطية والمميزات القارية ،كلما ارتفع المستوى على سطح البحر مما يجعل الشتاء بارد والصيف حار وجاف من هنا يمكن القول أن تعدد المناخ في الجزائر أدي إلى تعدد المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب، وهو المصدر الغذائي الأساسي للسكان.

فالمناخ الذي تتميز به الجزائر ، والتضاريس التي تطبعها كلها عوامل أخرى تؤثر على مقومات القوة الاقتصادية للجزائر ، وتكسبها إستقلالية تنعكس على سياستها الداخلية أولا ثم الخارجية ثانيا .

المطلب الثاني :المحددات السياسية والعسكرية .

أ/المحددات السياسية .

1/ طبيعة النظام السياسي :

إن النظام السياسي هو مركب تتداخل فيه مكونات اجتماعية ، ثقافية ، عقائدية واقتصادية تؤثر تأثيرا كبيرا في هذا النظام وتتفاعل معه وتؤثر فيه كما أنه عبارة عن أنماط متداخلة متشابكة تتعلق بعمليات صنع القرار السياسي داخل الجماعة .[1]

عادة ما تكون الأنظمة السياسية مرتبطة بشخصية القائد السياسي وهناك من يرى أن الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية ، لأن الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار.[2]

فالنظام السياسي له دور مهم في السياسة الخارجية الجزائرية ، فالنظام السياسي الذي كان يتميز به " الاحادية الحزبية " يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية والذي تبلور سنة 1989.

---

[1] الجوجو عبد الله حسين ، الأنظمة السياسية المقارنة (دراسة مقارنة) ،(مصر ، الجامعة المفتوحة ،الطبعة الأولى ، 1996)،ص 17.

[2] زايد عبد الله مصباح ،نفس المرجع السابق ، ص ص156-157.

فالنظام السياسي محدد ذو أهمية كبيرة في السياسة الخارجية ، فالتعددية الحزبية والتداول على السلطة كلها عوامل تساهم في استقرار النظام السياسي وهو ما يمكن ملاحظته في النظام السياسي الجزائري .

2/ دور الخصائص الشخصية للقائد السياسي في توجيه السياسة الخارجية .

يعتبر العامل الشخصي للقائد السياسي في أحيان كثيرة محددا مهما وله دور وظيفي في وضع السياسة الخارجية للدولة ، فالقائد السياسي له دور في تقلد المسؤولية السياسية المتعلقة في توجيه السياسة الخارجية لدولته ، والتأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها ، كما أن التغيير في أنماط الزعامات أو القيادات السياسية الحاكمة ، ينتج عنه في أحيان كثيرة تغيرات هامة وتحولات جذرية في توجهات السياسة الخارجية للدولة الواحدة [1] .

ولإظهار ارتباط العامل الشخصي في تحديد السلوك السياسي الخارجي للجزائر ففي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (يعتبر احد أهم الرؤساء المؤثرين بشخصيتهم القيادية) ظلت رهينة معادلته الشخصية ، وقد وظفت كل المعطيات الداخلية والخارجية من أجل زيادة قوة خطابها ، وهذا بالرغم من وجود صعوبة في التحليل في هذا المجال بسبب تداخل كل ما هو نفسي وداخلي وخارجي في السلوك السياسي الخارجي .[2]

يمكن القول أن دور العوامل الشخصية لصانع القرار تحدد السلوك الخارجي وتوجه السياسة الخارجية لدولة .

[1] الأقداحي هشام محمود ،السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية ،(الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2012)، ص 41.

2عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جلمعة قسنطينة ، 2005)،ص 112.

3/ الثقافة السياسية :

إن الثقافة السياسية هي نمط كتوزيع شامل لتوجيهات المواطنين نحو الموضوعات والمسائل السياسية وقد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب بوصفها عاملا مساعدا في تحليل الشخصية وتفسير الثقافة التي تتطور في بيئة وطنية محددة [1]

وهو ما يمكن ملاحظته من خلال[2] موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم الدبلوماسي لجبهة البوليزاريو، لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولا سلبيا، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية يزخر بالأمثل العليا التي تعد حافزا قويا لذلك ومن بين المثل العليا كذلك التي تكون الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين الذي اعتبرت الشريعة الإسلامية القيام به ، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصوره إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها، مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائما يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده خاصة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات إفريقية إلى بؤر التوتر .

إذن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

---

[1] صادق شراب ناجي ، السياسة دراسة سوسيولوجية ، (العين ، دار الجليل للطباعة والنشر ، 1984) ، ص 148.

4وهيبة دالع ،السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،(تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية ، 2013-2014)، ، ص 19.

ب / المحدد العسكري :

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في في السياسة الخارجية لأية دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة وإستمرار دولتهم ، ويعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية ، فالدبلوماسية والقوة العسكرية "تسيران جنبا إلى جنب " ، وليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية أو الموارد الطبيعية ، فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية .

فالجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية ، وجوية ، وبحرية)، بالاضافة إلى قيادة عسكرية ذات كفاءة عالية إلا أنها تفتقر للتكنولوجية العسكرية فهي دائمة مرتبطة ولها تبعية للدول الكبرى ،فهي تهتم بالقوة الطرية الناعمة على حساب القوة الصلبة .[1]

المطلب الثالث : محددات اقتصادية واجتماعية .

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لاتجاهات المخرجات السياسية، هذه الحقيقة لا يمكن إغفالها، أو تجاهلها عند مناقشة سياسة أي دولة مهما كانت طبيعتها وواقعها.[2]

أ/ المحددات الاقتصادية.

تعد العوامل الاقتصادية من العوامل التي يمكن أن تفسر سلوك الدولة وعلى سبيل المثال عد أفلاطون النقود سببا للحروب ، بل ذهب إلى القول أنه يجب أن[3] تظل " الجمهورية " فقيرة حتى لا تغري المعتدين المحتملين بالعدوان عليها .

وقد ازداد الاهتمام بدور العوامل الاقتصادية في السنوات الاخيرة نظرا إلى إزدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ومن ثم أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجية، وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية[4] .

---

[1] كريدس باشراف روي ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ، ترجمة حسن صعب ، (نيويورك ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ط1993،2)،ص 140.

[2] عبد الله يوسف سهر محمد ، السياسة الخارجية الايرانية، (مجلة السياسة الدولية ، العدد 38، اكتوبر 1999) ص 13.

[3] محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 185.

[4] احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ،(دار زهوان للنشر ،الأردن ،2008)، ص 209.

فالعوامل الاقتصادية أصبحت تلعب دورا هاما ورئيسيا في العلاقات الدولية ، ومن ناحية يمكن اعتبار القدرة الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية (فرض العقوبات الاقتصادية ، سياسة الاغراء والمساعدات ، سياسة المقاطعة،.....) ومن ناحية أخرى فان القوة الاقتصادية ضرورية للقوة العسكرية والتي تعتبر إحدى عناصر السياسة المستقلة.

والجزائر ليست إستثناءا لهذه القاعدة حيث يلعب الاقتصاد دورا حيويا في الحياة السياسية ، فالجزائر اعتبرت في سنوات الستينات والسبعينات كمنارة العالم الثالث إذ أن نموذجها في التنمية القائم على المحروقات جعل حسب شعار تلك المرحلة من هذه الأمة الفتية " يابان إفريقيا ". [1]

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة [2] وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها لا تشكل عبءا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، كما أن الجزائر لا تحقق اكتفاءا ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية.

إن الجزائر لم تستطع بعد الخروج أو التحرر من عقلية " الريع " فمن " الريع البترولي " إلى "ريع اقتصاد السوق" بمعنى أن العملية ظلت دائما مربوطة بدواليب السلطة مركزا وأطرافا.

يضاف[3] إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على

---

[1] Les conditions d'émergence d'un nouvel autoritarisme en Algérie ; 1995 ; p108 Tlemcani rachid.

[2] العايب سليم ، المرجع السابق ، ص 14.

[3] العايب سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر[1].

يمكن القول أن قوة اقتصاد الدولة وتزايد حجم موردها وامتلاكها لتكنولوجيا يدعم سياستها الخارجية فالسياسة الخارجية أصبحت أداة للتنمية الاقتصادية وأصبح النشاط الدبلوماسي يكتسي بعدا اقتصاديا أكبر و هذا من متطلبات الساعة فمن الطبيعي أن تعكس دبلوماسيتنا هذه التطلعات بإقحام البعد الاقتصادي بقوة في نشاطها .

ب/ المحددات الاجتماعية :

لقد اكتسب الشعب الجزائري في مسيرته النضالية عبر التاريخ شخصية قوية وشجاعة كونتها قيمه الشخصية التي استطاع من خلالها أن يحافظ على وحدته والتي تعتبر مهمة خاصة للاستقرار الداخلي لدولة [2] كما أن من أهم الأمثلة على مدى درجة التماسك الوطني للشعب الجزائري هي وقوفه إلى جانب النظام السياسي لبلده بعد الإستقلال وإلى اليوم في مواقفه الخارجية تجاه مختلف القضايا ومساندته الدائمة للقضايا التحررية العادلة في العالم مثل القضية الصحراوية والقضية الفلسطينية [3]

فمستوى التماسك الإجتماعي لشعب الجزائري يعتبر محددا مهما في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

إضافة الى هذه المحددات هناك محددات أخرى لا تقل أهمية عن المحددات الداخلية وهي محددات مرتبطة بالبيئة الخارجي والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

ونقصد بالمحددات الخارجية ، أي انها عوامل ناتجة عن البيئة الدولية أو النظام الدولي والذي يمثل " انماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدولة) التي

[1] عبد الله بالحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1997-1992 ، (ط2، عمان ، دار الراية لنشر والتوزيع ، 2011) ، ص 76.

[2] الإبراهيمي أحمد طالب ، المعظلة الجزائرية ، الأزمة والحل ،(الجزائر ، شركة دار الأمة ، 1999)،ص 227.

[3] بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ،(المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005)،ص84.

توجد خلال وقت محدد " كما أنه " مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا ، والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة .[1]

إن السياسة الخارجية للدولة انطلاقا من تعبيرها عن سلوكها الخارجي تتأثر بالحالة أو الوضعية التي هي عليها البيئة الدولية أو النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الدول،[2]

ولإبراز مدى تأثير البيئة الخارجية على الجزائر باعتبارها دولة ليست بمعزل عن هذه البيئة سنتطرق إلى هذا فيما يلي :

1/ الشركات المتعددة الجنسيات :

فهي تتمتع بقوة كبيرة في توظيف القوة التي تأثر وذلك لمتابعة مصالحها الدولية وهذا نتيجة قوة اصحاب هذه الشركات والتي يستخدمونها لممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية.[3]

فالجزائر تتعرض لضغوطات الشركات المتعددة الجنسيات في حالة التعارض مع المصالح معها ويحدث هذا عند تصدير الغاز والنفط ،حيث تقوم بضغوطات على صانعي القرار في السياسة الخارجية الجزائرية لاعتمادها سياسة معينة أو انتهاجها بعض السياسات في بعض الأحيان ، فهذه الشركات الدولية تلعب دورا مهما في السياسة الاقتصادية على المستوى الدولي ولها دور مؤثر في النظام الدولي .[4]

2/ التكتلات الدولية :

فالتكتلات الدولية تؤثر على السياسة الخارجية فهذه التكتلات تتعامل ككتلة واحدة بمعنى أن هذه التكتلات لها سياسة خارجية واحدة موحدة ، وبالتالي لها فعالية وتأثير كبير فمثلا الوحدة الاوروبية تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية (الشراكة الأور ومتوسطية)

---

[1] عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة ، (بغداد ، دار الشؤون والثقافة العامة ، 1995)، ص 08.

[2] الأقداحي هشام محمود ، نفس المرجع السابق ، ص31.

[3] Joan Edelman Spero . The Politics of international Economic Relations .London.1977.p202.

[4] صلاح الدين الدومة ، المدخل إلى علم العلاقات الدولية ، (الخرطوم ، دار السودان للكتب ، 2003)، ص 184.

فهذه الدول دخلت مفاوضات مع الجزائر كوحدة مما أدى إلى إضعافها ونفس الشيء مع بقية دول المغرب العربي وهذا لإضعاف هذه الدول ، فهذه التكتلات تقوم من أجل تحقيق الأهداف .[1]

3/المنظمات الدولية والإقليمية :

إن ظهور المنظمات الدولية والإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية أدى في البداية إلى نشاط دبلوماسي بين الدول ، وإلى التنسيق في الآراء والمواقف تجاه المشكلات الدولية المختلفة ، وأدى بالتالي إلى إتباع نماذج سلوكية واختيار بدائل معينة تتفق مع سياستها الخارجية ، إلا أن الدول غالبا ما تلتزم بمواثيق هذه المنظمات ، ومع ذلك فان المنظمات الدولية من الممكن أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار ، وبصورة عامة فإن ديناميكية المنظمات الدولية والاقليمية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي .[2]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية : مبادئ، سمات وأهداف.

المطلب الأول :مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها سياسة خارجية قائمة على مبادئ ثابتة تم تحديدها في وثيقة طرابلس سنة 1962م،ووردت في كل الوثائق الرسمية كميثاق الجزائر الذي تم تبنيه في مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964م والميثاق الوطني 1976م[3]، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981م حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني وذلك كان بتاريخ1981م" أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول

[1] جاك شيراك ، فرنسا الجديدة ، ترجمة أنطوان الهاشم واحمد عويدات ، (بيروت ، منشورات عويدات ، 1996)،ص 81.

[2] إيفان دوهرتي ، اختلال ميزان الديموقراطية ، (واشنطن ، المعهد الديموقراطي الوطني لشؤون الدولية ،(د ت ن)) ، ص 12,

[3] Amina Mernachela, la politique Algérienne –la nostalgie d une gloire perdue, paris ,2012 ,p01.

الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي"، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، وبهذه الإيجابية التي أصبغت على مبادئ حسن الجوار، يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة.[1]

لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة كما يمكن أن تمنع هذه الأخيرة من النفاد إلى البحر عبر إقليمها مثلا وغير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية لكن التصور الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة وكذلك استغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم .

ويعتمد التصور الجزائري لمبادئ حسن الجوار الإيجابي في التفسير والتطبيق على إعطاء أهمية للمبدأ الأول والثاني، وإضافة مبدأ ثالث لا يعتبر من مبادئ حسن الجوار في معظم المنظمات الدولية والإقليمية وهي كما يلي، ضبط الحدود مع الدول المجاورة وهذا وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار، مبدأ التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها،

[1] العايب سليم ،نفس المرجع السابق، ص 22.

مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، وفي ما يلي تفصيل هذه المبادئ:

- **أولا :ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.**

إذا كانت الجزائر ترى مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار[1] هو استمرار لمبادئ ثورتها، فالجزائر تنادي بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار للدفاع عن الوحدة الترابية،[2] لذلك فهي تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد نيل الاستقلال، ووفق اتفاقية إفران01/15/ 1969م واتفاقية تلمسان27 /05/ 1970م ثم معاهدة الرباط 1972/06/15م ،بهذه الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب ثم التفتت الجزائر الى كل جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم ، فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم 01/06/ 1970م وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم 1980/01/05م ،كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم 1983/12/13م ، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956م، كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم أي طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود ، وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلالها.[3]

- ثانيا :مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

ظهر هذا المبدأ منذ الاستقلال بين الدول المستقلة حديثا يقوم على التعاون الجهوي أو لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور لدعم وتنمية علاقات الجوار بين المجتمعات المحلية ،ويشمل في إطار ذلك اتفاقيات ومعاهدات يمارس فيها التعاون الحدودي كما يحدده القانون في

[1] العايب سليم ، نفس المرجع السابق ، 29.

[2] Grimaud Nicol, La Diplomatie Algérienne Un Bilan Historiquement positif dans L 'Akehal Mokthar ,l'Algérie de lindépendance a L'Etat d Urgence, p249

[3] العايب سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 29.

إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الاقليمية فقد اتفقت المواد : 93من دستور 1976م،والمادة 27من دستور 1989م ،والمادة28من دستور 1996م ،على جعل "دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة "مبدأ أساسيا من المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية .[1]

[2] تم اعطاء هذا المبدأ أهمية إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري ويمارس التعاون الحدودي في اطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الاقليمية كما يحددها الميثاق الأممي وميثاق منظمة الوحدة الافريقية سابقا (الاتحاد الافريقي حاليا)،الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول ، وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات الاخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة ماعدا المغرب مع نهاية الستينات وأبرز مظاهر هذا التعاون كان بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة في إطار عمل اللجنة المختلطة الجزائرية التونسية الكبرى ولجنتها الفرعية المكلفة بتنمية المناطق الحدودية، ففي ميدان الطاقة تم إنجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا المناطق الغربية من الجماهيرية الليبية عبر تونس، وفي الميدان الصناعي تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي، بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتوجات الوطنية في الاتجاهين هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.

[1] Nicole Grimaud , la politique éxtérieure de l algerie(1963-1979), Edition rahma , 1994,p13

بلقاسم لحلوح ، دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات المسلحة ، (مذكرة ماجستير ،القانون الجنائي والدولي ،جامعة البليدة ، 2004)، [2]ص54.

➢ **ثالثا :دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.**

وفقا" للمادة 92 "من الدستور1976م يشكل تضامن الجزائر[1] مع كل الشعوب في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي والاقتصادي وحقها في تقرير المصير والاستقلال ، وهذا المبدأ مستمد من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار للحصول على تقرير المصير قبيل واثناء الثورة التحريرية ، وتعتبر الجزائر البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر عبر العالم ، اذ مارست هذا المبدأ مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها ، وتمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، ويعتبر شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار ، ولعب هذا المبدأ دورا أساسيا في تحديد مسار العلاقات المغاربية اذ تضمنت اتفاقية الاخاء بين الجزائر وتونس هذا المبدأ في مادتها الاولى لتأكيد هذا الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية ، واعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو1979/08/05م.

ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون[2] شروط مع حركات التحرر، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي: يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديدا يتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تتبنى السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

- **أ/ مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة.**

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، دستور 1976، الفصل السابع ، المادة 92،من الموقع الالكتروني: http: //www.el –mouradia.dz/arabe/symbole/constitution76.htm ،تاريخ التصفح :06فيفري 2016،على الساعة 09:00.

[2] العايب سليم ،نفس المرجع السابق ، ص 29.

لقد تبنت الجزائر المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة وذلك [1]بامتناع استعمال القوة او التهديد باستعمالها وعلاقاتها الدولية ، وفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوثيق والعقوبة القضائية من اجل الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وبالتالي تحل النزاعات بين دول الجوار بطرق سلمية ونبذ استعمال العنف والقوة يعد شرطا جوهريا ومحوريا في علاقات حسن الجوار .

وأيضا التنسيق المستمر لكل القضايا التي تهم المنطقة ،ولتحقيق ذلك لا يكفي فقط تطبيق مبادئ حسن الجوار بل العمل على تنمية السلم بين دول الجوار ،والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور مع حل الخلافات التي يمكن أن تنشئ بين الدول المجاورة.[2]

- **ب/ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.**

وهذا وفق ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة في المادة 7/2 حيث نص على " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ....." وأيضا نص عليها الدستور الجزائري سنة 1976م في المادة 90.الفصل السابع " وفاء لمبادئ عدم الانحياز واهدافه ، تناضل الجزائر من اجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " أما –المادة 91– الفصل السابع تؤكد على السيادة "لا يجوز البتة ، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني "، حيث تعتبر الجزائر من الدول الدائمة لهذين المبدئين وتتقيد به ، كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ احترام سيادة الدول المجاورة واستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى

[1]عيسى زكرياء ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية ،(مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،2014/2015) ،ص 57.

[2] Ait chaalal Amine, l Algérie Les Etas Unis Et la France Discours A–LActions, paris, published ,2000,p85.

هي الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن عدم وجود هذه الضمانة يؤدي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشرعي عن النفس أما الضمانة الثانية فهي الاعتراف بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

المطلب الثاني :سمات السياسة الخارجية الجزائرية .

لقد حرصت الجزائر في اطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية تبنى[2] العديد من المبادئ كمحدد وموجه لسلوكيتها الخارجية تجاه الظواهر الدولية مما فسح المجال لاتسام سياستها الخارجية بمميزات تسمح لتفسير العديد من سلوكيات الجزائر منذ ظهور معالم الدولة قال الرئيس "هواري بومدين" في خطابه الذي القاه أثناء اجتماع السفراء الجزائريين في الجزائر بتاريخ 20أكتوبر 1969م ،"الاستقلال الوطني ، التعاون المتبادل والمتفتح على العالم على أسس واضحة في اطار ‘احترام سيادة الشركاء ،رفض سياسة الاحلاف والقواعد العسكرية ،رفض الاستغلال الاقتصادي للعالم الثالث عن طريق التجارة الخارجية وبواسطة الراس المال الدولي او بيع ما نسميه بالتكنولوجيا هذه الضروريات التي يجب على بلادنا أن تدافع عنها وتحترمها من أجل المساهمة في اقامة روابط دولية تحترم كل الشعوب ".

عملت الجزائر على تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع مرجعياتها التاريخية والدستورية ، قيمها ومعتقداتها ومصلحتها ،وعليه اصطبغت السياسة الخارجية بخصائص منها :

- الحضور، العقلانية ،الثبات، الاستمرارية ،الاستقلالية والمرونة .
- السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية .
- احترام المبادئ والمواثيق الدولية وكذا الحضور الدائم في المحافل الدولية .
- التركيز على العلاقات الاقتصادية.

[1] عيسى زكرياء ،نفس المرجع السابق ،ص 58.

[2] العايب سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 35.

- الواقعية ،الفعالية، الديناميكية .
- الايمان بالسلام العالمي القائم على العدل والانصاف ، ورفض مبدا القوة كأداة تنفيذ السياسة.
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية .
- الاعتماد على اسلوب الحوار والمفاوضات لتحقيق الاهداف المرجوة .

هذه الخصائص التي تميز السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس للقيم المحورية في المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية .

وقد احتوى بيان أول نوفمبر1954م،أهم الثوابت التي تبنتها الجزائر كقيم محورية في ساستها الخارجية :

- ثوابت وطنية :وهي متمثلة في نصرة القضية التحررية الوطنية واستعادة مشتملات الهوية الوطنية والوحدة الترابية والسيادية .
- ثوابت قومية : البعد المغاربي والعربي الاسلامي والافريقي وهو دلالة على أن الحركة الوطنية التحررية لها أبعاد تضطلع بها وهو ما جاء في البيان .
- ثوابت إنسانية : وهي مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الانسانية وهو ما جاء في البيان احترام مجمل الحريات الانسانية دون تمييز عرقي أو ديني والتأكيد على التعاطف والتضامن الفعال ومساعدة الحلفاء والدفاع عن المصالح الافريقية ككل والتصدي للاستعمار الجديد وهو مقاله الرئيس الراحل بومدين " ان الامبريالية تحاول ان تعزف نغمة افريقية في تطبيق مبدأ فرق تسد ، ومما لاشك أن افريقيا من أكثر القارات تعرضا لأطماع الرأسمالية العالمية .
- ثوابت برغماتية : أثناء الثورة قام المفهوم على أساس أن السياسة الخارجية لجبهة تحرير الوطني هدفها الحد الادنى من التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية من المسرح

الدولي وتأكيد وجودها ،أما بعد الاستقلال فهي ترتبط بتحقيق المصلحة وفق المساواة والمعاملة بالمثل وهو ما جاء في البيان بتحديد الروابط بين فرنسا والجزائر .[1]

- وتكوين موضوع اتفاق بين الدولتين على أساس المساوات والاحترام المتبادل من هذا المنطلق حددت السمات الركيزة لتوجهات السياسة الخارجية تماشيا وديناميكية العلاقات الدولية وموقع الجزائر كفاعل دولي نذكر منها :

أ / تأثير الخصائص الشخصية لصانع في السياسة الخارجية الجزائرية.

تؤثر الخصائص الشخصية لصانع القرار في نمط ونوع الاستراتيجية السياسة الخارجية التي سيتبعها ، أي فيما يخص تصوره لنمط العلاقات التي تربط دولته بغيرها من الدول ، أو بالأحرى بالعالم الخارجي ، وكذا برنامج العمل الموجه نحوه ، بالإضافة إلى تحديد أسلوب التعامل أو إدارة السياسة الخارجية ، وفي هذا توجهه إلى الوسائل والأدوات الممكن استخدامها في تنفيذ السياسة الخارجية .[2]

فالسياسة الخارجية الجزائرية اتسمت بسيطرة[3]العوامل الشخصية فيها إلى حد ما وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد[4].

❖ **ب / التزام الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية.**

لقد كان التعامل الجزائري بناء على هذا الأساس ، حيث أصبحت عبارات عدم التدخل في الشؤون الداخلية هي المهيمنة في الخطاب السياسي الجزائري [5]حيث تميز هذا الأخير

---

[1]نفس المرجع السابق، ص37.

[2]سعد أبو دية، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، الأردن ،المنظمة العربي للعلوم الادارية ، 1983، ، ص 43.

1العايب سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 37.

يقول جوزيف دي ريفير ا (joseph de revera)ان الفهم الكافي للشخصية ، واكتشاف أهم متغيراتها ومحدداتها هو أمر في غاية الصعوبة وذلك أن هذه المعضلة او الصعوبة تنبع من :"عدم معرفتنا الاسس التي تدور حولها العديد من ديناميكيات الشخصية "

[4]عديلة محمد الطاهر ،نفس المرجع السابق ، ص82.

[5]إسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية ، (الجزائر ، دار هومة ، 2003)، ص103.

بطابع الحياد في المواقف الجزائرية تجاه النزاعات [1]منذ الثورة مما أكسبها هيبة لدى المجتمع الدولي وجعل وساطتها مقبولة بين الأطراف المتصارعة مثل (مالي ، النيجر، اثيوبيا اريتريا ، ايران والعراق .....فلقد ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم[2]

المطلب الثالث : أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية .

1/ البعد الوطني الداخلي :

فالسياسة الخارجية الجزائرية بوصفها امتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية التي سطرتها ثورة نوفمبر ، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الاساس تضع في مقدمة اولوياتها ضمان الاستقلال الوطني واقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة ورفض كافة اشكال التدخل والتخلص من القواعد الاجنبية والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الاختيارات الاساسية للامة وتأكيد استقلالية القرار السياسي وضمان ممارسة السلطة من طرف الشعب .

[1]العايب سليم ، نفس مرجع سابق ، ص ص 36-37.

[2]نفس المرجع السابق ، ص 38.

2/ البعد الانتمائي:

نتيجة للموقع الاستراتيجي للجزائر والذي أدى إلى تعدد مجالات انتمائها ، فقد عكفت الجزائر على تأكيد انتمائها للمنطقة المغاربية باعتبارها جزء لا يتجزأ منه ، ووضعت تحقيق وحدة هدفها من اهداف الثورة التحريرية بما يضمن مصلحتها .

كما ان الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية واكدت على الكفاح الموحد والمصير المشترك والايمان بإمكانية تحقيق الوحدة العربية والعمل على تجسيد هذا الهدف من خلال السعي على تحرير الاراضي التي ما زالت تحت نير الاستعمار وخاصة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث اعتبرت القضية الفلسطينية شرخا في[1] الوجدان الجزائري وهذا ما جعل تطلق مقولتها المشهورة "الجزائر مع فلسطين ظالمة او مظلومة " وتعمل على تجسيدها على ارض الواقع .

من جهة اخرى يبرز الانتماء الافريقي للجزائر ف سياستها الخارجية سواء بانضمامها لمنظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) وكذلك سعيها الدؤوب لحل النزاعات الافريقية وكذلك ضمان تنميتها عبر مشروع تنمية افريقيا ، وفرض المساواة بينها وبين الغرب في اطار العلاقات شمال – جنوب .

3- البعد التحرري :

نتيجة معاناة الجزائر من تجربة استعمارية قاسية وخوضها لحرب تحريرية من اجل التحرر ، فقد شعرت لمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة وعليه فقد قامت بدعم حركات التحرر والدعوة الى منح الشعوب حق تقرير المصير ، وتبرز الجزائر في دفاعها المستميت حول هذا الحق من خلال الدعم اللامحدود لحركات التحرر حتى اضحت تعرف " بمكة الثوار " والجزائر لم تتوان في دعم قضايا التي مازالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية باعتبارها قضايا التحرر.

4 – البعد التنموي : لعد تحقيق الجزائر لاستقلالها الوطني ، توجهت الى استكمال استقلالها الاقتصادي لتحقيق ما يطمح اليه الشعب من عيش رغيد وتنمية مستدامة ، فعملت على بناء

[1] مهدي فتاك ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامغة بسكرة ، 2011/2010) ص43.

اقتصاد وطني وسعت الى دعم كل المشاريع التنموية في الدول حديثة الاستقلال وهذا التوجه لم تتنازل عنه الجزائر بل اكدت عليه حتى خلال ازمتها وتراجع حضورها الدولي حيث قامت منذ 1999 على مبادرة من اجل تنمية افريقيا والمساهمة في تأسيس المؤسسات المالية التي تدعم التنمية في البلدان الفقيرة خاصة الافريقية منها خصوصا .

5- **البعد السلمي** : يعتبر تكريس السلم الاقليمي والدولي اولوية السياسة الخارجية الجزائرية ، ولهذا عملت الجزائر على التقيد بالمواثيق الدولية ، كميثاق الجامعة العربية ، وميثاق الاتحاد الافريقي ، وميثاق منظمة الامم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي واعتبرتها كوسائط لحل النزاعات والخلافات مبين الدول والجماعات ، هذا بالإضافة الى لعب الجزائر دور الطرف الثالث[1] او الوسيط بصفة تصل الى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب الثقة من كل الاطراف الدولية.

6 – البعد التكاملي والتعاوني : ان الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وارض عربية وبلاد متوسطية وافريقية ، ولهذا فإنها تعمل من اجل تحقيق وحدة الشمال الافريقي بما يعود على شعوب المغرب العربي وانظمته بالأمن والاستقرار والرخاء ، وتؤمن بإمكانيه تحقيق الوحدة العربية وتناضل في سبيل تجسيد هذا الهدف الذي اصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى ، ونجد الجزار ايضا انخرطت في علاقات تعاونية خصوصا مع بلدان الضفة الشمالية في عدة محطات منها الشراكة الاوروبية ،مجموعة 5+5 ، الحوار المتوسطي ، الاتحاد من اجل المتوسط ، اما افريقيا فقد احتلت فترة الجزائر المستقلة مكانة مميزة في السياسة الخارجية الجزائرية حيث سخرت الجزائر جل اهتماماتها للتعاون مع البلدان الافريقية ثنائيا كان مع الدول التي تتمتع باستقرار امني وسياسي كجنوب افريقيا ونيجيريا واللتان ابرمت الجزائر معهما 37 اتفاقية تعاون خلال فترة 1999- 2009م او من خلال الاتحاد الافريقي حيث تسعى الجزائر على دعم المسار التكاملي والتعاوني للاتحاد .

[1] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 44.

المبحث الثالث : توجهات سياسة الجزائر الخارجية.

المطلب الأول : هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

يمنح الدستور صلاحيات واسعة للرئيس في مجال رسم السياسة الخارجية للدولة ، فهو الذي يرسم ، يتابع ويحرس على تطبيقها ، والدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية ، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية ، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو يقرر السياسة الخارجية للامة ويوجهها ويبرم معاهدات ويصادق عليها ، ويجسد الدولة داخل البلاد وخارجها ، يصادق على اتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الاشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ، بعد ان توافق عليها كل غرف البرلمان صراحة ، و تصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور اسمى من القانون الوطني .[1]

يمكننا فهم حركية صنع القرار السياسي الخارجي الجزائري كمحطات :

كوحدات قراريه يجب أن يخضع القرار لموافقتها تماشيا مع الاجراءات المحددة دستوريا وطبقا لما تفرضه الممارسة من تفاعلات ، ومرور القرار بمحطات صنعه ينتج تفاعلا مرتبط باختصاص كل محطة في المجال ، وبمدى اهتمامها بالوضع الدولي المطروح ويمكن تصنيف هاته المحطات على المعيار الدستوري والممارسات وحسب حالة القرار[2] كالآتي :

1/ المحطات الاجبارية :

[1] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 56.

[2] بوعرعور أمينة ، صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية ،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013)، ص 85.

- هيكل صناعة القرار السياسي الخارجي : تلك الهياكل التي حددت في الدستور لتصميم القرار والتعامل بشكل أمثل مع الفضاء الدولي وكذلك الهياكل المؤسساتية التي وجدت خصيصا لمساعدة رئيس الجمهورية في تصميم قرارات السياسة الخارجية .
- حركية صنع القرار الخارجي : هي التفاعل الحادث بين الوحدات المكونة لمسار صنع القرار السياسي الخارجي والمسؤولة عن تصميم واتخاذ القرار باسم الدولة –الامة بغرض حماية امنها وتحقيق مصلحتها الوطنية .

التي تنص عليها الدساتير الجزائرية على اختصاصات محددة في مجال السياسة الخارجية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة وتكونها جميع الوحدات الرسمية (مؤسسة الرئاسة ، رئاسة الحكومة ، وزارة الشؤون الخارجية).

أ/ مؤسسة الرئاسة :

تعتبر مؤسسة الرئاسة أعلى سلطة تنفيذية في الجزائر ، حيث يلعب فيها رئيس الجمهورية دورا محوريا في رسم وصناعة السياسة الخارجية الجزائرية لأنه يتمتع بصلاحيات واسعة ، حسب ما نصت عليه كل الدساتير التي عرفتها الجزائر ، إضافة إلى تمتعه بالشرعية الثورية بحكم أن كل الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الجزائر شاركوا في الثورة الجزائرية .

يعتبر مجال السياسة الخارجية من الاختصاص المطلق لرئيس الجمهورية الجزائرية ، حيث ورد في دستور 1996م في الباب الثاني من الفصل الأول الخاص بالسلطة التنفيذية ، أن رئيس الجمهورية يجسد وحدة الأمة ، ويمثل الدولة داخل البلاد وخارجها حسب المادة 70وهو ما يعرف بالصفة التمثيلية لرئيس الجمهورية ، وحسب المادة 77من نفس الدستور ، يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ن ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني ، ويقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويرأس مجلس الوزراء ويعين رئيس الحكومة وينهي مهامه ، ويوقع المراسيم السياسية وله حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها ،كما يمكنه استشارة الشعب في كل قضية ذات أهمية وطنية عن طريق الاستفتاء ، ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها ، كما يوقع على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم .

إن مؤسسة الرئاسة تلعب الدور المركزي في صنع قرارات السياسة الخارجية ، في الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا مؤسسة الرئاسة ، لما أتيح لرئيس الجمهورية ، أو كبيرة في ذلك ن ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية .[1]

وتظهر الرئاسة بشكل خاص وكأنها تتحكم كلية في صنع السياسة الخارجية ، حسبما يبدو من خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر ، حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد

[1] سعيد بوالشعير ، النظام السياسي الجزائري ، (الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990)، ص 248.

وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية فدستور 1963 في مادته (58) منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها ، وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد واستمر على منواله دستور 1976م،دستور 1989م، ونفس الشيء نلحظه في دستور 1996م ، 2008م،2016م.[1]

ب/ رئاسة الحكومة .

منذ إعلان الرئيس الشاذلي بن جديد عن الاصلاحات السياسية والدستورية والتي جاءت على أساس فصل الحزب عن الدولة ،وتركيز السلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء ،بدأت ملامح فعل الحكومة بالاتساع حتى فرضت نفسها كقوة جديدة في توازنات القوة في مؤسسات النظام السياسي الجزائري ، وأصبح دستوريا يضطلع رئيس الجمهورية بمهمة تعيين رئيس الحكومة وينهي مهامه ، كما يقدم رئيس الحكومة أعضاء الحكومة الذين أختارهم لرئيس الجمهورية الذي يعينهم .

كما تجدر الاشارة كذلك الى أن في الجزائر يمكن لرئيس الحكومة أن يمارس السياسة الخارجية ن كما يجوز له أن يمثل الدولة بالخارج باسم رئيس الجمهورية .[2]

ج/ وزارة الشؤون الخارجية :

تعتبر وزارة الشؤون الخارجية إدارة موضوعة تحت إشراف وزير الخارجية ، وهذه الادارة هي إحدى مصالح الادارة المركزية ، كما أنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية ، وهي منظمة كباقي الوزارات في هياكل وأجهزة ، ويلعب وزير الخارجية دورا هاما فيها ، وتتمتع وزارة الخارجية بوسائل مادية وبشرية لتنمية علاقاتها وفقا لقواعد القانون الدولي .

تعتبر وزارة الخارجية إحدى وزارات السيادة ، حيث يقوم فيها وزير الخارجية بقيادة العلاقات الخارجية ، وفي هذا الاطار نصت الفقرة الثانية من المادة 41من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية

[1] سعيد بوالشعير ، نفس المرجع السابق ، ص 248.

[2] عبد الله بالحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997،(الأردن ،دار الراية للنشر والتوزيع ، 2012)،ص134.

لعام 1961م "أن كل المسائل الرسمية المعهودة بحثها لبعثة الدولة المعتمدة لديها يجب أن تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمد لديها أو عن طريقها أو مع أية وزارة متفق عليها ".[1]

ب /ودستوريا هناك مؤسستان مخولتان وهما :

1) المجلس الدستوري :

الذي ينظر في دستوريته [2]او عدم دستورية معاهدة أو اتفاق واتفاقية ، برأيه قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز التنفيذ .

2) البرلمان بغرفتيه :

حيث يمكن للبرلمان فتح لمناقشة حول السياسة الخارجية واصدار لائحة يبلغها الى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية ، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم وهنا يمارس البرلمان نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم بتوضيحات من الجهاز التنفيذي أي من وزارة الخارجية .

لقد استمر انعكاس تحولات[3] ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الجزائرية حتى في الفترة ما بين سنة (1999و2006) ، والتي تميزت بحدوث تغيرات على مستوى مؤسسة الرئاسة ، وذلك بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم بعد انتخابات 15افريل 1999، خلفا للرئيس اليمين زروال الذي قدم استقالته ، وقد ساهمت الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في الجزائر في تفعيل دور هذا الاخير في مجال السياسة الخارجية للبلاد ، ولكن من خلال الممارسة يظهر بان البرلمان والرئاسة ووزارات السيادة (الدفاع ، الخارجية ، الاقتصاد ، الداخلية ، العدالة)، هي المؤسسات الرسمية الملقى على عاتقها رسم السياسة الخارجية وادائها وتشاركها قوى اخرى خفية وشخصيات سياسية وتاريخية ذات الثقل الواسع في المجتمع .

وبالرغم من ذلك فان تحكم مؤسسة الرئاسة في عملية صناعة القرار السياسي كان أقوى ، خاصة وان جميع الدساتير التي عرفتها الجزائر وهي على التوالي (دستور 1963، دستور 1976م،

[1]أحمد سرحان ، قانون العلاقات الدولية ، (بيروت ،المؤسسة الجامعية للنشر ، 1993)،ص ص323-324.

[2]مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 56.

[3]دالع وهيبة ، نفس المرجع السابق ، ص 58.

دستور 1989م، دستور 1996م، دستور2016م) اعطت سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في تحديد وتوجيه السياستين الداخلية والخارجية ، وهذا ما يجعل السلوك الخارجي الجزائري مربوط بمدى ادراك صانع القرار الجزائري الممثل اساسا في رئيس الجمهورية الذي يبين دور ذلك العامل من عدمه ، وقد لعبت خبرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دورا في بلورة هذا الادراك خاصة من خلال توليه منصب وزير الخارجية لمدة 15 سنة بداية من سنة 1963م، الى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين في سنة 1978م، وهذا ما يفسر اهتمامه الكبير بمجال السياسة الخارجية بعد توليه الحكم في الجزائر ، محاولا بذلك استغلال علاقاته الخارجية التي اكتسبها خلال رئاسته للخارجية الجزائرية .[1]

2/ **المحطات الاستشارية** : أي كل الوحدات التي يجب ان يمر بها القرار السياسي الخارجي دون ان يكون لرأيها قوة الحسم في اتخاذ القرارات الهامة والحلات الأزموية ، هذه المحطات اساسها الوحدات المؤسساتية لصنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية (اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانساني ....).

3/ المحطات غير المؤسساتية : هذه المحطات ليست اجبارية وليست استشارية ولم تعهدها الممارسة الجزائرية الا بعد الانفتاح السياسي سنة 1989م اذ فرض على مشاركتها في قرارات السياسة الخارجية موافقة المسؤول الأول في البلاد (المؤسسة العسكرية ،الأحزاب السياسية ، .....).[2]

أ/ المؤسسة العسكرية :

يعتبر الجيش بالتعريف ، مؤسسة من مؤسسات الدولة ، ،فهو مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة ، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى ، كالقضاء مثلا أو رئاسة الدولة .[3]

يظهر دور المؤسسة العسكرية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية من خلال تقديم تصورات قادتها في مختلف المسائل المطروحة على الساحة الدولية كما حدث في حرب الخليج الثانية ، حيث

[1] دالع وهيبة ، نفس المرجع السابق ، ص ص 59-60.

[2] بوعرعور أمينة ، نفس المرجع السابق ، ص 86.

[3] عبد الإله بلقزيز ، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)، ص 15.

قدمت وزارة الدفاع الوطني تقريرا مفصلا لرئاسة الجمهورية الجزائرية ، نتج عنه قرار عدم المشاركة في الحرب. [1]

قد يترك للجيش الحرية في بعض القضايا والمسائل دون أن يتجاوز الحدود ، ونظرا لأن المؤسسة العسكرية لاتهتم كثيرا بالشؤون الخارجية إلا في حالات تهديد الأمن القومي أو تفاقم الصراعات الدولية ، فإن الرئيس يترك للمؤسسة العسكرية هامش كبير من الحرية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية .[2]

فالمؤسسة العسكرية تلعب دورا رئيسيا في صنع القرار الخارجي ، فالمكانة التي إحتلها تضمن لها الهيمنة على بعض القرارات بطريقة غير مباشرة.[3]

ب/الأحزاب السياسية :

الجزائر التي آلت على نفسها ألا تتراجع عن الخيار الديمقراطي ،كما يندرج ذلك على كل ألسنة القادة الجزائريين فإنها جعلت من التعددية السياسية في السياسة الداخلية والخارجية عاملا من عوامل تقدمها ونضجها أعطت لها من الحرية ما يمكنها من أداء دورها ،فقد شاركت الكثير من الأحزاب السياسية في مجال السياسة الخارجية من خلال نشاطها في مجال الدبلوماسية الشعبية أو الحزبية أو الاتصال بالقوى والتنظيمات الحزبية والشعبية في دول أجنبية .[4]

رغم هذا لكن تبقى الأحزاب السياسية الحلقة الأضعف في مكونات النظام السياسي التي يمكن أن تؤثر على عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث يرتهن ضعفها بعوامل عدة تتعلق بالأحزاب ذاتها ، وانقسامها...)إضافة إلى القيود الشكلية والوظيفية التي يفرضها النظام انطلاقا من تأسيسها وهيكلتها ، وصولا إلى أهدافها وأدوارها وهكذا تنأى الأحزاب السياسية عن مقاسمة الرئيس مهمة صنع السياسة الخارجية .[5]

---

[1] خالد نزار ، مذكرات اللواء خالد نزار ، (الجزائر ، منشورات الخبر ، 1999)، ص222.

[2] عبد الرحمان يوسف بن حارب ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ،(الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1999)ص56

[3] Mohamed Hachemaoui, Permanance de jeu polituque en Algérie, 2009, p312.

[4] عبد الله بالحبيب ، نفس المرجع السابق ، ص 153.

[5] عبد الإله بلقزيز وآخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ،(أزمة المعارضة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001)،ص 11.

المطلب الثاني : تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية .

أولا : الأدوات التنفيذية لصنع القرار.

1/ أدوات الجهاز الحكومي :

فرضت فترة الثمانينات [1]على الجزائر ضرورة التعامل مع قضايا حيوية محتواها اقتصادي ، ذلك ان الجزائر في سنة 1986م شهدت ازمة طاقة ، وتراجع سعر الدولار بشكل يؤثر على اقتصادها هذا الوضع جعل من قرارات السياسة الخارجية تهتم من الخروج من الازمة الاقتصادية ، وتأخذ شكل اتفاقيات تعاون او متعدد الاطراف ، وبالتالي اصبحت ادوات الجهاز الحكومي بالغة الاهمية لأنها المسؤولة عن تصميم القرارات الاقتصادية الخارجية ، ودراسة الاتفاقيات التي تبرمها الجزائر وتوفير القدرات اللازمة لتنفيذ القرار السياسي الخارجي ، حيث يتضمن الجهاز الحكومي الاجهزة الضرورية المسؤولة عن توفير القدرات اللازمة وتعبئتها من اجل تنفيذ القرار السياسي الخارجي الجزائري .

2/ **أدوات الجهاز الاداري** :تنقسم الى أدوات وزارة الشؤون الخارجية ، الممثليات في المنظمات الدولية ، القنصليات ، القنصليات العام ، السفارات او الجهاز الدبلوماسي ، المراكز الثقافية ، الممثلون الشخصيون او المفضون .

فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للامة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة ، حيث تحرص عن وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج ، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية ، حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية ، فوزير الخارجية هو الذ ي بقوم بالإشراف على شؤون وزارته وتوجيه ادارتها وفروعها ويقوم بتنفيذ السياسة العام للحكومة بقطاعه– وزارته ، ويقوم في عقب أي زيارة للخارج او التحرك الدبلوماسي بتقديم تقرير مفصل عن زيارته وطبيعة المهمة التي قام بها ونتائج هذه الزيارة تقدم الى رئيس مجلس الوزراء في احدى جلسات المجلس ، كما ان وزير الخارجية ينفرد بقيادة العلاقات الخارجية على غيره من الوزراء .

[1]بوعرعور أمينة ، المرجع السابق ، ص 98.

ولقد اعترفت بهذا الاولوية الفقرة 2من المادة 41من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م حيث نصت على ان" كل المسائل الرسمية المعهودة بحثها لبعثة الدولة المعتمدة مع الدولة المعتمد لديها يجب ان تبحث مع وزارة خارجية الدولة المعتمدة لديها ، او عن طريقها او مع اية وزارة متفق عليها .[1]

فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية او المتعددة الاطراف وكذا الجارية مع المنظمات الدولية وهو محول لتوقيع أي اتفاقيات واتفاقات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات ، فوزارة الخارجية تتولى في مجال التعاون الثنائي ، وتنسيق وتحضير جميع الاعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي ، مع تحديد وجمع مساهمة كل الاعوان والمتعاملين الذين من شانهم المشاركة في التعاون الاقتصادي ، المالي ، التجاري ، الثقافي ، الاجتماعي ، العلمي مع الحكومات ، وتشارك في البحث والشراكة مع المتعاملين الاجانب وظبتها ، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد[2] الثنائي ، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية ، حيث تقوم المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي .

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة الى هياكل الادارة المركزية واجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي ، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي ومتابعتها .

وتبرز الممثليات الدبلوماسية في السفارات فيعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائرية لدى دولة او منظمة معتمدة وينشط أما المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج والتي تتواجد تحت وزارة الشؤون الخارجية فإنها تتولى مهمة اعداد وتنفيذ برامج النشاطات الثقافية الهادفة الى نشر الثقافة الوطنية في الخارج في اطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي .

[1] عبد الله بالحبيب ،نفس المرجع السابق ، ص 136

[2] عبد الله بالحبيب، نفس المرجع السابق ، ص 138.

أما المراكز القنصلية تسهر على تطوير العلاقات لاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الاقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل ظاهرة أو معرض وطني او دولي تنظمه الجزائر .

وتعد وزارة الخارجية الى جانب مؤسسة الرئاسة ثاني هيئة مكلفة بعملية السياسة الخارجية فهي التي تسهر على تنفيذها ومتابعتها ويبقى رئيس الجمهورية سيد الموقف الخارجي .[1]

المطلب الثالث :الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.

يعرف الهدف في السياسة الخارجية بانه الغايات التي تسعى الوحدة الدولية الى تحقيقها في البيئة الدولية ، إن الهدف الذي يرنو صانع القرار من تحقيقه ، هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والاوضاع التي يروم انجازها في المستقبل بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي [2]

إذا عادة ما يقصد بالهدف في [3]السياسة الخارجية هي الغاية التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الخارجية ، فالدولة تحاول في تعاملها مع محيطها الدولي أن يكون ضمن اطار عام يعرف بمبادئ أو أسس تلك السياسة والتي غالبا مستمدة من مبادئ المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ، أو المنظمات الاقليمية التي تنتمي إليها الدولة ، إضافة الى معايير خاصة بالدولة أهمها تحقيق المصلحة الوطنية أو القومية ، وتقييم مدى فشل أو نجاح سياستها الخارجية انطلاقا من سعيها إلى تحقيق أهدافها السياسية ، الهدف السياسي الخارجي أو مجموعة الأهداف التي تتبناها الدولة تختلف معايير تحديدها من دولة إلى أخرى ،إلا أن صانع القرار هو الذي يحدد في الغالب مضمون المصلحة القومية وفقا لفهمه ولطبيعة بيئته والتي يجب أن لا تتنافى أو تتناقض وفي كل الاحوال مع الأهداف العامة للسياسة الخارجية للبلاد .

وصانع القرار يتأثر في الغالب في تحديد أهداف السياسة الخارجية باعتبار ين :

1/ نوعية الإمكانيات التي تملكها الدولة والتي تحدد الإطار العام ووسائل تنفيذها.

---

[1] مهدي فتاك ،نفس المرجع السابق ، ص 58.

[2] زياد عبد الله مصباح ، السياسة الخارجية ، (مالطا ، منشورات القا ، 1994)، ص60.

[3] محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 23.

2/ الدوافع والنوايا الكاملة التي لا تستطيع الدولة الافصاح عنها إما لكونها غير مقبولة دوليا أو ما قد تسببه من مخاطر للدولة نفسها ، ومن ثم تكمن الصعوبة في تحديد الأهداف التي تسعى الدولة أو الدول إلى تحقيقها دوليا حيث ما يعتبر هدفا اليوم قد يكون وسيلة غدا ، أو ما هو هدف الآن قد يكون أساسا أو مبدأ من مبادئ السياسة الخارجية للدولة

هكذا إذا يمكن اعتبار سعي الجزائر منذ استقلالها للحصول على الاعتراف الرسمي والنهائي من طرف جيرانها المغاربيين بالحدود الموروثة عن الاستعمار كهدف من اهداف سياستها الخارجية في المنطقة ،هذا الهدف قد يتحول مع مرور الزمن الى وسيلة اذ انه بمجرد ان يتحقق الهدف الاول سرعان ما يبرز هدف اخر وهو المكانة الاقليمية ولعب دور المتحكم الاقليمي ، أما من حيث تصنيف هدف السياسة الخارجية فهي تصنف على النحو التالي :

1/أهداف بعيدة المدى : التي تعكس النظرة الفلسفية أو عامة عند وحده دولية معينة لمحيطها ولا تقوم الدولة عادة بتعبئة قدراتها لاستثمار ها من اجل خدمة هذه الاهداف ، تعكس هذه الاهداف رؤيا معينة لبنية النظام الدولي كالنظام الاقتصادي الدولي أو النظام الاقليمي المباشر.[1]

2/الأهداف المحورية : وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة احيانا كالسيادة الوطنية ، وحماية الحدود والامن القومي ،ومن ثم استثمار الامكانات والوسائل كافة من اجل الحفاظ عليها ، ولكن من ناحية اخرى قد يتطلب المحافظة عليها اجراء تغيرات في البيئة الخارجية للدولة .

3/الأهداف المتوسطة : وهذه الفئة تفرضها أحداث تغيير في البيئة الخارجية للدولة و هذه الأخير يتوجب عليها الالتزام بها والمثال على مثل هذه الأهداف بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ، والقيام بدور متميز في البيئة الخارجية ، وخدمة المصالح العامة للدولة، وأهداف الجزائر في سياستها الخارجية لا تحيد بالضرورة عن هذه القاعدة وذلك ما نلمسه في مختلف المواثيق ودساتير الجمهورية ، والخطابات السياسية ،وهي تستهدف اساسا خدمة المصالح العليا لشعب الجزائري وثورته مع السمو في مقتضيات الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية ، وبما ان السياسة الخارجية الجزائرية هي انعكاس وامتداد للسياسة الداخلية للبلاد ، التي دخلت مرحلة نوعية

[1] محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 24.

تتزامن فيها عملية تقويم وتجديد واسع بالداخل مع اعادة الانتشار والتفاعل المثمر في الخارج ، وهنا كانت اهداف برنامج [1]العمل الوطني تهدف اساسا الى ما يلي:

-استكمال إصلاح وعصرنة الاقتصاد الحر الوطني وتأهيله للاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي .

-تعميق المكانة الحقيقية للجزائر على الساحة الدولية [2]، وتطوير علاقات صداقة وتعاون وشراكة مع مختلف الدول وذلك موازاة مع المسعى الدائم والنضال المستمر من أجل عالم أكثر عدلا وأمانا ، تضامنا ، تقدما ، وازدهارا ،وتنفيذا لهذه الاستراتيجية تجلى التحرك الدبلوماسي متزامنا ومكثفا في مختلف المجالات والمستويات محققا في وقت قصير انجازات هامة ونتائج ايجابية ، ، أيضا تهدف الى تعزيز دور الجزائر الفاعل في مختلف الأطر والمؤسسات الجهوية والدولية (اتحاد المغرب العربي ،جامعة الدول العربية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، و الاتحاد الافريقي وحركة عدم الانحياز ، منظمة الأبيب ، المنتدى الدولي للدول المصدرة للغاز ، منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة ....).

- إرساء وتطوير علاقات استراتيجية مع التجمعات الاقليمية والدول الفاعلة في مختلف المناطق (الاتحاد الأوربي ، الولايات المتحدة الامريكية ،روسيا ،الصين ،الهند ،كندا،..).

- المشاركة الدورية المتميزة في لقاءات مجوعة الثمانية للدول الأكثر تصنيعا وتقدما في العالم ، بصفتها أحد الأطراف البارزة الممثلة لبلدان الجنوب ، المدافعة عن مصالحه وقضاياه ، لا سيما بالنسبة لإفريقيا ، وكذا روابط الصداقة والاحترام التي توطدت بين الرئيس بوتفليقة ورؤساء الدول العظمى .

- تدشين علاقات متميزة مع أكبر متعامل اقتصادي وتجاري (أوروبا) بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، واتفاقية صداقة وتعاون نوعية مع شركائها الاساسيين (ايطاليا، اسبانيا ،فرنسا ، بلجيكا).

[1]محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 23.

[2]أحمد النعيمي ، نفس المرجع السابق ، ص 25.

– مواصلة المساعي لتفعيل اليات اتحاد المغرب العربي على الرغم من العوائق الموضوعية المترسبة مع تنشيط مستمر لعلاقاتها الثنائية مع بلدان المنطقة.[1]

– توطيد أواصر التضامن والتكامل مع البلدان العربية وترقية علاقات الاندماج والشراكة .

– تعزيز صداقاتها التقليدية والتعاون جنوب جنوب وفق المقتضيات الدولية الجديدة وتعبئة الجهود من اجل عمل مشترك لمعالجة المسائل ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية (الطاقة ، البيئة ، المديونية ، الاليات الاقتصادية والمالية الدولية ، بأمراض العصر ، .....).

–المساهمة الايجابية في تفعيل علاقات التشاور والتعاون بين الشمال والجنوب من خلال مختلف المجموعات والمحاور (افريقيا ،اوروبا ، الصين ، افريقيا ، الولايات المتحدة الامريكية،.....) وكذلك تنشيط التعاون والحوار العربي الافريقي .

– استمرارية مساعيها الصادقة في الدفاع عن القضايا العادلة أينما كانت في فلسطين أو الصحراء الغربية وغيرها، .....واستئناف مسارها المشهود في النضال المستمر ، مثلما كان في السبعينات من القرن الماضي من أجل نظام عالمي اكثر عدلا .

– مواصلة الجهود في ارساء التعاون الجهوي والدولي لمكافحة الارهاب والوقاية منه والتأكيد على صحة اطروحة الجزائر في المطالبة بعمل جماعي فعال لمقاومة هذه الآفة والقضاء على أسبابها الحقيقة ،في ظل اتفاقية أمنية تتضمن تعويضا واضحا .

– الاهتمام الخاص بالجالية الوطنية بالخارج لكونها أحد الانشغالات الأساسية للدبلوماسية الجزائرية.[2]

❖ توجه السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الأهداف الحديثة .

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل السياسة الخارجية الجزائرية لذا سنحاول دراسة الغايات الحديثة للجزائر واليات توظيفها من خلال تصور صانع القرار الجزائري وخصوصا انها تسمى بدبلوماسية الاشخاص وليست دبلوماسية المؤسسات وظهرت الغايات بمجيئ الرئيس الحالي " عبد العزيز بوتفليقة " لذا سنذكر على رؤيته وترتيبه للغايات وسبل تطبيق هذه الغايات كالآتي :

[1] محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 25.

[2] محمد السيد سليم ، نفس المرجع السابق ، ص 28.

أ/على المستوى الاقليمي :

1/ دعم منظمة البوليزاريو في تقرير مصير الشعب الصحراوي على أساس :

احترام مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي والذي ينص على ضرورة تقرير الشعوب لمصيرها .

2/تعزيز استقرار وأمن المنطقة المغاربية و الساحل والافريقي على أساس :

القيام بجهود مكثفة على المستوى الاقليمي تتعلق بأمن منطقة الساحل ، الذي يعتبر تهديدا مباشرا لمنطقة المغرب العربي لذا سعت الجزائر إلى إنشاء مجلس الأمن الافريقي والعربي واستصدار اتفاقيات لمكافحة الارهاب .[1]

كذلك حل النزاعات الافريقية:

- سواء بالوسائل المؤسساتية (كانشاء مجلس الأمن الافريقي).

-تطوير أجهزت الاتحاد الافريقي .[2]

فقد أولى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عناية خاصة لترقية العلاقات الجزائرية –الافريقية من خلال جهوده المبذولة في إطار منظمة الوحدة الافريقية ، ثم بعدها الاتحاد الافريقي ، مبادرة النيباد ....إلخ ، وإنطلاقا من أن العالم اليوم ، خاصة في شقه الاقتصادي ، يتجه نحو سياسة الكتل فإن بوتفليقة يرى أن مبادرة النيباد تمثل فرصة سانحة لتحقيق شراكة حقيقية مابين الأفارقة لبلوغ تكامل واندماج إفريقي .[3]

3/ تصويب وجهة التعاون نحو الفضاءات الطبيعية التي تنتمي اليها الجزائر حضاريا ، جغرافيا ، وتاريخيا ، أي نحو الفضاء المغاربي ، العربي ، الافريقي وقد تمحورت الأنشطة والأعمال في اتجاه تحقيق هذا الهدف حول :

- ✓ انعاش مسار الاندماج المغاربي من خلال تنشيط اجهزة اتحاد المغاربي .
- ✓ تنشيط اجتماعات اللجان المشتركة بين البلدان المغاربية .
- ✓ المشاركة الفعالة في التطورات التي يشهدها العالم العربي .

[1] محند برقوق ، التهديدات الامنية ،ص 10.

[2] محند برقوق ، نفس المرجع السابق ،ص 11.

[3] عديلة محمد الطاهر ، نفس المرجع السابق ، ص 64.

- ✓ دعم القضية الفلسطينية والعمل من أجل إسترجاع الشعوب العربية حقوقها .
- ✓ جعل الجامعة العربية تستجيب أكثر لما تصبوا اليه الدول العربية ، من إنسجام سياسي وتعاون مثمر ، بصفتها المحرك الأساسي للعمل العربي المشترك .
- ✓ تنقية العلاقات العربية –العربية ،وتوظيف فصائل التضامن ، والنهوض الكامل بالمصالح الحيوية التي تجمعها .[1]
- ✓ **ب /على المستوى الدولي :**

إن علاقات الجزائر الخارجية هي كثيرا متشبعة ، بحكم الموقع الجيوستراتيجي ، والرصيد التاريخي ، والامكانيات الطبيعية التي تزخر بها ، وإذا نظرنا الى توجه السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الدولي [2]فقد اعتبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة " أن الصورة السيئة [3] التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تسهم بقسط وافر في ازمتها وفي عزلتها الدولية " ، وكان لابد للجزائر من تصحيح هذه الصورة وهذا ما عمد على فعله الرئيس بوتفليقة حيث قال " لابد من تغيير نظرة الاخرين لبلدنا على جميع الاصعدة ، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية ،مع تحميل [4]المسؤولية لمن يجب ان تحمل له ، لأننا ننطلق من حقيقية اساسية وهي ان الازمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشعبة ، منها ما تولد عن اوضاع داخلية ، واوضاع خارجية وجدت لها منفذا الى جسم المجتمع ، فساهمت في تفجيره واضعافه ....."

وقد تضمن خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة برنامجا شاملا ضم ثلاثة محاور حيوية متداخلة هي:

- استتباب السلم والاستقرار والطمأنينة للجزائر .
- إعادة دفع الاقتصاد الجزائري بتنشيط الاستثمار .

---

[1]عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة ، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية ، تونس ، 22ماي 2004.من الموقع الالكتروني : تاريخ التصفح :2015/12/11 على الساعة 12:00. http www .el mouradia .dz

[2]عديلة محمد الطاهر ، نفس المرجع السابق ، ص 62.

[3] عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي 2003/12/07،من الموقع الالكتروني : http: // www.elmouradia .dz ، تاريخ التصفح 2015/12/22، على الساعة 12:45.

[4]بن يخلف شهرازاد ، نفس المرجع السابق ص 26.

- اعادة صورة وصدقية الجزائر في العالم ، واستعادة ثقة الشركاء الاجانب بها .[1]

اعادة الجزائر الى مكانتها الدولية في مطلع القرن 21م من خلال :

التعريف بعلاقاتها الخارجية وتنويع شركائها ،وعقد التحالفات الاستراتيجية جديدة مع مختلف القوى الدولية الفاعلة في الساحة الدولية مثل الصين ،روسيا ،الهند ، البرازيل وجنوب افريقيا واليابان ، بالإضافة الى فرنسا والاتحاد الاوروبي من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى للإحداث نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية مع هذه الدول من جهة ثانية .

تدعيم هيبة ومكانة الدولة في المجتمع الدولي .

وهو هدف عام تسعى اليه جميع السياسات الخارجية لدول العالم ،اذ تنعكس السمعة الطيبة والمكانة اللائقة التي تشغلها دولة ما على طبيعة العلاقات التي تحكمها مع الدول الاخرى ، وكذا على مواطنيها في الداخل والخارج قد تعهد الرئيس بوتفليقة في هذا الشأن ان يعمل ما بوسعه لإعادة الهيبة والمكانة الدولية للجزائر وللمواطن عزته وكرامته وهو ما حققه بالفعل ، واستعادت الجزائر تحت اشرافه دورها على الصعيد الدولي ، ويشهد على ذلك دورها الفعال الذي أصبح يتعاظم على الساحة القارية والدولية .[2]

إن الرؤية الواضحة لطبيعة العلاقات الدولية والمنطلقات التي تحكمها ، وكذا التصور الواضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقات الجزائر الدولية قد ساهم في تحديد الاهداف الخارجية للجزائر.[3]

تحقيق وتعزيز مبادئ السلم والأمن الدوليين في اطار منظمة الامم المتحدة من خلال :

- ✓ عضوية كل البناءات الاقليمية والجهوية والدولية مثل منظمة الاتحاد الافريقي ،جامعة الدول العربية ، الامم المتحدة .....، والاقتناع بعدم التدخل والمساس بالسيادة المشروعة للشعوب والدول الاخرى .
- ✓ تعزيز علاقات التعاون الدولي في جميع المجالات .

ترقية التعاون على المستوى المتوسطي.

[1] الصيداوي رياض ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1999،ص 547.

[2] حاروش نور الدين ، نفس المرجع السابق ، ص224.

[3] دالع وهيبة ، نفس المرجع السابق ، ص 66.

نظرا لما تكتسبه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الأمني المتعدد الابعاد الطاقوية منها ، العسكرية والبيئية وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية (خزان للقمح سابقا والنفط والغاز حاليا)ولأهميتها في الاستراتيجية الاوربية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد الاكثر امكانيات وقدرات والجزائر تسعى الى :

- ✓ تدعيم التعاون مع بلدان الجنوب الأوروبي .
- ✓ اجراء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. [1]

فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية ،حيث يمثل العامل الشخصي وكذا الخبرة والحنكة السياسية والدبلوماسية ساهت هذه العوامل في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية حيث اتاحت للجزائر عودة نوعية وملموسة لدورها ومكانتها ضمن محيطها الخارجي .

تحسين التكفل بمشاكل الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج.

ولتحقيق هذه الأهداف والرؤى لابد من تصور واضح ومحدد للأدوات والوسائل والاساليب التي يمكن بها ترجمة ما سبق الى واقع عملي ملموس وكل هذا يعتمد على اسلوب صانع القرار الجزائري في ادارة السياسة الخارجية وامانا منه بان النجاح في السياسة الخارجية لا يقل شانا عن النجاح في السياسة الداخلية .

[1] عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري(الجزائر ،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ،2008)،ص17.

خلاصة الفصل الأول :

إذا كانت السياسة الخارجية مرآة صادقة للسياسة الداخلية ، فان الأحداث الأليمة التي عاشتها الجزائر في العشرية الأخيرة أثرت سلبا على ما كانت تتمتع به بلادنا من اشعاع دولي ، وموقع متميز بين مصاف الأمم ، ولكن سرعان ما تداركت ذلك بعد مضي عشرية سوداء دامية وكان ذلك بفضل سياستها وأن الجزائر بموقعها الجغرافي المميز بين القارات وفي ملتقى مهد عدد من الحضارات العالمية ، وبفضل قدراتها الاقتصادية ونوعية ثرواتها البشرية مدعوة بأن تستأنف دورها الاقليمي المؤثر وأن تساهم تبعا لذلك على جدارة واستحقاق في التحولات العالمية تحت أعيننا ،فالدبلوماسية الجزائرية ينبغي أن تتكيف في المقام الاول مع المنقلبات التي شهدها نظام العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن وحتى تكون قادرة على الدفاع عن مصالحنا الوطنية ، وتجسيد تعلقها بمبادئ السلم والأمن والحرية التي كانت دوما قلب اهتمامات النشاط الداخلي والخارجي للجزائر، من خلال ما تقدم حاولنا التطرق في هذا الفصل الى اهم محددات قوة الجزائر معتمدين بذلك على رؤية متميزة اساسها المعطيات الحقيقية للدولة ، التي تشكل البنية الاساسية في بناء اي استراتيجية و القاء نظرة على كيفية صنع القرار وعملياته في السياسة الخارجية الجزائرية والتعرف على اهم الوحدات التنفيذية للقرار ، ان هذا الطرح قادنا الى استنتاج عدة افكار تتمثل في :

- تتوفر الجزائر على مؤهلات هامة تؤهلها للعب دور القائد الاقليمي وتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية .
- الغايات الحديثة للجزائر وآليات توظيفها تتحدد وفق تصور صانع القرار الجزائري .
- الأبعاد الأساسية للجزائر ترتكز على صيانة الاختيارات الاساسية للأمة وتأكيد استقلالية القرار السياسي والذي يخدم المصالح العليا للشعب الجزائري وعلى هذا الاساس تضع في مقدمة اولوياتها ضمان الاستقلال الوطني واقامة الدولة الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ذات السيادة .
- تتسم توجهات السياسة الخارجية بقدر كبير من الثبات والاستقرار ، حيث شهدت عملية ترتيب الاولويات التأكيد على الخيارات الجهوية عوضا عن المبادئ العالمية ،

ومن بينها محاولة تحقيق الوحدة المغاربية وتطوير التعاون مع دول حوض البحر المتوسط .

- هيمنة الجهاز التنفيذي على صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ، لأن الرئاسة هي أولى المؤسسات التي كانت لها دور مؤثر في صنع و اتخاذ القرار والتي ظلت ولوقت طويل تحتل مركز الموجه والمسير لمختلف نشاطات النظام.

الفصل الثاني : البعد المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية .

البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية نجده يجمع ما بين المبادئ والمصالح حيث تتبين الأبعاد الأساسية للدولة الجزائرية في منطقة المغرب العربي متمثلة في الفعالية الاقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في لعب دور وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار وتحقيق الرقي المشترك من خلال تكامل اقتصادي للمنطقة المغاربية ، ومن هذا المنطلق سيحاول هذا الفصل إبراز :

- ✓ البعد الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي.
- ✓ دور الجزائر في منطقة المغرب العربي .
- ✓ العلاقات التعاونية الجزائرية مع محيطها المغاربي .

المبحث الأول : البعد الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .

يحتل الاقليم المغاربي موقعا استراتيجيا متميزا حيث يشكل 31 % من مساحة الوطن العربي وكان لهذا الموقع المتميز أهمية في العالم ، فهو الجسر الذي يربط بين قارتي إفريقيا وأوروبا وهو حلقة الوصل بين الشرق والغرب ،فهذه الأهمية كانت لها انعكاسات على المنطقة المغاربية فلقد كانت عرضة لمختلف الحملات الاستعمارية الطامعة في خيراها وثرواتها المتعددة.[1]

- ✓ **التعريف بمنطقة المغرب العربي .**

ينحدر مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية " جزيرة العرب " التي اطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة المنبسطة من ليبيا إلى المغرب الأقصى وهي المنطقة ذاتها التي فتحها المسلمون في القرن السابع ميلادي كما يقصد بالمغرب العربي في اللغة العربية "مغرب الشمس " عكس مشرق الشمس فتم استبدال الشمس بالعربي على غرار المجال الجغرافي الواسع للدولة الاسلامية آنذاك حيث تشرق وتغرب الشمس على أراضيها ولسهولة تحديد هذا الفضاء الشاسع تم تقسيمها الى منطقتين المشرق العربي والمغرب العربي .[2]

كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية (الجزيرة العربية) وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى والتي أدخل العرب إليها الإسلام ابتداء من القرن الميلادي السابع ، وأطلق أيضا على أقطار المغرب العربي الرئيسية مصطلح شمال افريقيا ،وهو الاسم الذي احتضنته النخب المغاربية المتشبعة بالثقافة الفرنكوفونية

---

[1] محي الدين الحضري ، المغرب العربي في مفترق الطرق ، (ورقة بحثية قدمت في اعمال المؤتمر الحادي والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر ،الجزائر ، 2008)، ص 49.

2دحموح طاهر ، الأمن الوطني الجزائري بين العمق المغاربي وامتداد الساحل الافريقي ، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص الفضاء الاقليمي والسياسة الدولية للجزائر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2015/2014)، ص10.

، وأطلق منذ ثمانينات القرن العشرين على أقطار المغرب العربي لفظ المغاربية في الأوساط الصحفية والسياسية.[1]

كما نجد وفق النظرة الفرنسية يقصد به كل من تونس والجزائر والمغرب لكن بعد انضمام من الشرق ليبيا ومن الغرب موريتانيا حيث أصبح المغرب العربي يضم 5دول وهي تونس والجزائر والمغرب، ليبيا، موريتانيا، بينما الولايات المتحدة الأمريكية فنجدها تطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي والتي تضم في نظرها ثلاث دول فقط وهي : المغرب ، الجزائر ، تونس. [2] كما توصف المنطقة بشمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الافريقية المواجهة للقارة الاوروبية ،والتي يفصلها عنها البحر المتوسط ، الذي يربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا ، أوروبا ، وآسيا .[3]

حسب " الدكتور سعد زغلول عبد الحميد " : فان بلاد المغرب هو مصطلح يقصد به كتاب العرب كل الأقاليم الواقعة غرب مصر والتي تمثل شمال القارة الافريقية وتتضمن حاليا في ليبيا ، تونس ، الجزائر ، ومفهوم المغرب بهذا الشكل عام وشامل : خمس دول ذات حدود سياسية مختلفة هي الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، وموريتانيا ، ومن هنا تظهر ضرورة تحديد جغرافية المنطقة المغاربية ككيان جغرافي قائم بذاته .[4]

أ/ تحديد المجال الجغرافي للمغرب العربي .

تقع المنطقة المغاربية بين خطي طول 25درجة شرقا الى 17درجة غربا وبين دائرتي عرض 37درجة شمالا و18درجة جنوبا بمساحة تقدر بحوالي 5.785.591كلم^2 تمثل 20% من مساحة القارة الافريقية و40% من مساحة العالم العربي والاسلامي على التوالي ، يحدها من الناحية الشرقية مصر ، السودان و من الناحية الجنوبية يحدها كل من التشاد ، النيجر ، مالي ومن الجهة

[1] عبد الحميد براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996)، ص 12 .

[2] محمد الأمين لعجال أعجال ، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي ، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، 2007)، ص 13.

[3] Andrés charles julien. L Afrique de nord en march .(paris .Gallimard .1975) . p23.

[4] فتيحة شيخ ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة ،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007) ، ص 19 .

الغربية يحدها المحيط الاطلسي وشمالا حوض المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا بشريط بحري طوله 4837كلم [2] ، وتمتد المناطق المغاربية على ما يزيد عن 4000كلم من الصحاري انطلاقا من ليبيا إلى موريتانيا حيث تغطي دول المغرب العربي 4 % من الأراضي اليابسة للكرة الأرضية حيث تمثل 19%من الأراضي الافريقية و 40 % من أراضي الوطن العربي.[1]

خريطة رقم (01) : أهمية الموقع الجيوسياسي لدول المغرب العربي .

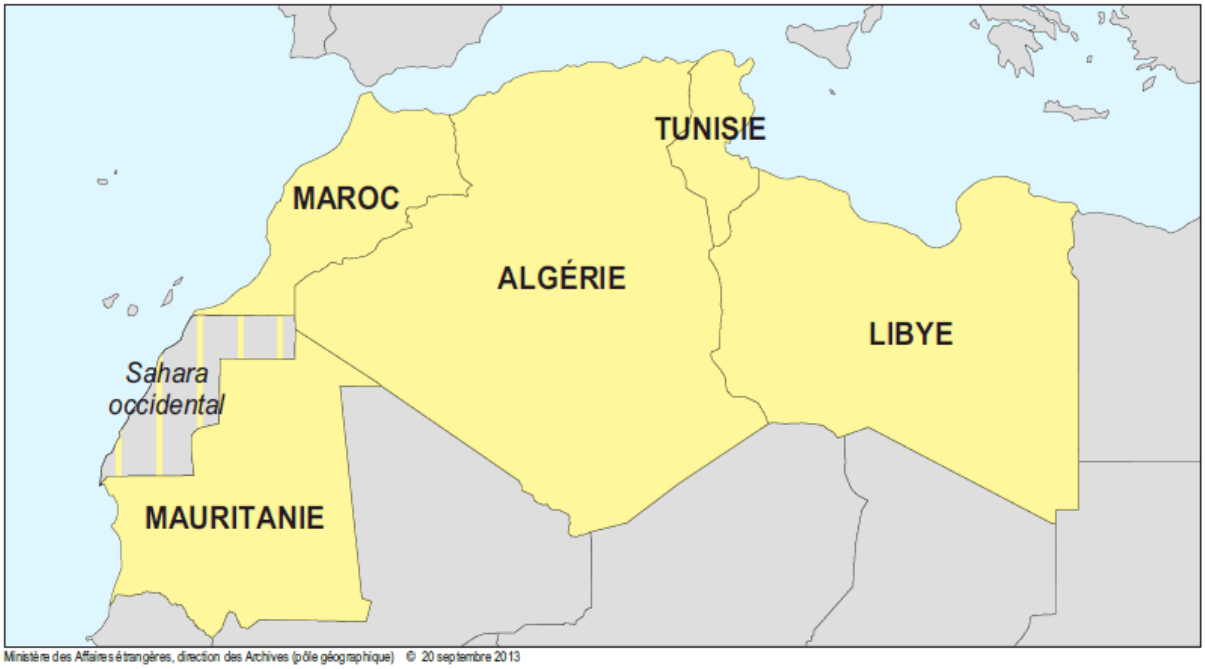

المصدر: http://www.senat.fr/rap/r13-108/r13-10839.html

ب / أهمية منطقة المغرب العربي .

يشكل الموقع الجغرافي للمغرب العربي همزة وصل بين ضفتي [2]المتوسط (أوروبا وافريقيا) ومركز للتبادل الاقتصادي والثقافي بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط ونظرا لما تزخر به من موارد طبيعية ويد عاملة وفضاء استثماري وسوق استهلاكية من هنا جاءت الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية للمغرب العربي والتي يمكن التطرق إليها عبر النقاط التالية:

[1] دحموح طاهر ، نفس المرجع السابق ، ص ص 11-12 .

[2] أمين اليار ، منير بسكري ، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية ،(مصر، دار الوفاء لنشر والطباعة ، 2014)، ص 47.

1/ تعتبر منطقة المغرب العربي همزة وصل استراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارية الدولية .

2/ أن 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي سابقا يمر عبر المتوسط .

3/أن دول أوروبا – إيطاليا اليونان سويسرا النمسا – تعتمد على 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط .

4/ تعتبر منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط طريقا بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم .

و تكمن أهمية التحكم في المنطقة كمسالة حيوية إذ من يسيطر على منطقة المغرب العربي يسيطر على البحر الأبيض المتوسط هذا ما جعل الدول العظمى تحاول أن يكون لها تواجد بالمنطقة وهكذا نجد أن الاهتمام بالمنطقة كان من قبل الاتحاد السوفياتي سابقا بهدف نشر الايديولوجية الشيوعية ومحاصرة النفوذ الامريكي والوصول الى المياه الدافئة والبحار المفتوحة أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فتعتبر منطقة المغرب العربي منطقة صراع مع الاتحاد السوفياتي سابقا في حقبة الحرب الباردة وأن سواحل البحر الأبيض المتوسط تعتبر مركز الانطلاق صوب الاتحاد السوفياتي وخط الدفاع الأخير عن أوروبا الغربية ولهذا تعتبر المنطقة عمقا استراتيجيا.[1]

5/ تحتوي المنطقة المغاربية على أراضي زراعية مساحتها حوالي 22.3مليون هكتار تعرف إنتاجية متذبذبة ، وتتوافر فيها معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها النفط والغاز الطبيعي في مجال الموارد الطاقوية في كل من ليبيا والجزائر وبدرجة أقل تونس والحديد والرصاص والفوسفات في كل من تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا .[2]

---

[1] أمين اليار ، منير بسكري ، نفس المرجع السابق ، ص 48.

[2] علي الحاج ،سياسات دول الإتحاد الأوروبية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005، ص 161.

6/ تكمن أهمية المنطقة المغاربية في كون هذه الاخيرة قد لعبت دورا مهما في تحسين العلاقات بين الدول العربية والاسلامية ،حيث احتضنت مؤتمرات القمم العربية والاسلامية ، كمدينة فاس مثلا وهي المدينة التي احتضنت واتخذت فيها أهم القرارات بالنسبة الى المصير والمستقبل العربي ، إضافة إلى قيامها بدور دبلوماسي مميز في المصالحة العربية – العربية والعربية – الأوروبية ، لذلك يشكل المغرب العربي منطقة ذات أهمية استراتيجية في سياسة دول الاتحاد الاوروبي ، وهذا ما دفع تلك الدول الى الاهتمام بهذه المنطقة وتطوير العلاقات مع دولها بهدف المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية فيها .

✓ **المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي .**

فيما يخص قضية المقومات في المغرب العربي فان المبادلات التجارية[1] لهذه البلدان محدودة جدا ويعود هذا لعدة عوامل منها ما هو مرتبط بالمشاكل السياسية ومنها ما هو مرتبط بالمعوقات المهنية والمؤسساتية ومنها ما هو مرتبط بضعف انخراط النخب وفعاليات المجتمع المدني ، ولكن بالرغم من هذه المعوقات إلا أن منطقة المغرب العربي يعد شريان اقتصاد البلدان الأوروبية سواء من حيث المنتجات الزراعية والثروة السمكية ، كما تعتبر منطقة المغرب العربي مخزونا هاما من الثروات المعدنية والبترولية حيث قدرت الواردات الأوروبية من الغاز الطبيعي ب 100مليار متر مكعب سنة 1990 وسوف تصل حسب التقديرات سنة 2020الى الضعف اي حوالي 200مليار مكعب .

فالمغرب العربي يمتلك إمكانات اقتصادية ضخمة يمكن أن تجعل منه فضاء قادر على المنافسة ، وعلى توفير الأمن والرفاهة للشعوب ، من ذلك الثروات الطبيعية من نفط وغاز طبيعي وفوسفات والثروات البحرية القادرة على المنافسة العالمية ، فهو يحتوى على نصف الانتاج الافريقي من البترول 10% من مخزون النفط العالمي 22%مخزون ليبي و13,07مخزون جزائري و2,9% من الاحتياط العالمي وتحتل بذلك المرتبة 14عالميا بينما الجزائر يقدر احتياطها ب 12،2مليار برميل وتحتل المرتبة 17عالميا .

[1] أمين اليار ، منير بسكري ، نفس المرجع السابق ، ص 49.

أما الغاز الطبيعي فاحتياطات الجزائر تصل الى 4,5مليار متر مكعب بنسبة 2,4% من الاحتياط العالمي فتحتل المرتبة الرابعة من حيث التصدير والسادسة من حيث الاحتياط إضافة إلى المعادن الهامة التي تزخر بها المنطقة المغاربية ذات أهمية استراتيجية خاصة للاتحاد الأوروبي ولهذا ربطت معه اتفاقيات تعاون منذ القدم دعمتها منذ التسعينات باتفاقيات شراكة في اطار العلاقات الأورو –متوسطية .[1]

المقوم البشري لدول المغرب العربي :

يضم المغرب العربي أكثر من 84مليون نسمة [2]يتوزعون على خمسة بلدان تختلف من حيث درجة الكثافة السكانية والتمركز البشري والتوزيع العمري والجنسي والثقافي ، وتبرز أهمية هذه الطاقة البشرية في ضرورة تفعيلها للقيام بدورها في العملية التكاملية على مستوى المنطقة.

الجدول رقم (01) يمثل عدد سكان ونسبة النمو الديمغرافي لدول المغرب العربي سنة 2009.

الدول	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
عدد السكان(مليون نسمة)	39.5	32.5	10.8	6.2	3.8
النمو الديمغرافي	2.15	1.43	0.79	0.84	2.49

المصدر :Afrique de nord incertitude .jeune Afrique hors-série.paris.p121

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لها أكبر عدد من السكان 39.5مليون نسمة وأعلى نسبة في النمو الديمغرافي ب 2.15بالمئة ،حيث تعد موريتانيا من أصغر بلدان المغرب العربي من حيث عدد السكان مقارنة بالجزائر والمغرب ،فالمنطقة المغاربية التي يصل عدد سكانها 92.8مليون نسمة ، يساهم في تطوير الاقتصاد ، فكلما زاد عدد السكان كلما كانت هناك إمكانية أكثر في الاستثمار وعملية الإنتاج، و بالتالي تطوير الاقتصاد المنطقة المغاربية .

[1] دحموح طاهر ، نفس المرجع السابق ، ص 14 .

[2] ابتسام بدري ، أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي ، من الموقع الالكتروني : www.pohitics-ar.com تاريخ التصفح ، 2016/02/23على الساعة 02:00.

خريطة رقم(2) توضح تعداد وتوزيع السكان في منطقة المغرب العربي عام 2004.

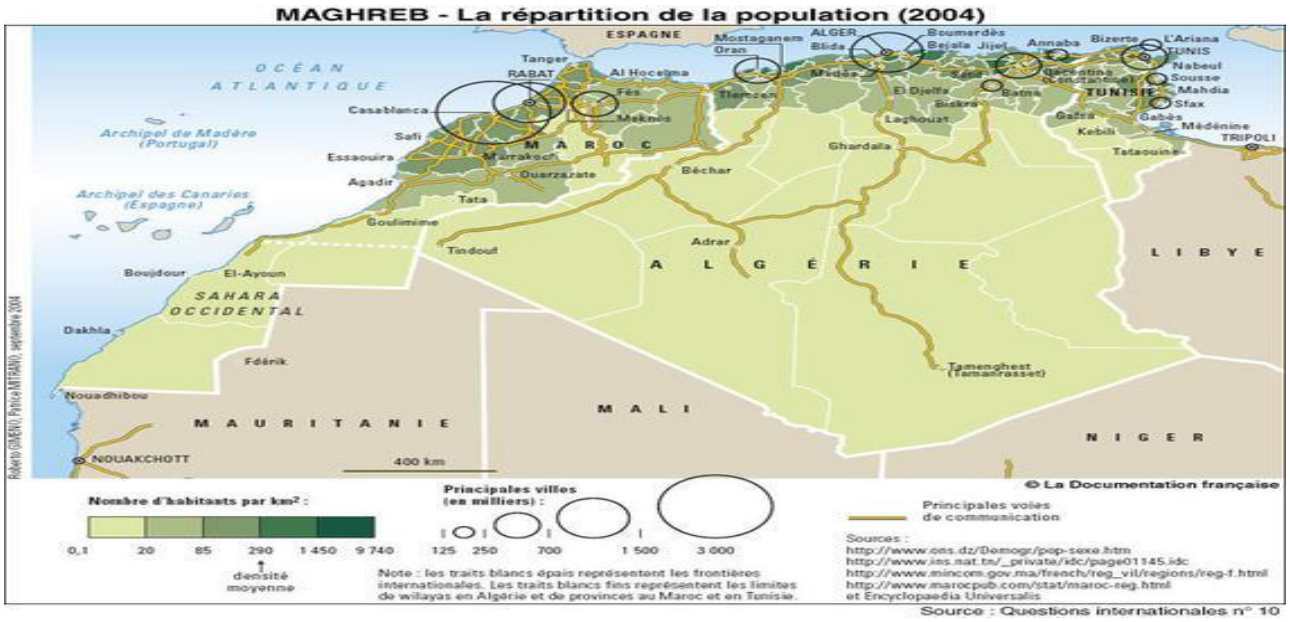

المصدر :http://www.portail-du-fle.info/index.php?option=com_content&view=article&id=54&Itemid=210

إن اللاتوازن في توزيع السكان جعل المناطق الشمالية تعرف اكتظاظا بالسكان خاصة في ظل زيادة عدد السكان في الدول المغاربية وارتفاع نسب النمو الديموغرافي كما أن السكان يتمركزون في المناطق الشمالية لملائمة المناخ وسهولة ظروف العيش ،حيث تمثل المدن الحضارية كل من عواصم الجزائر، تونس ، المغرب ، كما أن سكان المغرب العربي متمركزون في الشمال وكلما توجهنا نحو الجنوب تتراجع الكثافة السكانية .

إن التباين في الكثافة السكانية من بلد الى آخر من شأنه أن يشجع على التعاون والتقارب لتحقيق المصالح المتبادلة ، خاصة في القطاع الزراعي بالبلدان المغاربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غي مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة .

المقومات الثقافية :

بالرغم من تعدد الروافد الثقافية في منطقة [1]إلا أن اللغة العربية تعد لغة مشتركة بين جميع أقطار المنطقة كما أن الدين الاسلامي يظل المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة يضاف إلى هذا التجانس الثقافي الموحد وجود تاريخ مشترك للمجموعة المغاربية يعود للعصر القديم كما أن المغرب العربي يخلوا من التعدد الديني (باستثناء بعض المجموعات اليهودية القليلة في المغرب الأقصى) فالإسلام دين الجميع ، [2]كما يتشابهون في إحياء طقوس المناسبات من أعياد ومواسم وأفراح حيث يعد المغرب العربي نموذجا للتلاقي بين الثقافات والأجناس على أساس من التأخي والوئام في إطار الدين الواحد وقد ركزت الوثيقة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي على اعتبار الأبعاد الدينية واللغوية والتاريخية كمقومات أساسية للاتحاد من شأنها المساهمة في تسهيل اندماج أشمل بين شعوبها وهو ما يسهل من إقامة أسس التبادل الفكري والثقافي ووضع برامج للتعاون الثقافي ، ومما لا شك فيه أن جميع شعوب المغرب العربي تستند إلى نفس المرجعية والانتماء الحضاري والعقائدي وهي متمسكة بأصالتها وقيمها الروحية وهويتها العربية الإسلامية كما نلاحظ الأرضية البربرية المشتركة حاضرة في ثقافة منطقة المغرب العربي والمسماة بالتراث الأمازيغي بعناصره المختلفة (المصمودية والصنهاجية والزناتية) والتي يمكن اعتبارها المعطى الأساسي لكل المقومات الثقافية الأخرى فالمغرب العربي يحتوي على مقومات موحدة فيما يتعلق بالتاريخ والحضارة والدين واللغة .[3]

---

[1] عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية من الموقع الالكتروني : www.albayan.com تاريخ التصفح 25/02/25 على الساعة 11:30.

[2] محمد زنير ، دور الثقافة في بناء المغرب العربي ، (العدد 79 ، سبتمبر 1985) ، ص 56.

[3] مصطفى الفلالي وأخرون ، تطور الوعي القومي في المغرب العربي ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)، ص 138.

المطلب الثاني : المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقة المغرب العربي .

إن تأثير العوامل الجغرافية أساسي في تحديد حجم الدولة وأولويتها على الصعيد الخارجي ، انطلاقا من الموقع الاستراتيجي والمساحة إضافة إلى طول الحدود وتأثير المناخ والتضاريس وأهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة بالنسبة لمحيط إقليمي معين ولا يمكن إقامة هذا التقييم دون الاشارة إلى موقع الدول المجاورة وما تمثله من نسب مؤثرة على حدود الدولة المحورية .

أولا : العوامل التي تحدد مكانة وأهمية الجزائر على مستوى المنطقة المغاربية .

1/ العامل الجغرافي .

الجزائر بمكانتها الجيوسياسية تتعدى الدائرة المغاربية إلى المستوى الاقليمي (بوابة افريقيا) والعالمي حيث تبلغ مساحتها 2,381,741كلم مربع وهو ما يعادل 08 %من المساحة الكلية للقارة الافريقية لتصبح على رأس قائمة الدول العربية والافريقية من حيث المساحة حيث تحتل الجزائر على مستوى المغرب العربي الجزء الأكبر من مساحته الاجمالية المقدرة ب 6 مليون كلم مربع[1] حيث يرى " ماكيندر " أن القوة البرية ستكون لها الغلبة على القوة البحرية فهو يرى أن استخدام القوى البحرية لطريق كالبحر المتوسط لن يكون إلا بموافقة قوى البر[2] ،كما أن الجزائر يحدها البحر الأبيض المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا ، ف"ماهان" يرى أن القوة الحقيقية في نظره هي القوة البحرية باعتبارها مستقبل البشرية ،فكلما كانت الدولة منفتحة على البحار open seas ،كلما مكنها ذلك على إجراء اتصالات بحرية مع الدول الأخرى[3] ، كما ترتبط الجزائر بالمشرق العربي من الجهة الشرقية ولديها امتداد عبر الساحل الصحراوي من الجهة الجنوبية ،[4]

---

[1] L'Etat du mond ,Editions la Decouverte,paris,1999,p17.

[2] محمد رزيق ، الجيوبوليتيكا المفاهيم والدلالات –المدارس والنظريات ،الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2014)، ص 78
محمد رزيق ، نفس المرجع السابق ، ص80.

- الفريد ماهان خير من جسد المدرسة الأمريكية من خلال مساهمته الجيوبولتيكية النظرية التي تقوم أساسا على بناء القوة البحري .

[2] L'Etat du mond ,op cit , p.18

يحدها شرقا تونس (965كلم) وليبيا(982كلم) و غربا المغرب(1559كلم) الصحراء الغربية(42كلم) أما جنوبا: النيجر(956كلم) ومالي(376كلم) وموريتانيا(463كلم) يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط (1200كلم) مكنها من .[1] فماهان يرى أن الساحل وامتداده يعتبر مصدر القوة للدولة يمكنها من إحداث ديناميكية تجارية .[2]

خريطة رقم (03) : أهمية الموقع الجيوسياسي للجزائر في منطقة المغرب العربي.

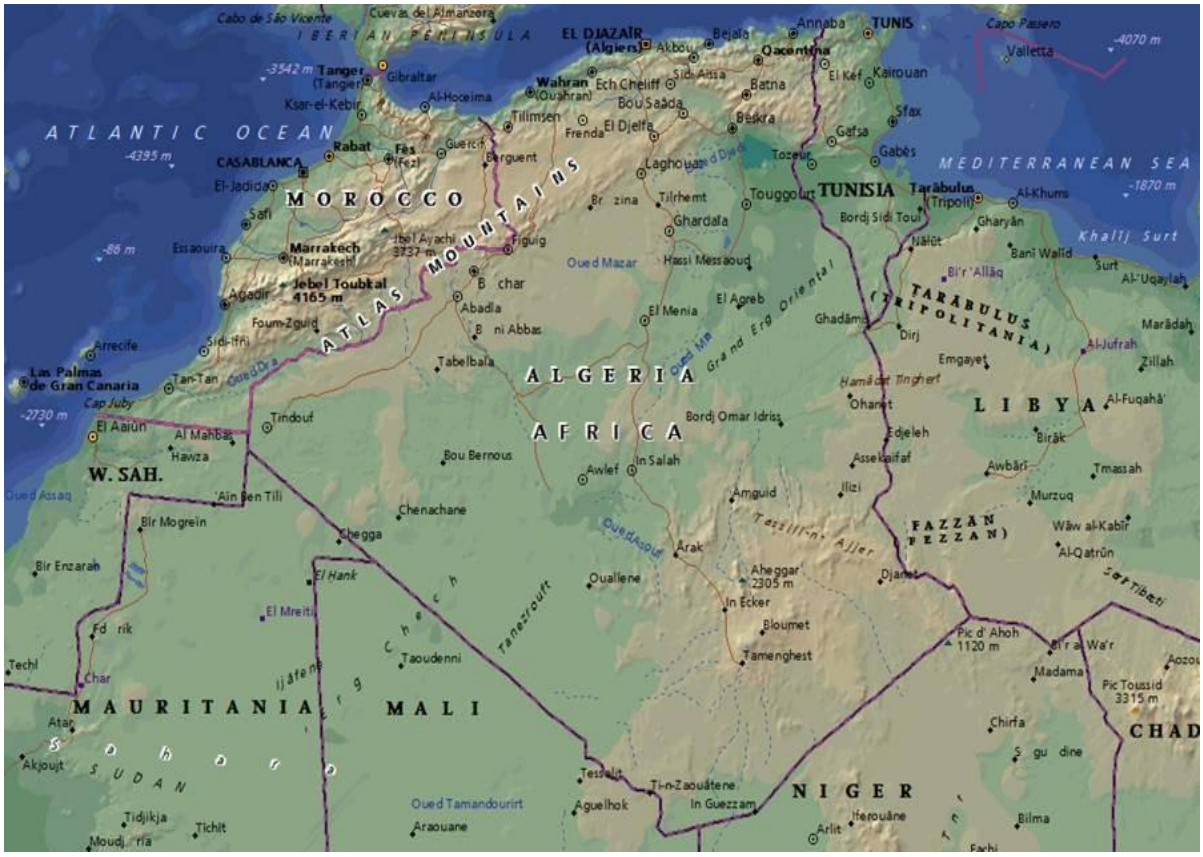
ATLANTIC OCEAN
MEDITERRANEAN SEA
MOROCCO
ALGERIA
TUNISIA
LIBYA
MAURITANIA
MALI
NIGER
CHAD
W. SAH.
AFRICA
ATLAS MOUNTAINS
Grand Erg Oriental
Hamada de Tinghert
TARABULUS (TRIPOLITANIA)
FAZZAN (FEZZAN)
Tanezrouft
Oued Mazar
Oued Mia
Oued Draa
Oued Assaq
Oued Aqsut
Tassilin-n-Ajjer
Khalij Surt
Sirt Tibesti
Cabo de São Vicente
Cueva del Almanzora
IBERIAN PENINSULA
Las Palmas de Gran Canaria
Cap Juby
Arrecife
Cabo Passero
Valletta
Gibraltar
Tanger (Tanger)
Ceuta
Melilla
Al-Hoceima
Ksar-el-Kebir
Rabat
Fès (Fez)
CASABLANCA
El-Jadida
Safi
Essaouira
Marrakech (Marrakesh)
Agadir
Jebel Toubkal 4165 m
Jebel Ayachi 3737 m
Figuig
Guercif
Berguent
Taourirt
Laghouat
Ghardaïa
Touggourt
Tilrhemt
Frenda
Tilimsen
Sidi-Ifni
Foum-Zguid
Tan-Tan
Tindouf
El Aaiun
Al Mahbas
Hawza
Bou Bernous
Awlef
In Salah
Ain Ben Tili
Bir Mogrein
Chenachane
Chegga
Bir Enzaran
El Hank
El Mreiti
Fderik
Techl
Char
Atar
Akjoujt
Tidjikja
Tichit
Moudjeria
Araouane
Oued Tamandourirt
Aguelhok
Tessalit
Ti-n-Zaouâtene
In Guezzam
Arlit
Iferouâne
Bilma
Fachi
Chirfa
Madama
Pic Toussid 3315 m
Pic d'Ahoh 1120 m
Tamenghest
Bloumet
In Ecker
Aheggar 2305 m
Ouallene
Arak
Amguid
Ilizi
Djanet
Bordj Omar Idriss
Assekaifaf
Edjeleh
Ohanet
Emgayet
Ghadâmis
Dirj
Nâlût
Bordj Sidi Touil
Gharyân
Bi'r 'Allâq
Bani Walid
Surt
Al-'Uqaylah
Marâdah
Al-Jufrah
Zillah
Birâk
Awbâri
Tmassah
Murzuq
Wâw al-Kabîr
Al-Qatrûn
Bi'r al Wa'r
Aozou
Guidine
Bir Tarfawi
Bir Safsaf
Bir Sahara
Bir Sahara
Bir Sahara

2/ العامل الديموغرافي .

احتلت الجزائر المرتبة الأولى في المنطقة المغاربية من حيث عدد السكان حيث بلغ عددهم 37.9مليون نسمة في جانفي 2013 و 40.400.00 سنة 2016م ، أما المغرب فبلغ تعداد سكانه 33.337.529 نسمة في 1سبتمبر 2014م حسب النتيجة الأولى لتعداد السكان لعام 2014م أما تونس فيقدر عدد سكانها لعام 2016 حوالي 10.982.754مليون نسمة ، أما ليبيا فقدر عدد سكانها لعام2016م ب 6.330.00 نسمة ، وفي موريتانيا ب 3.718.678 نسمة حسب التقرير السنوي الرسمي لعام 2016 م، [1] غير أن العامل البشري لا يقاس تأثيره بالحجم فقط ، بل يوجد الأخذ بعين الاعتبار مدى تجانس التركيبة الاجتماعية وفعاليتها ، ودرجة تفاعلها مع الهياكل المادية المتاحة في إطار التنمية ، إن الأرقام تشير إلى معدل الكثافة السكانية الذي يصل إلى 12,6فرد في 1كلم مربع إلا أنه يختلف شمالا عنه جنوبا ، حيث ينتشر السكان في الشمال بنسبة 120 فرد في الكيلومتر المربع ، أما جنوبا فلا تتجاوز النسبة 03 أفراد في كل 01 كلم مربع وإذا ما قارنا عدد السكان بالمساحة الاجمالية نجد النمو الديموغرافي يتطور بعقلانية.[2]

✓ **العامل الاقتصادي .**

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالثروات الطبيعية وأهمها البترول والغاز الطبيعي بالإضافة إلى الثروات المعدنية كالفحم ، والحديد وهذا الأخير ينتج من منجم الونزة ومنجم بوخضرة الذي ينتج 3.645 ملايين طن ومنطقة جبيلات في الجنوب وفيها واحد من أكبر الحقول في العالم يوجد أيضا الفحم واليورانيوم والذهب (في جبال الهقار) والزنك والرصاص والزئبق والنحاس و تنتج الجزائر أيضا الرخام ،إذ تعتبر الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي ، وذلك بعد ليبيا .

---

1 قائمة الدول والتبعيات حسب عدد السكان ،من الموقع الالكتروني:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%D9% تاريخ التصفح 2016/04/12 على الساعة 11:00.

[2] Moncer Rouissi ,population Et Société Au Maghreb,Alger O,P,U,1983,p117

إذ يقدر انتاج ليبيا 50 مليون طن من النفط في حين تنتج الجزائر 44.357مليون طن من النفط ، كما ينتج المغرب مليون طن من النفط لا غير ويبلغ إنتاج تونس من النفط 5.405 مليون طن ، في حين لا تنتج موريتانيا النفط إطلاقا وتمتلك الجزائر مركزا مهما في تصدير الغاز الطبيعي المسال ، من خلال العقود المبرمة من الشركات أمثال " بريتيش بتروليوم BP، حيث أبرمت شركة سوناطراك Sonatrach الجزائرية اتفاقا للبيع GNL مع شركة Statoutiفي حدود واحد مليار متر مكعب في السنة مما يمكنها من التواجد في السوق الأمريكية ، بالإضافة إلى وجود مشاريع كمشروع ميد غاز MEDGAZ الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو إسبانيا عبر المغرب ، مشروع قالسي GALSIالذي يربط الحقول الجزائرية بإيطاليا عبر سردينيا ، مشروع نفال NIGALبين نيجيريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الافريقية للطاقة سنة 2001م في إطار الارادة الجزائرية لتنمية الأقطار الافريقية ،إن هذه الأرقام تبين تفوق الجزائر في إنتاج الغاز وهو ما يزيد في تحديد حجمها الاقليمي ، وتعزيز دورها على المستوى الدولي ، إذ تستقطب جل التعاملات والمشاريع في المنطقة بهذا المجال .[1]

- ✓ **مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية .**

يقول "فرناند بردويل " إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية للحضارات وبما أن الجغرافيا هي الذهنية الاستراتيجية فهي حقيقة واضحة ومحددا مهما لدور الدولة إستراتيجيا ومكانتها إقليميا وعالميا " ، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي ، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوري المغاربي ، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشر وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وأفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الاسلامية ، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخ والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والاثراء مع العالم العربي والبشرية

[1] مريم سليمة بلهواري ، تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الاقليمية للجزائر ، (مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014) ، ص 16 .

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية[1] ومن هنا يمكن إظهار مكانة الجزائر من خلال الخصائص التالية:

- ❖ إن وجود الجزائر في نطاق جغرافي مميز باعتبارها تطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يعبر عن نقطة التقاء ثلاث قارات واحتلالها موقعا محوريا في شمال إفريقيا مدعوما بموروث تاريخي وثقافي مهم وثروة باطنية ذات مخزون استراتيجي من النفط والمعادن كل هذا يجعل منها دولة مؤثرة في العلاقات الدولية على المستويين الجهوي والقاري .
- ❖ تعود أهمية الجزائر إلى تموقعها في شمال غرب القارة الافريقية وتتميز بشساعة حدودها البرية فتعد قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطراف وفي الوقت نفسة تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في البصلة الافريقية .[2]
- ❖ مصدرة للأمن في محيط اللااستقرار لكن في المقابل هذه المكانة الجيوسياسية تعد عبئ وثقل على الدولة في ظل التهديدات الأمنية ذات الطبيعة العابرة للحدود .[3]

فالجزائر بموقعها الجغرافي الاستراتيجي واتساع حدودها تعد نقطة تقاطع بين الدول المغاربية [4] ولاكن في ظل تنامي التهديدات الامنية في المغرب العربي والساحل (ازمة مالي)قامت الحكومة الجزائرية برفع ميزانية الدفاع لعام 2014م لتصل الى 20مليار دولار فهي الأعلى من ضمن كل القطاعات حيث تشكل 15بالمئة من الميزانية العامة للبلاد .[5]

---

[1] أهمية الجزائر في المغرب العربي ، من الموقع الإلكتروني :http://www.staralgeria.net/t6446-topic تاريخ التصفح 2016/02/23 على الساعة 9:00.

[2] صالح سعود ، الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر ، (الجزائر ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009)، ص 82 .

[3] عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، (الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005)، ص49.

[4] التهديدات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ،2013/02/27من الموقع الالكتروني : http //manifest. Univ. Ourgla.dz. تاريخ التصفح 2016/04/23 ،على الساعة02:00

[5] بوحنية قوي ، الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل من الموقع الالكتروني : http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412. تاريخ التصفح 201/04/05على الساعة 16:00.

فالجزائر رغم المكانة الجيوسياسية التي تحضي بها الا أن محيط اللاستقرار جعلها تخصص ميزانية كبيرة لتأمين حدودها مما شكل عبئ وثقل عليها .

المطلب الثالث : أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للجزائر .

– تبلغ مساحة المغرب العربي ستة ملايين كلم مربع وبهذه المساحة يغطي المغرب العربي حولي 4%من مساحة القارة الافريقية و40 %من مساحة العالم العربي وبهذا تمثل المنطقة المغاربية عنصرا ذو أهمية استراتيجية للجزائر فهي نقطة التقاء إفريقي عربي إسلامي ، فهي منطقة متصلة متجانسة في الخصائص والموارد ، وهي محور تلاقي أربع أبعاد استراتيجية موسعة مترابطة موسعة ومترابطة يمكن أن نوجزها فيما يلي :

أ / بعد متوسطي : امتداداته الأوروبية من الناحية الشمالية حيث يمثل ويوفر المجال الذي تمارس فيه دولة نشاطاتها ومبادلاتها المختلفة .

ب / بعد إفريقي : جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية وما تحمله هذه المنطقة من أهمية للمغرب العربي بحيث أنه أي تفاعلات فيها تمس بالأخيرة نظرا لخصوصية المنطقة وقربها الجغرافي .

ج/ بعد أطلسي من الناحية الغربية وهو محور تلاقي القارات الثلاث افريقيا ، آسيا أوروبا.

الجزائر منذ الاستقلال عملت على الحفاظ على مصلحتها الوطنية دون الاضرار بالمصلحة المغاربية كونها القاعدة الخلفية لأمنها الوطني من الجهة الشرقية والغربية ، فسطرت مجموعة من المبادئ مع محيطها المغاربي[1]،كما كانت معاهدة الاخاء والوفاق 1983م و ما تضمنته من إيجابيات بالنسبة للدول الثلاث عموما والجزائر خصوصا ، حيث أفضت إلى توقيع اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود مع كل من تونس وموريتانيا .

[1]مريم سليمة بلهواري ، نفس المرجع السابق ، ص 29 .

وفي نفس السنة زاد من عزيمة الجزائر إلى تفعيل التقارب والتعاون بين مختلف الأقطار المغاربية لإنشاء محيط أمن يقلب المعادلة من الصراع إلى التنافس إلى الاتحاد والتكتل في كنف اتحاد المغرب العربي الذي تم الاعلان عليه رسميا في 17 فيفري 1989م.

فالمنطقة المغاربية أقرب الفضاءات التي تنتمي إليها الجزائر وتتفاعل مع ما يحدث فيها بصفة مباشرة ، ولهذا مثلت المنطقة المغاربية أولوية خاصة في السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال من خلال التذكير بالماضي التاريخي والمصير المشترك للشعوب المغاربية اذ لا يمكن إدراك الجزائر ضمان أمنها ومستقبلها بمعزل عن الدائرة المغاربية لذلك نجد أن كل الدساتير الجزائرية تنص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي ولذلك وضعته في سلم أولويات سياستها الخارجية .

إن أهمية المغرب العربي بالنسبة للجزائر أنه فضاء للتعاون والاتحاد في مختلف المجالات وهذا ما نصت عليه الجزائر في الميثاق الوطني 1976مشروع اتحاد مغاربي وتقوية العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول المغاربية وبناء مغرب الشعوب قوي ، موحد ، متطور ، فالجزائر تولي اهتمام كبير لمحيطها المغاربي قبل وبعد الاستقلال وهذا ما يتجلى خلال معظم مواثيقها الرسمية التي تنص أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي فهذا إن كان يدل على شيء فهو يدل على أولوية المنطقة المغاربية في سلم السياسة الخارجية الجزائرية ، المدركة أن أمنها واستقرارها مرهون باستقرار جوارها المغاربي .[1]

[1] عز الدين بعزيز ،سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962الى سنة 1995، (رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997)، ص 49.

المبحث الثاني : الدور الريادي للجزائر في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول : دور صانع التكامل الاقليمي وتحقيق الوحدة المغاربية.

في الوقت الحالي نجد أن معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية قد خضعت في عمليات اندماجية إقليمية تتراوح أشكالها من التعاون القطاعي إلى إقامة الوحدات السياسية مع تحول في السيادة وتظهر الاقليمية في أشكال مختلفة بإمكانها أن تكون مرتكزة على مؤسسات واتفاقيات تجارية اقليمية كما يمكنها على العكس من ذلك أن تنتج من علاقات قائمة بين فواعل تشكل شبكات تجارية ومالية وثقافية وتكنولوجية في مجالات إقليمية مثل الاقليمية الشبكية في آسيا الشرقية أو التجارة عبر – الجوارية في إفريقيا.[1]

أولا : حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي .

التبادل التجاري هو أحد آليات التكامل الاقتصادي المهمة، باعتباره مدخلا طبيعيا إلى بقية أشكال التكامل المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، أو المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية سبيلا إلى تحقيق التكامل التام أو الاندماج، فالتجارة البينية بين دول الاتحاد المغرب العربي تعاني نقصا واضحا ، لذلك حاولت الجزائر أن تلعب دور المحرك في الاتحاد المغاربي عبر زيادة نسبة التبادل التجاري بين الأعضاء وتنسيق عمل اللجان الاقتصادية لفتح المجال للسلع الجزائرية نحو الأسواق المغاربية .[2]

---

[1] شيخ فتيحة ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007)ص 49.

[2] سفيان حمانة ، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2014)، ص 76.

يمثل الجدول رقم (2) حجم التجارة بين دول الاتحاد المغاربي سنة 2008م.

الدولة		تونس	ليبيا	الجزائر	المغرب	موريتانيا	الاجمالي %
تونس	الصادرات	-	697.2	286.9	172.9	15.2	9.07
	الواردات	-	645.8	299.6	75.7	1.7	8.12
ليبيا	الصادرات	663.8	-	2,5	90.7	00	2.18
	الواردات	416.1	-	12	24.1	00	4.30
الجزائر	الصادرات	227	52.8	-	561.2	6.2	2.21
	الواردات	200.3	0.7	-	62.1	2.8	2.27
المغرب	الصادرات	80.8	41.9	75.7	-	42.7	2.52
	الواردات	202.2	97	789.2	-	1.2	11.11
موريتانيا	الصادرات	0.2	00	14.8	0.1	-	2.29
	الواردات	8.9	00	24.6	22.2	-	7.92
الاجمالي							5.62

المصدر : سفيان حمانة ، <u>الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، نفس المرجع السابق ،ص 76.</u>

في سنة 2008م لم تكن التجارة بين دول الاتحاد لتتجاوز5% من إجمالي التجارة في المنطقة بالمقابل بلغ حجم التبادلات التجارية في منطقة الاتحاد الأوروبي 63.6% و 24.6% بين بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا و 15% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية. وتستمر تلك المستويات التجارية المتدنية بين دول منطقة المغرب العربي على الرغم من وجود إطارات مؤسساتية متداخلة لتحقيق التكامل الاقليمي مثل اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

تدني معدلات التجارة بين الدول المغاربية لا يعكس بالضرورة التأثر بالخلافات السياسية حيث يلاحظ مثلا أن معدلات التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب تعتبر نسبيا مقبولة ، فالبرغم من استمرار المشكل الجزائري المغربي حول مشكلة الصحراء الغربية ، إلا أن ذلك لم يوقف بالكامل تدفق السلع والخدمات بينهما فالزيارات الحكومية بين البلدين لم تتوقف وعليه لم تتعطل

الدبلوماسية الاقتصادية بشكل كامل على خلفية المشاكل السياسية وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا بالنسبة إلى النظرية الوظيفية ، فالصراعات السياسية يفترض أن لا تؤثر في العلاقات الوظيفية بين الدول المنخرطة في تنظيم إقليمي .

وصل حجم التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب حيث بلغ سنة 2012 م أزيد من مليار دولار ، لتحتل بذلك الجزائر الشريك الأول للمغرب على المستوى المغاربي ، كما يعتبر المغرب الشريك العربي الأول للجزائر ، في نفس السنة (2012م) قفزة نوعية ، حيث بلغت 61مليون بدل 02مليون دولار في سنة 2011م، أما حجم التبادل التجاري بين الجزائر وليبيا في سنة 2013م بلغت الصادرات نحو ليبيا نهاية 2013م مبلغ 14.284.406دولارا أمريكيا ، أما الواردات فقد بلغت خلال نفس الفترة مبلغ 235.998.008 دولار أمريكي حسب معطيات وزارة التجارة وبهدف إعادة بعث التعاون الاقتصادي بين البلدين لاسيما في المجال التجاري . [1]

ثانيا : دور الجزائر في صنع التكامل الاقليمي – المغاربي–

برز هذا الدور في أشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الاحداث حيث نجد الجزائر لطالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري ووحدة الشعوب المغاربية في إطار اتحاد المغرب العربي وعلى العمل المؤسساتي في اطار البنى المؤسساتية الوحدوية ومن خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول .[2]

1/ تحقيق الرغبة في العمل الوحدوي في ظل اتحاد المغرب العربي .

بانعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958بالمغرب الاقصى والذي حفزه أعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الاستقلال الحاكم في المغرب والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس ، وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فيدرالية بين الأقطار الثلاثة.

---

[1] محمد مسعود بونقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2014)، ص 229.

[2] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 52.

وقد أعتبر هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية ودفعة قوية لبلدان المغرب العربي لبناء صرح مغرب عربي قوي وقد خصص في ختام نقاشاته إلى :

- ✓ تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية.
- ✓ ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسؤولين المحليين للأقطار الثلاث.
- ✓ تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر .[1]

ومنه فان وحدة المغرب العربي قبل 1962م كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار وليس وحدة المصير وهذا ما جعله يتراجع والدول بدأت تفهم الوحدة بشكل آخر واختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها وهذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدءا من 1964 م.

حيث تعتبر سنة 1987م سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي ، لكن جذور هذا الوفاق يعود الى أبعد من ذلك وهذا حسب الأطراف المعنية ، ونذكر منها التصالح التونسي الليبي عام 1987م ، والتصالح الجزائري الليبي والتصالح المغربي الجزائري عام 1983م، وبهذا تجدد الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية ، فكان قمة "زرالدة الجزائرية " التاريخية في 1988/06/10م التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة ، واعطت الانطلاقة المبدئية لتحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ، وقرر بهذا تشكيل لجنة سياسية مغاربية للعمل.

وقد اجتمعت فعلا في شهر 1988 م بالجزائر وشكلت خمس مجموعات عمل في جانفي 1989م اجتمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة وذلك قصد التحضير للقمة المغاربية في الرباط وفي نفس السنة وفي السابع عشر من شهر فبراير 1989م ابرم قادة المغرب العربي في

[1] صبيحة بخوش ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات مابين 1989- 2007،(الأردن ، دار السلام للنشر والتوزيع ، 2011) ، ص 127.

مدينة مراكش معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي وهو في الواقع خطوة هامة وانجاز ضخم ويعد تعبيرا صادقا عن تغيير في الاتجاهات .

ثانيا : العراقيل التي واجهت اتحاد المغرب العربي .

لقد شهد اتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته منذ البداية ، وهو ما أكدته التقارير المهتمة بمتابعة الأزمات العربية ، ومن أبرز مظاهر هذا التعثر التقهقر على مستوى الانجازات فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل إلى مستوى التنفيذ ، وهو ما يعطي مظهرا من مظاهر العجز عن تحقيق أهدافه التي رسمتها معاهدة الانشاء .[1]

كما يعاني اتحاد المغرب العربي حالة جمود على صعيد النشاط المؤسسي فحتى الدورات العادية الست التي عقدها لم تحظ غالبيتها بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي .[2]

وتتجلى أهم العوامل التي أدت الى هذا الركود في :

أولا : **عوامل سياسية** وتتمثل في :

- دخول الجزائر في الأزمة الأمنية فكان لذلك أثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار الرئيسي ، وبالتالي ابطاء مركبة الوحدة المغاربية .
- بروز ازمة " لوكربي " بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام 1992م، بسبب استكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية .
- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية قبل عام 1995م نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية ، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي ، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية .

---

[1] صبيحة بخوش ، نفس المرجع السابق ، ص ص 138-139.

[2] صبيحة بخوش ، نفس المرجع السابق ، ص ص 142-143.

- كما أن من أسباب تعثر الاتحاد المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية .

- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسالة توسيع عضوية الاتحاد ، وفي هذا الصدد دعت كل من ليبيا والجزائر مصر للانضمام الى اتحاد المغرب العربي التي تقدمت بهذا الطلب الا أنها لم تحظ بالموافقة وهذا بسبب اختلاف وجهات النظر بين دول الاتحاد في مسألة توسيع العضوية .

- كما أن غياب الارادة السياسية في البلدان المغاربية قد ساهم في هذا الاخفاق[1] ولم تستطع هذه البلدان تجاوز خلافاتها البينية خصوصا الموقف من الصحراء الغربية ، مما ألقى بظلاله على مجمل التعاون المغاربي ووقف عثرة في سبيل تطوير مشاريعه التكاملية المختلفة.

ثانيا : العوامل الاقتصادية : لم تنجح محاولات الدول المغاربية في بناء صرح اقتصادي متكامل موحد وهذا راجع لما يلي :

1/ التبعية الاقتصادية : وتتمثل في تبعية البلدان المغاربية ماليا واقتصاديا للبلدان المتقدمة ، وهذه التبعية الاقتصادية تمخض عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية .

2/ الاختلال الاقتصادي الهيكلي : ويعني اختلال الهياكل الانتاجية الزراعية والصناعية ، وهياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنطقة ، وبذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر.

3/ غياب التنسيق في السياسات الصناعية : ويمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الاعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنع ، ما يصاحب ذلك من منافسة مضرة ويظهر أن انجاز المخططات ليس له طابع علمي ،كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغاربية يستدعي منها اللجوء للأليات الغربية ما يعيق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض .

1المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، من الموقع الالكتروني http://www.cmers.org/component/cont تاريخ التصفح 19/04/ 2016 على الساعة 11:00.

4 – صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل : وهذا من خلال العوامل التي عرقلت تطبيق الاجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية .[1]

فالسبب في إضعاف التبادل التجاري المغاربي ليس محصورا في المشكل السياسي فحسب فهناك عوائق لازالت تقف حجرة عثرة أمام تطوير التجارة بين الدول المغاربية فاقتصادياتها تتميز بفقر تنوعها حيث تعتمد على المواد الأولية بنسبة تفوق 90%من الصادرات كالمحروقات بالنسبة للجزائر وليبيا والمعادن والفوسفات أساسا بالنسبة للمغرب ، والحديد والذهب بالنسبة لموريتانيا.[2]

ثالثا : دور الجزائر في إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي .

إن طموح بناء الاتحاد المغاربي مبني على إرادة سياسية قوية للدول الخمس المعنية التي ستستفيد من هذا الاتحاد بشكل عادل ، حيث أكد وزير الشؤون الخارجية السيد مدلسي ف 19/ 2012/03 م في ندوة صحفية نشطها بمعية المفوض الاتحاد الاوروبي السيد ستيفان فول أن طموح بناء اتحاد المغرب العربي " ليس نظريا بل مبني على تجربتنا وعلى قدرتنا وعلى ارادة سياسية قوية من أجل قفزة نوعية ومتدرجة في تطبيقها حتى تتمكن كل واحدة من الدول الخمس من المشاركة في هذا البناء وان تستفيد منه بصفة متعادلة وأكيدة "[3]

واعتبارا للتحولات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها جرى اجتماع عقد بالمملكة المغربية في 21افريل 2013م وفيه استعرض وزراء داخلية المغرب العربي المخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية ، وأكد على أن الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبيض الأموال وما بينهما من روابط وثيقة ، تشكل جميعا تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور .

وأمام هذه الأوضاع وفي مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة اتفق وزراء داخلية الدول المغاربية :

---

[1] صبيحة بخوش ، نفس المرجع السابق ، ص 45.

[2] المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، نفس المرجع السابق .

[3] طموح بناء المغرب العربي ، من الموقع الالكتروني ، http://www.mae.gov.dz/news_article/1084.aspx تاريخ التصفح 2016/04/03 على الساعة 10:00.

- ❖ التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الارهاب واجتثاث جذوره باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة بحكم علاقات الجوار والانتماء إلى نفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر للتحديات والتهديدات المشتركة .
- ❖ توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.
- ❖ الدعوة إلى تكثيف التعاون بين دول المغرب العربي في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الارهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود وتسليمهم للدول الطالبة استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها .[1]
- ❖ اتخاذ التدابير الميدانية العملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الاسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الارهابية وتلك في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها .

وفي حوار مع السكرتير الأول من خلال حوار أجريناه خلال تربصنا مع السيد "محمد أمين بوسباط" : حيث أكد "أن اتحاد المغرب العربي هو حلم الشعوب العربية فائدته الاقتصادية تحقيق سوق مشتركة لكن في ظل جميع المعوقات والاندماج المغاربي ، تبدأ بالتعاون الثنائي بين الجزائر وتونس فهي بمثابة قاطرة الاندماج الكلي المغاربي ، عندما تبدأ بين تونس والجزائر تجلب البلدان الأخرى فالاتحاد الأوروبي بدأ بين ثلاث بلدان بحاجات اقتصاديه ، فليس بالضرورة أن تبدأ بالمجال السياسي لتفعيل الاتحاد بل يجب أن نفتح آفاق للاندماج الاقتصادي من هنا يمكن تفعيل إتحاد المغرب العربي ".[2]

وفي نفس السياق وضح لنا القنصل الليبي السيد محمد ترجمان خلال حوار اجريناه خلال تربصنا " حيث ركز القنصل الليبي على ضرورة اجتماع عاجل بين وزراء الحكومات لمناقشة أبسط الأمور وتبادل وجهات النظر ، كما ركز على الدور الريادي للجزائر والذي بمقدورها تنسيق

---

[1] مريم سليمة بلهواري ، نفس المرجع السابق ، ص 80 .

[2] مقابلة مع السكرتير الأول في سفارة تونس "محمد أمين بوسباط " ، السفارة التونسية ، يوم الاثنين على الساعة 10:00صباحا يوم 2016/02/29 .

الاجتماعات وتحقيق الوحدة المغاربية وإزالة كل العراقيل التي تحول دون تحقيق التكامل المغاربي"[1].

من خلال نظرة شاملة على مسار التجربة التكاملية في المغرب العربي يبدو جليا أن الاقطار المغاربية قد كانت مترددة في أغلب الأحيان بشأن المنهج التكاملي والميدان الاقتصادي والأهداف العامة التي تتطلبها مقتضيات العملية التكاملية وعلى هذا الأساس فالعمل التكاملي المغاربي منذ مؤتمر طنجة 1958م قد شهد فترات مد وجزر بسبب تداخل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والايديولوجية وتلك الموروثة عن العهد الاستعماري وهو الأمر الذي جعلها عاجزة عن انجاز الحد الأدنى من الأهداف التي تضمن التطور العادي والطبيعي للعملية التكاملية.[2]

المطلب الثاني : نبذ الاستعمار والامبريالية .

يقوم هذا الدور أساسا على تصور الامبريالية كخطر حقيقي لابد من محاربة شرها كما جاء في ميثاق طرابلس 1962م " فانه من الواجب توجيه السياسة الخارجية للجزائر المستقلة بالاعتماد على مبادئ محاربة الاستعمار والامبريالية " ومن ناحية الممارسة قد بدأ هذا الدور بجلاء خلال الستينات والسبعينات وفق ما قامت به الجزائر من جهود ضمن حركة عدم الانحياز لا سيما قمة الجزائر 1973م وما جسدته سياسة التأميم للمواد الأولية.[3]

وتجسد هذا الدور أيضا بدعم حركات التحرر حيث يعتبر مبدا أساسيا من مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة ، تأكد هو الآخر منذ ميثاق طرابلس 1962م وفيه " فالجزائر تسعى لدعم التضامن في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار قديمه وجديده والجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث ، متضامنة مع كل شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي ،إن الجزائر تعمل جادة في سبيل الوحدة العربية وقد تخلل ذات المبدأ كافة دساتير الجزائر المستقلة ففي دستور 1963م ذكر في المقدمة على النحو

[1] مقابلة مع القنصل الليبي السيد "محمد ترجمان" ، السفارة الليبية ،يوم الاثنين 2016/02/29 على الساعة 13:48 زوالا .

[2] صبيحة بخوش ، نفس المرجع السابق ، ص 148.

[3] لويزة دريس ، آيت حمدوش وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 176.

التالي :" وتوخى سياسة دولية قائمة على قاعدة من الاستقلال والتعاون الدولي ومناهضة الاستعمار والمؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرر الوطني والاستقلال " ، وكانت المادة 92من دستور 1976م أكثر تفصيلا وتحديدا لذات المبدأ إذ جاء فيها " يشكل الكفاح ضد الاستعمار ، والاستعمار الجديد والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة ، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي من أجل حقها في تقرير مصيرها والاستقلال ،بعدا اساسيا للسياسة الوطنية " وقد احتفظ دستور 1996م بنفس المضمون تقريبا مع استبدال كلمة "التحرير " التي جاءت في دستور 1989م بلفظ " التحرر" وهي كما يلي " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي والحق في تقرير المصير وصد كل تمييز عنصري " .

كما يظهر دور الجزائر المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر[1] في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر لاستقلال واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار ، فالجزائر وفية لمبادئها التي هي عصارة تجربة ثورة تحرر ضد الاستعمار وهذا ما أكد عليه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[2] في رسالته للمشاركين في الندوة الافريقية للتضامن مع القضية الصحراوية يوم 22 اكتوبر 2013م حيث ذكر أن النزاع في الصحراء الغربية الذي اعترف به بالإجماع على أنها مسألة تصفية استعمار، حيث أدرج في أعمال منظمة الأمم المتحدة منذ قرابة نصف قرن حيث تضمنت اللائحة 151 للجمعية العامة للأمم المتحدة " أي مقاربة أخرى ترمي إلى فرض سياسة الأمر الواقع الاستعماري من خلال التنكر لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تعبيرا انتهاكا للقانون الدولي وستكون منافية لتوجه الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمال " وهذا ما اكده وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة " بأن القضية الصحراوية هي قضية تصفية الاستعمار وأن الجزائر ليست طرفا فيها بل هي تدافع عن مبدأ حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها "كما وصف رمطان لعمامرة " بأن المواقف الجزائرية إزاء القضية الصحراوية بالثابتة والصارمة.

كما أن استمرار الموقف الجزائري تجاه القضية الصحراوية هو تأييدها ومساندتها لمخطط السلام الأممي ، ومشاركتها الجادة لإنجاحه ، من مجموعة مبادئ نذكرها كالتالي :

---

[1] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 84.

[2] عيسى زكرياء ، نفس المرجع السابق ، ص91.

- إن قضية الصحراء الغربية تهدد الأمن والسلم الدوليين ، وخاصة في منطقة المغرب العربي والجزائر تعد جزء من المنطقة .
- إن القضية الصحراوية تحريرية تتعلق بصفية الاستعمار من الصحراء الغربية .
- إن الجزائر تأييد وتطالب مبدأ تقرير المصير الذي أصبح قاعدة قانونية من قواعد القانون الدولي الإلزامية ، التي تهم المجتمع الدولي كله .[1]
- إن مبادئ القانون الدولي هي مشروعية مساندة الحركات التحررية الوطنية وتطالب الدول بتقديم كل وسائل العون لها من أجل استكمال سيادتها وتصفية الاستعمار ومن بينها الشعب الصحراوي .
- إحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار .

علاوة على ذلك إعلان الجزائر بشكل رسمي ومنذ بداية المشكل الصحراوي أن ليس لها مطالب ومطامع ترابة توسعة في الإقليم ، بل ساهمت في البحث عن الحل السلمي والعامل النهائي للقضية الصحراوية حيث قدمت في شكل مذكرة إلى لجنة تطبيق الاستفتاء في الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع بنيروبي في شهر أوت 1981م[2] ففي سنة 1975م صدر قرار عن محكمة العدل الدولية ، والذي ينفي أي حق تاريخي للمغرب وموريتانيا على الصحراء الغربية ، والجزائر أدانت رسميا هذا التصرف المغربي ، كما رأت الجزائر أن المغرب ضرب بالرأي العام العالمي عرض الحائط وأنه قرر من طرف واحد باتفاق مع الحكومة الموريتانية من جهة .[3]

كما دعمت الجزائر القضية بمساندة تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية ففي شهر ديسمبر 2014م فقط قامت بتنظيم 08 ندوات كبرى حول الموضوع 05 في أوروبا و02 بأمريكا اللاتينية و01 بالجزائر ، ومؤتمر "حق الشعوب المستعمرة في المقاومة لتقرير المصير" في 13 -14 ديسمبر 2014م حيث شارك في هذا المؤتمر بالجزائر 220مندوب

[1] Zakia daouma ,le plan de paix de lonu ,Afrique du nord –tom 1989,p201

[2] Zakia daouma ,op cit, p202

[3] Aritilo gaudio ,Sahara espangnol fin dun mythe colonial ,rebat ,a ressala ,1975 , p 57

أجنبي من 54دولة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا وممثلين رسميين لدول ، ثقل الولايات المتحدة الامريكية لإدماج ملف حقوق الانسان في مهمة المينورسو ، لقد برهنت الجزائر عن موقفها في بيانات رسمية سواء تلك التي كانت ضمن لقاءات دولية لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية وحتى داخل حركة عدم الانحياز .[1]

المطلب الثالث : دور الجزائر اتجاه قضايا المنطقة المغاربية .

أولا : الدبلوماسية الجزائرية :

تعد السياسة الخارجية لأي دولة انعكاسا [2] لمستوى تفكيرها وفق منطق سياستها العامة الداخلية والحال أن الدبلوماسية الجزائرية هي إحدى المدارس العريقة في عالمنا العربي ، فهي انعكاس لمفهوم الوطنية الجزائرية المتجذرة في عمق التاريخ السياسي الجزائري ، والحديث عن الدبلوماسية الجزائرية هو حديث عن تراث فكري يمكن تلخيصه في فيما يلي:

- ✓ الاشتغال في براديغم تاريخي ، إذ تعتبر الدبلوماسية سوسيوتاريخيا قد ولدت قبل الدولة وقد تأسست مبادئها وفلسفتها منذ مؤتمر باندونغ 1956م وهذا ما تبرره جملة من المواقف الجزائرية ازاء الكثير من القضايا .
- ✓ المعقولية السياسية إذ تشتغل الدبلوماسية الجزائرية وفق هذا المنطق في جميع محطاتها الدبلوماسية وتعد المعقولية السياسية إحدى مرتكزاتها فهي تنطلق من فلسفة عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول والدعوة للحوار وتغليب الحلول السياسية على الحلول العسكرية لأن هذه الأخيرة ليست مضمونة النتائج دوما مع الدفع نحو آليات الوساطة .
- ✓ تحريك الملفات إذ أن إلقاء نظرة على تاريخ الدبلوماسية الجزائرية يبين لنا أن الجزائر لطالما كانت محركة للمجتمعات التي تعيش أزمات معينة كالحالة الليبية أو المالية وقد أدى تحريك هذه الملفات وفق تصور ذكي للدبلوماسية الجزائرية إلى الدفع بها نحو إيجاد حلول .

---

[1] عيسى زكرياء ، نفس المرجع السابق ، ص ص 93-94 .

[2] فاتح خننو، فكر الدبلوماسية الجزائرية ،(جريدة الصوت الآخر ، العدد 844، 21فيفري 2016)، ص 09.

- ✓ الحكامة المؤسساتية فبالنظر إلى مؤسسة الخارجية الجزائرية نجد أنها تشتغل وفق منطق العقلانية العلمية من خلال تحديد البدائل و الانطلاق من المرتكزات سابقة الذكر والتي تغذت من تراث الدبلوماسية الجزائرية الذي يمتد من الدبلوماسية الكاريزمية إلى الدبلوماسية العقلانية العلمية .

واذا تناولنا الموضوع من زاوية أكثر تكثيفا ، نلحظ أن صانع القرار قد استحدث وزارة جديدة تعنى بالشأن المغاربي والعربي والافريقي كمتطلبات تستجيب لأولويات المخاطر المحيطة بمحيطها الاقليمي وهذا ما جعل صانع القرار يركز على :

أ/ المصلحة الوطنية .

المصلحة الوطنية المعرفة[1] بالقوة هي تعبير عن مكانة الدولة في التوزيع العالمي أو الجهوي للقوة في عالم تتشابك فيه المصالح ، يتناقله رجال الدولة كمفهوم دائم يضمن سلامة الامة ، كذلك يرتبط مفهوم المصلحة الوطنية بالهداف الوطنية للدولة باعتبارها القيمة المركزية المعرفة لمصالح الدولة الأخرى والتي تبرز في منحى كبير منها في أهداف الدولة ، فالهدف العام للدولة هو حماية السيادة الاقليمية ودعم الأمن الاقليمي من خلال المحافظة على الكيان الاقليمي والسعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة . [2]

ب/ عدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود .

يعتبر موقف السياسة الخارجية الجزائرية رافض لإرسال الجيش خارج الحدود والتدخل الأجنبي بصفة عامة خوفا من أن يؤدي ذلك إلى نتائج عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الاسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية ، وفي المقابل قامت الجزائر باشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي ، موريتانيا ، النيجر وحتى نيجيريا) في استراتيجية إقليمية منسقة

[1] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 14.

[2] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 16.

لاحتواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي دون إرسال جيوش إلى تلك المنطقة ، كما أنها خلقت بعض المنظمات الإقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في تمنراست ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الاستخباراتية للهيئة .[1]

إن الجيش مطالب دستوريا بعدم التدخل خارج حدود البلاد ، في المقابل هناك تحديات أمنية خطيرة على الحدود بدول الجوار التي تعرف فوضى أمنية وانتشار السلاح وبداية نشوء جيوب للنشاط الارهابي في جنوب ليبيا أو في جبال الشعابني بتونس أو حتى النيجر وشمال مالي ، هذه التحديات الأمنية الجديدة فرضت على الجزائر عبئا آخر فأن تكون دولة محورية في المنطقة هي مشكلة قبل أن يكون امتيازا وهو ما تجلى في الزيارات المتبادلة لمسؤولي الجوار إلى الجزائر بحثا عن دعم لوجيستي ومعلوماتي لمواجهة التهديدات الارهابية .

ثانيا : دور المستقل النشيط (Active Independent) في المنطقة المغاربية .

وهو دور جسدته من خلال عقيدة عدم الانحياز أثناء الصراع بين الشرق والغرب ، تأكيدا على استقلالية سياستها الخارجية ، وتحريرها من أي التزام عسكري ، وكان وراء ادراك هذا الدور الحفاظ على الاستقلال الحديث للجزائر والتمسك بمبدأ السيادة المطلقة ،ومن ثم رفض أي استقطاب من أطراف الصراع الدولي القائم من خلال التأكيد على وظائف دعم الاستقلال ، تقرير المصير ، إمكانية الوساطة ، وتنشيط العلاقات الدبلوماسية والتجارية ، وهو ما يجسده هذا المقتطف من ميثاق طرابلس 1962م:" إن التوجيه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعيم استقلالنا وتشييد إقتصادنا الوطني ، ذلك أن الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام وعلى حساب الامبريالية وتسلطها " .

وقد عبر عن هذا الدور مبدأ دعم التعاون الدولي في السياسة الخارجية الجزائرية ، الذي جاء بشأنه في المادة 93 من دستور 1976م ما يلي :

"دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية ".[1]

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 297.

وبعبارة لم **تختلف** كثيرا جاء في المادة 27من دستور 1989م:" تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحدة وأهدافه " .

وقد اختصرت المادة 28من دستور 1996 م هذا المبدأ فيما يأتي : " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول ".

تجدر الاشارة الى أن الجزائر قد لعبت دورا رئيسا في حركة عدم الانحياز ، فاستضافت قمتها سنة 1973م ، وعارضت اثناءها ومن خلال النظام الاقتصاد الدولي غير العادل واستمر ذلك طيلة رئاستها للحركة من 1973م الى 1976م ، كما كانت الداعية الى انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10أفريل 1974م، والتي نادت باصطلاح العلاقات الدولية والنهوض بتنمية العالم الثالث .[2]

كما يقوم دور المستقل النشيط على ضمان[3] المصلحة الوطنية الجزائرية بكل أبعادها ، حيث تفرض المصلحة الوطنية تحديد الأهداف من خلال استغلال الفرص ، مهما كانت الاعتبارات المرتبطة بها ، ومواجهة التهديدات دون الاهتمام بطبيعة الوسائل حيث الخيار العقلاني هو الخيار الذي يضمن اكبر تحقيق للأهداف بأسرع وقت وأقل تكلفة ، ولقد ارتبط هذا الدور على الصعيد المغاربي ببناء الدولة القطرية في المغرب العربي ، حيث شكلت الدولة القطرية بما ترمز إليه من النظرة السياسية الضيقة ، ولقد كانت مرحلة ما بعد التسعينات والتي رسمت مخلفات الأزمة الأمنية معالمها كانت من ابرز المراحل التي طغى دور المستقل النشيط ببعده البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية ذات المنحى الاقليمي، حيث ظهر صانع السياسة الخارجية الجزائرية بمظهر المنقذ الوطني الذي لا هم له سوى تكريس ثقافة الدولة وحماية المصالح الوطنية الجزائرية ، وبرز دور المستقل النشيط بشكل واضح في سياسة التعاون الثنائي التي انتهجتها الجزائر إزاء بلدان المغرب العربي حيث كانت هذه السياسة مشروطة ، ومرتبطة بمصالح النظام السياسي أكثر منها

---

[1] لويزة دريس وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 175.

[2] لويزة ادريس وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 176 .

[3] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 98.

بمصالح الدولة الجزائرية ، على الرغم من أن تكريس وترقية المسار التعاوني ، حيث يؤكد الرئيس بوتفليقة " سنطالب بالنصيب كل النصيب الذي ينبغي أن يؤول لنا في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الاصعدة الجهوية ".

يقودنا هذا كله إلى اعتبار أن الطابع البراغماتي الذي تجلى في أداء الجزائر لدور المستقل النشيط الذي كان مواكبا للتطورات الجارية على الساحة الاقليمية وكذلك الدولية .

ثالثا : نتائج دور الجزائر في إدارة الأزمة الليبية :

شمل الدور الجزائري في إدارة الأزمة الليبية شقا أمنيا ركز على إخمادها عبر تعزيز آليات الوساطة وفقا لدور الوسيط المدمج .

أ / دور الوساطة :

إن التحولات الداخلية للدول في العالم العربي التي عرفت حراك شعبي أدى بسقوط أنظمة سابقة تستمر في الخضوع لمؤثرات التدخل الخارجي ، الذي صار يحدد أجندتها السياسية والأمنية كما في حالة الأزمة الليبية ، حيث تواجه هذه الأخيرة على المستوى الأمني وفي جوارها الجيوسياسي حاليا تحديات متزايدة بحيث يمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة في الساحل الافريقي على غرار الدولة المالية ، نيجر ، أحد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوارها.

وهذا شكل تهديدا مباشرا على الأمن الوطني الجزائري ، انطلاقا من تعاظم انتشار السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة " عين أميناس " وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس [1]،ومما يزيد الأمور سوءاً، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها، وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي.

[1] محمد طاهر ،نفس المرجع السابق ، ص 75.

بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم[1] «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد شهد عام 2014 م محطات مهمة عكست تأثير الفاعل الخارجي في الأزمة الليبية ، حيث عرفت هذه السنة منعطفا ملحوظا على[2] المستويين الامني والسياسي في ليبيا ، وعرف هذا العام قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة .

حيث أكد وزير الخارجية السيد رمطان لعمامرة يوم 01/ 01/ 2014 م أن الجزائر ستستجيب " بروح أخوية " في ظل احترام مبدأ عدم التدخل الأجنبي من أجل إخراج ليبيا وتونس من الأزمة التي يعيشها كلا البلدين داعيا اياهما الى الإيمان بمزايا الحوار .[3]

كما ذكر وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل في 2016/03/10بالقاهرة بموقف الجزائر الرامي إلى تسوية سياسية للأزمة في ليبيا داعيا "كافة الأشقاء الليبيين إلى تجاوز خلافاتهم قصد وضع حد للأزمة السائدة في هذا البلد وتهديداتها على إستقرار وأمن كافة المنطقة ".[4]

وتأسيسا على ما سبق تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي ، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا والتي انطلقت في 29سبتمبر 2014م (بغدامس) على حدود الجزائر برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا ورئيسها " برناردينو ليون " ، وذلك بعد فشل مهمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا طارق متري في أحداث اي نتيجة على مستوى جمع الفرقاء السياسيين على

---

[1] Yacine Boudhane ,Algerias Role in Solvig the Libya crisis nstitute, the wachingtion institute, http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis , 2016/03/15.13:00

[2] محمود طاهر ،نفس المرجع السابق ،ص79.

[3] الجزائر ستستجيب " بروح أخوية " من أجل إخراج ليبيا وتونس من الأزمة ، من الموقع الإلكتروني: http://www.mae.gov.dz/news_article/1788.aspx تاريخ التصفح : 2016/04/20على الساعة 17:00.

[4] وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، من الموقع الالكتروني : http://www.mae.gov.dz/news_article/3863.aspx تاريخ التصفح 2016/05/11،على الساعة 12:00.

طاولة الحوار والتوافق ،وقد كان الموقف الجزائري قائم على أولوية الحوار السياسي لإيجاد حل للازمة الليبية .

حيث انطلقت الجولة الثانية من الحوار الليبي في الجزائر في 13 أفريل 2015م إذ صرح " عبد القادر مساهل " أن حل الأزمة الليبية بين أيدي الليبيين وأن الجزائر حريصة جدا على إنهاء الأزمة الليبية وحالة الانقسام " وهذا دائما بالشراكة مع المبعوث الأممي لليبيا ، فالمقاربة الجزائرية الداعية للحوار السياسي لحل الأزمة هي مقاربة عكست نظرة إستشرافية ثاقبة للدبلوماسية الجزائرية لما آلت اليه الأوضاع في ليبيا لاحقا ،حيث تعمل الجزائر جاهدة للوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيق بأمنها الوطني لما له من انعكاسات مباشرة عليه ، وقطع الطريق لبعض الاصوات المطالبة بالتدخل الخارجي في ليبيا الذي ليس له أي فرصة لتحقيق الاستقرار ، فالتحرك الدبلوماسي المكثف للجزائر بشأن تسوية الأزمة الليبية لقي استجابة وتأييد على المستوى الاقليمي والدولي ، مما يوحي إلى مسار انفراج الأزمة الليبية لكن هذا يتطلب تذليل الصعاب والعراقيل .[1]

المبحث الثالث : العلاقات التعاونية الجزائرية مع محيطها المغاربي .

الجزائر كغيرها من الدول دأبت منذ فجر استقلالها على ممارسة سيادتها الخارجية وحرصت على لعب دورها في ساحة العلاقات الدولية عامة والاقليمية خاصة ومن بين أنجع الوسائل التي تمكنها من ذلك وسيلة ابرام المعاهدات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف[2]، فالعلاقات الجزائرية مع دول المغرب العربي لم تقم من فراغ وإنما قامت في إطار تاريخي معين شهد الكثير من المتغيرات سواء على المستوى الداخلي في الدول المغاربية التي تمثل أطراف هذه

[1] دحموح طاهر ، نفس المرجع السابق ، ص 78 .

[2] محمد طاهر أورحمون ، دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية (1963-1998)، (الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2000،)ص 07.

العلاقات أو على البيئة المغاربية ككل ، أو على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي المتوسطي .
[1]

المطلب الأول : العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي .

لقد سعت الجزائر على الصعيد المغاربي إلى تمتين أواصر الأخوة والروابط القومية والدينية والتاريخية من خلال ربط علاقات ثنائية مع دول المنطقة المغاربية على مختلف الأصعدة إدراكا منها لأهمية تكامل المنطقة المغاربية وهذا لن يتأتى الا بإقامة علاقات ثنائية بينها وبين دول المنطقة .[2]

1/العلاقات الجزائرية التونسية خلال (1962-1987م).

أ/في المجال السياسي :

لقد قدَمت تونس عبر التاريخ الكثير للشعب الجزائري وخاصة أثناء الكفاح المسلح الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، حيث لعبت دورا حاسما في احتضان القضية الجزائرية آنذاك، وفتحت حدودها لتدفق السلاح إلى الثوار الجزائريين، وفتحت بيوتها ومدارسها لآلاف الطلبة ليواصلوا تعليمهم في الزيتونة ومدرسة الصادقية وغيرهما من المؤسسات التعليمية، كما سخرت دبلوماسيتها لنصرة القضية الجزائرية مما دفع بفرنسا إلى الهجوم العسكري على ساقية سيدي يوسف وقتلت المئات من الأبرياء التونسيين.

فالكثير من المثقفين الجزائريين ورموز الثّورة الجزائريّة تلقّوا تعليمهم وتشبّعوا بروح الثقافة العربية الإسلاميّة في رحاب جامع الزّيتونة، نظرا للمنهج الثقافي الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر في إطار مشروعها لإلحاق هذه الأخيرة بالتراب الفرنسي وما يتطلّبه ذلك من تغيير جذري في الثقافة الجزائرية[3] .

---

2 محمد السعيد ابو العامود ، العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن 20، (السياسة الدولية، عدد 139 ،2000)،ص 28.

[2] جمال عبد الناصر ، نفس المرجع السابق ، ص 94.

[3] العلاقات الجزائرية التونسية ، من الموقع الالكتروني http://www.alarabiya.net/ar/politics تاريخ التصفح 12/ 2016/03 على الساعة 13:00.

وتوطين اللغة والثقافة الفرنسية، ما جعل المقاومة الجزائريّة لا تتوقّف عند البعد العسكري وحده، بل كان البعد الثقافي الحضاري أحد أهم مجالات المعركة ضد الاستعمار .

كما استمرت العلاقات الدبلوماسية التونسية الجزائرية ما بعد الاستقلال حيث تم التوقيع على اتفاقية دبلوماسية وقنصلية بين البلدين في 1963/7/26م وعلى اتفاقية إنشاء اللجنة الكبرى المشتركة للتعاون بين البلدين في 6 جانفي 1970م، شهدت هذه العلاقات نموا مطردا توج بتوقيع البلدين على معاهدة الإخاء والوفاق في 19مارس 1983 م والتي انضمت إليها موريتانيا لاحقا. وعرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الاهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة[1] .

ب / في المجال الاقتصادي :

لقد كانت العلاقات الجزائرية التونسية في المجال الاقتصادي محل الاهتمام المشترك حيث تم التوقيع على عدة اتفاقيات هامة، وتدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون الصناعي[2] الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين نذكر منها:

- المصادقة على الاتفاقية المبرمة[3] بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و الجمهورية التونسية، الموقع عليها بالجزائر في 26 جويلية سنة 1963م وتضمنت :

- تدعيم مجال العلاقات الاقتصادية و المبادلات التجارية.

- المصادقة على الاتفاقيات الجزائرية الموقعة بتونس 06 يناير 1970م.

وكان من أهم بنودها :

- تكوين لجنة مختلطة حكومية للتعاون الاقتصادي.

---

[1] العلاقات الجزائرية التونسية ،من الموقع الالكتروني : http://www.diplomatie.gov.tn/index.ph تاريخ التصفح : 22/02/ 15 على الساعة 12:30.

[2] العلاقات الجزائرية التونسية ، من الموقع الالكتروني :http://www.marefa.org/index.php تاريخ التصفح : 2016/05/12،على الساعة 09:48.

[3] محمد طاهر أورحمون ، نفس المرجع السابق ، ص83.

-انجاز واستغلال مشترك لمعمل الاسمنت بناحية تالة (ولاية القصرين) ، الموقع بمدينة الجزائر في 30ديسمبر 1973م.[1]

- المصادقة على بروتوكول الاتفاق بين البلدين المتعلق بإنشاء شركة مختلطة لنقل الدولي للبضائع الموقع بمدينة الجزائر في 29 سبتمبر سنة 1985.

2/ العلاقات الجزائرية الليبية .

أ/في المجال السياسي :

سمحت اللقاءات المستمرة بين كبار المسؤولين الجزائريين والليبيين بتوضيح مواقف البلدين وإدراكا لدور المحوري للجزائر في المنطقة وصدق موقفها وإرادتها الراسخة في تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة ، وخلال الدورة 22 لقمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة باديس أبابا في 31 جانفي 2014م، أثنى السيد على زيدان رئيس مجلس الوزراء الليبي على الدور الذي تقوم به الجزائر في دعم الأمن والاستقرار في بلده ، وتجسيدا للإرادة السياسية المشتركة في تعميق العلاقات الجزائرية الليبية وإعطاء ديناميكية متجددة للتعاون بينهما ، انعقدت الدورة 14للجنة المشتركة العليا الجزائرية الليبية يومي 28و 29ديسمبر 2013م بطرابلس مناصفة بين السيد عبد المالك سلال الوزير الاول السابق ونظيره الليبي السابق السيد على زيدان ، وتم الاتفاق خلال هذه الدورة على ضرورة تكثيف التنسيق السياسي بين البلدين، كما عقدت لجنة التشاور السياسي بالجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2014 م.

كما تقرر تدعيم العلاقات الثنائية في الكثير من المجالات لا سيما مجالات الامن ، الطاقة ، التجارة ، الصناعة كما عملت الجزائر على تقديم الدعم للحكومة الليبية في جهودها لإعادة بناء القوات العسكرية والأمنية الليبية من أجل استعادة الأمن والاستقرار في البلاد وذلك من خلال إعداد برامج تكوينية لأفراد الجيش والشرطة الليبية بالجزائر ، وفي هذا الاطار استفاد 164مؤطرا وعون شرطة من دورة تكوينية مكثفة لمدة ثلاثة أشهر بالجزائر من 07ماي الى 03جويلية 2013م، كما استفاد 15 عون شرطة ليبي من دورة تكوينية في مجال التكوين المتخصص في الشرطة العلمية

[1] محمد طاهر أور حموش ، نفس المرجع السابق ، ص ص 83-84 .

والتقنية من 13ماي الى 15جوان 2013م، واتفق البلدان على برمجة دورات تكوينية أخرى لفائدة المؤطرين وضباط الشرطة الليبية .

وتنفيذا لتوصيات الدورة ال14للجنة المشتركة التي أكدت على أهمية تبادل المعلومات والزيارات بين مسؤولي الأمن في البلدين ، أدى السيد الصديق عبد الكريم ، نائب رئيس مجلس الوزراء الليبي لشؤون التنمية المكلف بوزارة الداخلية ، زيارة عمل الى الجزائر من 23الى 25جانفي 2014م، تم خلالها الاتفاق على تحيين الاتفاقية الأمنية لسنة 2001م وتكثيف عمليات التدريب والتكوين لفائدة الشرطة الليبية ، إضافة الى تعزيز التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين لاسيما في مجال تعقب نشاط الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر الحدود المشتركة ، وفي مجال الحدود المشتركة ، تقرر وضع برامج ثنائية مشتركة لتأمينها وفقا لما جاء في البيان المشترك لرؤساء الوزراء الدول الثلاث (ليبيا ، الجزائر ، تونس) الصادر في 12 جانفي 2013 م بمدينة غدامس الليبية وتطبيقا لخطة عمل طرابلس للتعاون العملياتي حول أمن الحدود المعتمدة في المؤتمر الوزاري الاقليمي الأول حول أمن الحدود المنعقد في طرابلس في 12مارس 2013، كما اتفقت الحكومتان في هذا الخصوص على تشكيل نقطة اتصال (Point vocal) يشرف عليها ضابطين ساميين من كل بلد .[1]

وأكد الوزير الأول عبد المالك سلال أن تدهور الأوضاع الأمنية بفعل الانتشار الواسع للأسلحة الليبية أن يشكل خطرا على أمن المنطقة ، وهو ما يستوجب على الأجهزة المختصة في كل من الجزائر وليبيا تكثيف التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينها .

ب/ في المجال الاقتصادي :

لقد سعت الجزائر من خلال علاقاتها الثنائية مع ليبيا الى الدفع نحو تنشيط التعاون الاقتصادي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات والاقبال على تجربة تكامل اقتصادي تبدأ من رفع القيود الإدارية والجمركية على تنقُّل الأشخاص والسلع بين البلدين، وتوثيق علاقاتهما التجارية برفع

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 228.

حجم المبادلات ، لتتدرج نحو تكريس ترابط الاقتصادين، بالإضافة الى تعديل الإطار القانوني للتعاون حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات لتعاون التجاري [1]والاقتصادي نذكر منها :

المصادقة على اتفاق التعاون التجاري الاقتصادي والتقني الموقع عليه بطرابلس في 02/01/ 1969م.

- المصادقة على الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بطرابلس في 09/ 12/1969م وتتمثل في :
  - ✓ الاتفاقية المتعلقة بالتعاون في مجال الصناعة البترولية .

– المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية بين الجزائر وليبيا الموقع عليها بطرابس في 29 مارس1973م.

–المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإنشاء شركة لاستكشاف وانتاج النفط بين البلدين الموقعة بمدينة الجزائر في 16يونيو1987م.[2]

–اتفاقية انشاء الشركة الجزائرية العربية الليبية لتصنيع محركات الديزل بين الجزائر وليبيا الموقع عليها في مدينة طرابلس في 28 اكتوبر1987م.

– اتفاقية إنشاء شركة الجزائرية الليبية للتنمية الصناعية بين الجزائر وليبيا الموقعة بمدينة طرابلس في 28جوان 1988م.

كما توصلت الدورة 14للجنة المشتركة العليا الى صياغة جملة من التوصيات والقرارات ذات الصلة ، لا سيما التوقيع على اتفاقية إنشاء المنفذ الجمركي الموحد دبداب – غدامس ، والبضائع والعبور عبر الطرقات اللتين ستسهمان في انسيابية السلع ، كما تم الاتفاق على عقد فريق العمل المكلف بالمبادلات التجارية خلال الثلث الأول لسنة 2014 وتفعيل الغرفة التجارية الجزائرية الليبية من جهة أخرى .

---

[1] الجزائر وليبيا تفتحان صفحة جديدة من التكامل ، من الموقع الالكتروني : http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2% تاريخ التصفح 2016/05/12، على الساعة 10:10.

2محمد طاهر أورحمون ، نفس المرجع السابق ، ص97.

3/ العلاقات الجزائرية الموريتانية .

أ/ في المجال السياسي .

شهدت العلاقات الجزائرية الموريتانية منذ انتخاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز في 18 جويلية 2009م، تطورا هاما لكلا الطرفين خاصة في المجالين السياسي والأمني وتجسد ذلك في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في البلدين ، ومنها زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الموريتاني الى الجزائر ف الفترة من 11 إلى 13ديسمبر 2011م.

سجل التعاون بين البلدين في المجال السياسي تطورا هاما بسبب استهداف موريتانيا من قبل الجماعات المسلحة ، وتنامي ظاهرة الا رهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود في منطقة الساحل ، خاصة أمام التداعيات التي أفرزها الحراك في ليبيا والازمة المالية ، فضلا عن المنح الدراسية العليا التي تخصصها وزارة الدفاع الوطني للطلبة العسكريين الموريتانيين في مختلف التخصصات ، بالإضافة إلى التوقيع على اتفاقية بتاريخ 13سبتمبر 2011م تنص على تقديم خدمات طبية واستشفائية للعسكريين الموريتانيين .[1]

ولكن هذه العلاقات السياسية[2] شهدت نوعا من التصدع في الآونة الأخيرة بين الجارتين موريتانيا والجزائر ، عقب الطرد المتبادل لدبلوماسيين من الجانبين ، على خلفية اتهام الدبلوماسي الجزائري بالوقوف وراء مقال نشر بإحدى الصحف الإلكترونية الموريتانية، يسيء إلى علاقات موريتانيا الخارجية.

ب/ في المجال الاقتصادي .

لقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[3] تطورا تدريجيا زيادة في حجم الاستثمارات الجزائرية في موريتانيا خصوصا في مجال الطاقة حيث تملك شركة النفط الجزائرية "سوناطراك"

---

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 230.

[3] العلاقات الجزائرية الموريتانية ، من الموقع الالكتروني :
http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/574545- تاريخ التصفح :2016/05/11على الساعة 13:45.

نسبة 40% من مشروع استخراج النفط من حوض تاودني بالشمال الموريتاني والذي تشرف عليه شركة "توتال" الفرنسية، بالإضافة لسعي البلدين لإقامة مشاريع شراكة استراتيجية بين المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال وفق مقاربة جديدة تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات الاقتصادية المتوفرة التي من شأنها أن تساهم في ترقية التعاون الجزائري–الموريتاني، كما أن تم ابرام عدة اتفاقيات بين الطرفين نذكر منها :

- التصديق على الاتفاق التجاري المبرم بين الجزائر وموريتانيا الموقع عليه بمدينة الجزائر 17مارس 1965.

– المصادقة على الاتفاقية التجارية والتعريفية المبرمة بين الجزائر وموريتانيا في 12 نوفمبر 1973م.[1]

– المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين البلدين والمتضمنة إحداث الشركة الجزائرية الموريتانية لصيد البحري الموقعة بنواكشط 1973/11/1م.

–كما علق الجانبان في 2011م آمال عريضة على انجاز طريق لفك العزلة عن المناطق الشمالية الشرقية الموريتانية ومنح الجزائر فرصة تعزيز تواجدها في هذا البلد وباقي دول غرب افريقيا .

ولتعزيز علاقات التضامن والاخوة بين البلدين ، قررت الجزائر سنة 2010م مسح ديونها المترتبة على الدولة الموريتانية المقدرة ب 200 مليون دولار ، فضلا عن تقديم إعانة غير قابلة للاسترداد قدرت قيمتها بحوالي 16.5 مليار تتمثل في مواد غذائية وصيدلانية وعتاد وشحنات كما استفادت موريتانيا من مساعدات جزائرية تمثلت في مواد غذائية خلال سنة 2012م لتمكينها من احتواء أثار الجفاف تمثلت في 3100طن من الأرز و 40 طنا من المواد الغذائية والأدوية .

[1] محمد طاهر أور حمون ، نفس المرجع السابق ، ص ص 110–111 .

العلاقات الجزائرية المغربية .

أ/ في المجال السياسي :

تتسم العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية بالحساسية والتذبذب خاصة بسبب قضية الصحراء الغربية وغلق الحدود البرية ، وفي محاولة لكسر الجمود السائد التقى وزير الشؤون الخارجية السابق السيد مراد مدلسي بنظيره المغربي على هامش اجتماع وزراء خارجية الدول العربية التي احتضنته العاصمة المغربية في نوفمبر 2011م،جرى التأكيد فيه على الارادة السياسية للقيادتين لتنشيط العلاقات الثنائية ، ولتأكيد ذلك قام السيد سعد الدين العثماني وزير الخارجية والتعاون المغربي السابق بزيارة عمل.[1] للجزائر يوم 23و 24 جانفي 2012م، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتشاور السياسي برئاسة وزيري خارجية البلدين غير أن ذلك لم يصمد طويلا بسبب استغلال وسائل الاعلام المغربية لا سيما الرسمية منها أحداث مالي والحرب التي شنتها القوات الفرنسية على مقاتلي تنظيم القاعدة للافتراء بالقول أن " التنظيم الارهابي من صنع المخابرات الجزائرية " والادعاء بوجود علاقة وهمية بين مقاتلي هذا التنظيم وجبهة البوليساريو.

كما أعلن وزير الداخلية المغربي "محمد العنصر" رغبة الرباط في تجاوز خلافاتها مع الجزائر وتعزيز العلاقات الثنائية بشكل منفصل عن قضية الصحراء الغربية وقال انه في حالة فتح الحدود فان التعاون في مجال مكافحة الارهاب سيكون أكثر فعالية ، وليست المخدرات السبب في غلق الحدود ، لكن هناك فرق كبير بين تصريحات المسؤولين وواقع السياسة الأمنية المغربية المتبعة .

ب / في المجال الاقتصادي :

في عام 2010 وعام 2011 شهدت العلاقات الاقتصادية الجزائرية المغربية قفزة معتبرة وكان ينتظر من ذلك أن يكون تمهيدا لتسوية ملفات الخلافات، إذ وصل حجم التبادل التجاري

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص ص 130- 131.

البيني في ذلك الوقت إلى ما يقرب من مليار دولار، فضلا[1] عن إبرام الاتفاقيات في مجال الفلاحة والغاز. ، كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات ذات طابع اقتصادي نذكر منها :

- نشر الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والمغرب الموقع عليها بالرباط في 30افريل 1963:
  - حول نظام المبادلات التجارية .
  - حول التعاون والمساعدة المتبادلة في ميدان صناعة ، المناجم والطاقة.
- المصادقة على معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون بين الجزائر والمغرب الموقع عليها بايفران 15يناير سنة 1969.[2]
  - الاتفاقية التجارية والتعريفية المبرمة بالجزائر في 20نوفمبر سنة 1964.

– المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية وحكومة المملكة المغربية المتعلقة بإنشاء شركة جزائرية مغربية هدفها. الانجاز والاستغلال المشترك لمعمل الاسمنت بناحية وجدة الموقع عليها بالجزائر في 12ديسمبر سنة 1972.

– المصادقة على الاتفاقيات التجارية والتعريفية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية والمملكة المغربية الموقعة بمدينة الجزائر في 17 مارس سنة 1973.

– المصادقة على المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلق بخط الحدود القائمة بين الدولة .

المغربية والدولة الجزائرية والموقعة في الرباط بتاريخ 15يونيو سنة 1972.

– الاتفاق المتعلق بالتعاون من أجل استثمار منجم غار جبيلات الموقع في الرباط بتاريخ 12ديسمبر 1973.

إن تحليل العلاقات الثنائية التي تحكم المنطقة المغاربية نجدها تركز بالدرجة الأولى على الشق السياسي الأمني وهذا راجع الى الأوضاع الأمنية التي تعيشها المنطقة ،كما أن الجزائر حاولت من خلال علاقاتها مع الدول المغاربية تحقيق التكامل والاندماج المغاربي خاصة في

[1] العلاقات الجزائرية المغربية ، من الموقع الالكتروني :
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/03/17/%D8%A7%D9%84%، تاريخ التصفح 2016/04/17،على الساعة 19:45

[2] محمد طاهر أو رحمون ، نفس المرجع السابق ، ص ص 98–99 .

المجال الاقتصادي وهذا يظهر بوضوح من خلال الاتفاقيات المبرمة بين كل دولة من دول المنطقة المغاربية ، ولكن رغم المجهودات التي المبذولة من قبل الجزائر لتحقيق اندماج المنطقة المغاربية الا أن معظم هذه الاتفاقيات المبرمة بقيت حبرا على ورق ولم تجسد على أرضية الواقع وهذا راجع إلى غياب إرادة حقيقية في تحقيق الاتحاد المغاربي ،أضف إلى ذلك أن هذه العلاقات تجد صعوبة في التطور نتيجة الظروف الأمنية التي تعاني منها المنطقة وهذا من شأنه أن يقلل المساحة لإبرام اتفاقيات شاملة في جميع الميادين وتجسد على أرضية الواقع.

المطلب الثاني : العلاقات المتعددة الأطراف بين الدول المغاربية .

أولا : بين دول المغرب العربي .

لقد اهتمت الجزائر بإنشاء محيط مغاربي متكامل وآمن ، ولهذا عملت على بناء مغرب عربي كبير يكون بإمكانه مواجهة التحديات الكبرى بدل الصراع والتنافر في هذه المنطقة ، وما زاد من اعتقاد الجزائر بهذا البناء الوحدوي هو ظهور تحديات لا يمكن مواجهتها إلا جماعيا .[1]

1/ اتفاق حول مبادئ وقواعد إقامة اتحاد جمركي مغاربي .

تم تبني هذا الاتفاق في الجزائر في جويلية 1990 في اطار اقامة عملية التعاون المغاربي ، تعلق الأمر هنا فعليا بتشخيص المبادئ التي سوف تؤدي الى اقامة اتحاد جمركي ما بين الدول المغاربية لاسيما :

- تدعيم عملية الغاء الحقوق الجمركية والرسوم في صالح المنتجات الاصلية المتبادلة بين الدول المغاربية والالغاء التدريجي للحواجز الجمركية .
- اقامة سياسات مشتركة في ميدان التجارة الخارجية في اتجاه الدول الغير عن طريق انشاء نظام موحد للاستراد والتصدير وقائمة من التعريفات الجمركية المشتركة قبل 1991وتنسيق السياسات الوطنية في مجال التنظيم والاجراءات الجمركية .
- تطبيق قبل نهاية 1995، تعريفة جمركية موحدة .

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 236.

2/الاتفاقية المتعلقة بتبادل المنتجات الزراعية .

خلال نفس القمة المنعقدة بالجزائر في 23جويلية 1990م، تبنى رؤساء الدول و ممثليهم اتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية ما بين الجزائر ودول المغرب العربي ، وقد تم تعديل المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي بين الجزائر وتونس وليبيا وقد كان تاريخ الايداع الجزائري 1992/07/11م اما تونس 1992/06/22م وليبيا 1993/01/22م .[1]

3/ الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية .

خلال القمة المغاربية المعتمدة في راس لنوف بليبيا (11مارس 1991م)، تم التوقيع على اتفاقية تجارية وتعريفية .

حيث تم تبني القواعد الأساسية لإقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية تتضمن :

أ-اعفاء المنتجات الأصلية المحلية من الحقوق الجمركية والضرائب والرسوم التي تمس المنتجات المحلية وعند الضرورة تعريفة تعويضية .[2]

ب/ المادة (6) توضح أن المنتجات الأصلية المغاربية التي استخدمت خلال صناعتها مدخلات مستوردة من الدول الغير حيث تستفيد من نظام القيود المؤقت وهي تخضع لحقوق تعويضية ب 17,5بالمئة في الدولة المستوردة النهائية على قاعدة قيمة السلعة التي يضاف إليها قيمة التكاليف.

ج/ الدول الأعضاء مدعوة الى تحضير قائمة السلع المعفاة من كل العراقيل غير التعريفية كان يفترض ان تتوسع تدريجيا من اجل جعل الاعفاء الجمركي حقيقيا وفعليا .

د/ ظهور عراقيل خطيرة تمس فرع معين أو الوضعية الاقتصادية الشاملة وكذا أرادة حماية صناعة ناشئة من شأنها أن تؤدي بالدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير حمائيه (المادة 11) .

---

[1] Fath Allah oualalou ,Après Barcelone le M Maghreb est nécessaire , ,casablanca ,paris,1996.p133.

[2] Fath Allah oualalou.op .cit. pp 135-136

في تقدير الخبراء الجزائريين فان المقاربة التجارية غير كافية للسماح بتقارب حقيقي ما بين الاقتصاديات المغاربية حسب الخبراء الجزائريين هذا التقارب لن يتم إلا بتبني مقاربة "إندماج الاقتصاديات المغاربية " وهذا لن يتحقق إلا بالاجتماع من أجل اقامة مشاريع تنمية مشتركة التي تكون عاملا لترقية المبادلات المثال على ذلك هو الوحدات الثلاث المحققة بصفة مشتركة ما بين الجزائر وتونس في المنطقة الحدودية (وحدات انتاج الاسمنت الأبيض ، هياكل البناء المعدنية ومحركات الديزل) .

تطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية يتوقف على تحضير البروتوكولات الاضافية التي سوف تسمح بالدخول في تطبيقها ويتعلق الأمر هنا بالبروتوكولات التالية :

- **بروتوكول الاتفاق المرتبط بإجراءات الوقاية او الحماية .**

تم تبني هذا البروتوكول من طرف اللجنة الوزارية المتخصصة والمكلفة بالاقتصاد والمالية في الجزائر في 10جانفي 1995م.

- **بروتوكول مرتبط بتطبيق الرسوم التعويضية الموحدة.**

وهذا بنسبة 17,5بالمئة ،حيث تم معالجة هذه المسألة وتم التوقيع على البروتوكول في 4 أفريل 1994م في تونس .[1]

- **بروتوكول اتفاق مرتبط بقائمة المنتجات الاصلية المغاربية .**

(حوالي 60منتوج)يتم تحريرها من العراقيل غير الجمركية ، وقد تم تصنيف قائمة المنتجات التي تم تحريرها من العقبات الجمركية بأجماع في 1995/01/08م.[2]

<u>ثانيا : في إطار الشراكة الأور مغاربية .</u>

خروج دول المغرب العربي بعد فترة طويلة من الدمار والاستقرار ببنية اقتصادية ضعيفة وتخلف على مستوى كل الميادين جعلها تعتمد في صادراتها بدرجة كبيرة على البترول والغاز

[1] Fath Allah oualalou.op .cit. p 137

[2] Fath Allah oualalou, op ,cit, pp 138-139.

كمصدر وحيد وحيوي لمداخلها من العملة الصعبة ، واستمرت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي والدول الأوروبية بغلبة هذان الموردان في التبادل التجاري بينهما مقابل واردات مصنفة من الدول الأوروبية .[1]

أ/ التعاون الأور ومغاربي وفق السياسة المتوسطية الشاملة .

وكانت تهدف إلى اقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين ، فقد أرادت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تأكيد الروابط الجغرافية التاريخية والثقافية والاقتصادية بين الضفتين .

ب/ التعاون الأور ومغاربي وفق السياسة المتوسطية المتجددة.

اتبعت السياسة الأورو متوسطية المنتهجة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال السبعينات والثمانينات مقاربة تقليدية تعتمد على الإعانة المالية لتمويل المشاريع ، كما أن الفوارق في الدخول الفردية بين دول الضفتين أصبحت في تزايد خطر ومستمر ففي بداية التسعينات وصل الدخل الفردي في الضفة الشمالية 12مرة أكثر منه في الضفة الجنوبية قد وصل إلى حوالي 20 مرة مع حلول 2010م، وقد حددت معالم هذا الاتجاه من طرف المجلس الاوروبي في ديسمبر 1990 م ليشهد ميلاد سياسة أور ومتوسطة جديدة من ضمن اهدافها تحسين الاداة التجارية بغية توطيد العلاقات التجارية مع البلدان المتوسطية وخاصة المغاربية عن طريق إعطاء الأهمية القصوى للتنمية المستمرة للمبادلات التجارية بما يحقق التنمية الاقتصادية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط هذه العملية تستوجب ضرورة انفتاح الأسواق الأوروبية على المنتجات الصناعية المغاربية .[2]

ج/ الشراكة الأورو – مغاربية .

نتيجة الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها منطقة المغرب العربي في سياسات الإتحاد الأوروبي ، وفي ظل الآفاق الجديدة التي ترسم في المنطقة وخاصة التنافس الشديد بين

---

[1] زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية – المغاربية ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، 2011) ، ص 37.

[2] Bichra khader, L' europe et le monde arabe, cousins, voisins, publisud, Quoram, Cermac, paris ,France, Mai 1992 p189.

الولايات المتحدة والقوى الدولية الصاعدة على النفوذ فحاول الاتحاد الاوروبي احتواء المنطقة المغاربية كمنطقة نفوذ خاصة بها .[1]

يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995م وذلك بمشاركة 27 دولة ، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام اقليمي سياسي ، اقتصادي ، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة أورو–مغاربية في 2010 م ، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال .[2]

د / في اطار منتدى 5+5:

تسمى هذه المبادرة ب " مشروع المتوسط الغربي " ، وهي مبادرة فرنسية ، من أهم ما جاءت هذه المبادرة هي اعتبار الأمن قضية شاملة غير قابلة للتجزئة مما يستدعي بناء إطار أمني شامل لمواجهة التحديات الامنية المطروحة لتحقيق الامن والاستقرار في المتوسط ، والوصول إلى الاندماج الاقليمي والتعاون الاقتصادي والحوار السياسي .

من خلال هذه المبادرة التي تضم خمسة دول واقعة بشمال المتوسط وهي فرنسا واسبانيا ومالطا والبرتغال ودول المغرب العربي وهي الجزائر وتونس ، المغرب وموريتانيا وليبيا تهدف غلى السعي إلى إقامة حوار حقيقي ، يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك ، كالإرهاب والتخلف الاقتصادي والجريمة المنظمة والهجرة السرية وعقدت أول قمة لمنتدى 5+5 في العاصمة التونسية يومي 5و6ديسمبر سنة 2003م دعت فيها الدول المغاربية بما فيها الجزائر إلى ضرورة إجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ، وفي إطار اللقاءات التحضيرية صرح السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب السابق المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية "بأن النظرة المغاربية لمسألة الأمن والاستقرار في المنطقة المغاربية ترتكز على درء المخاطر التي تحملها ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار

1عمر إبراهيم العفاس " تحديات الاتحاد الأوروبي بالاتحاد المغاربي " مجلة البحوث الاقتصادية ، (عدد 02، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، ليبيا، ديسمبر 2004) ، ص86.

[2] زكري مريم ، نفس المرجع السابق ، ص ص 39– 40.

اللامشروع للمخدرات والأسلحة وتبيض الأموال ، ودعا في هذا الإطار إلى بلورة دبلوماسية مغاربية منسجمة تتطلب مواقف موحدة"

كما شرعت الجزائر في مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ 1994م واستمرت بوتيرة متقطعة ومتعثرة إلى غاية مطلع الألفية الثالثة بسبب آثار الأزمة التي مرت بها الجزائر.[1]

هـ / في اطار الاتحاد من أجل المتوسط :

تبنى الاتحاد الأوروبي في مارس 2008م هذا المشروع على اساس أنه يعد بمثابة استكمال لمسار برشلونة ، حيث جاء في البيان الختامي للاتحاد الأوروبي أن الاتحاد من أجل المتوسط سيعطي بعدا جديدا لمسار برشلونة ويقوم على اربعة محاور أساسية وهي :

- اقامة نظام أمني مشترك .
- احداث تنمية مستدامة قائمة على تقاسم التكنولوجيا ، وتأسيس بنك متوسطي للتنمية ، وتأسيس سياسة طاقوية ومائية مشتركة ، وخلق جامعات متوسطية مشتركة .
- إقامة مشاريع خاصة بالبيئة والطاقة .
- اقامة فضاء قضائي مشترك من أجل محاربة الإرهاب ، الجريمة المنظمة والفساد .

إنه من خلال هذه المبادرة يتبين أنها محيطة بجميع مفهوم الأمن الموسع الذي يقوم على الأمن الصلب بما فيه مكافحة الإرهاب ، والأمن اللين الذي يقوم على الاقتصاد ، البيئة ، التربية ، وهي مقاربة تستحق الاهتمام إن ترجمت على أرض الواقع .

د – في إطار الاتحاد الافريقي.

أبرز وزير الشؤون المغاربية والاتحاد[2] الافريقي وجامعة الدول العربية "عبد القادر مساهل " في 01/ 02/ 2016م ، أن الدور الهام الذي لعبته الجزائر خلال اشغال الدورة العادية ال26 للاتحاد الافريقي وأبرز ما حققته الجزائر في هذا الاجتماع هو إعادة انتخابها

[1] مريم زكري ، نفس المرجع السابق ، ص 42.

[2] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 238.

مرة أخرى في مجلس الأمن والسلم للاتحاد الافريقي ، حيث قدمت الجزائر أمام المشاركين في القمة ورقة بشأن جهودها في هذا المجال ، وفي إطار هذه الجهود قدمت الجزائر ورقة على مستوى الأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر 2015م ترمي إلى التحسس " بشأن موضوع محاربة التطرف ، كما أكد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي رمطان لعمامرة بأديس أبابا 30 / 01/ 2016م. دعم الجزائر للموقف الإفريقي المشترك الذي تعمل من أجل ترقيتة في كل اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف[1].

هـ- في إطار جامعة الدول العربية .

في إطار جامعة الدول العربية افاد وزير الداخلية دحو ولد قابلية بالرياض في مارس 2013م بمناسبة انعقاد الدورة 33 لمجلس وزراء الداخلية العرب بأن القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة يستلزم مكافحة جماعية ومساهمة كل دولة في العالم في تحقيق الأمن والاستقرار .[2]

ومن بين الإجراءات التي يتعين اتخاذها بصفة عاجلة حسب الوزير تفعيل التعاون ومضاعفة الجهود في مجال تأمين الحدود لشل تحركات الجماعات الإجرامية ، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، فالقضاء على هذه الآفات يستلزم مكافحة جماعية ومساهمة كل دولة في تحقيق الأمن والاستقرار .

و- التعاون الأمريكي مع دول المغرب العربي:

يقسم التعاون الامريكي مع دول منطقة المغرب العربي إلى ثلاث مستويات هامة ،يمكن تصنيفها كما يلي :

أولا : التعاون الطاقوي .

[1] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية من الموقع الإلكتروني http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx تاريخ التصفح 2016/04/19 على الساعة 15:00 .

[2] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 243.

يرى الباحث الجزائري الدكتور سالم برقوق أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجيئ الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999م،وبعد تخلى ليبيا عن برامجها للتسلح النووي سنة 2003م ،وتسوية الخلافات حول قضية "لوكاربي" ، واعتبر برقوق أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى "مبدأ كارتر" حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا ،قبل أن يرتبط بالأمن الأمريكي الشامل ،وكانت واشنطن تأمل في انفتاح جزائري وليبي كلي في مجال الطاقة الأحفورية لزيادة نفوذها نتيجة التنافس الدولي على ثروات البلدين خصوصا الصين والاتحاد الأوروبي .[1]

ثانيا : التعاون في إطار الحرب العالمية على الارهاب .

يعتبر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب نقطة[2] اتفاق شديدة الأهمية في المنظور الأمريكي والتي تدرك أن تكامل أدوار الدول في مكافحة الارهاب يساهم في تحقيق أهداف السياسة الامنية للولايات المتحدة ،من خلال تقاسم المهام وتشارك الأدوار مع الدول المغاربية ، وهنا يرى الباحث الجزائري سالم برقوق أن التعاون الجزائري في مكافحة الإرهاب[3] يمثل أولوية ثانية في العلاقة الثنائية الأميركية – الجزائرية، وكان الجزائريون من بين الأوائل الذين توجب عليهم التصدي للعنف، والعمل ضد التطرف العنيف من خلال عملهم ضد الجماعات الاسلامية المتطرفة طوال عقد كامل من الزمن، وكانت لدي واشنطن علاقة صعبة مع الجزائر، خلال تلك الفترة ، كما يصفونه، وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م تحوّل موقف أمريكا حول قضية الإرهاب ،[4]حيث سعت الى تعزيز الأمن في المتوسط والمغرب العربي وأيضا الساحل الافريقي ،عن طريق إقامة شراكات استراتيجية وأمنية خاصة (مبادرة عبر الساحل الامريكية ،الحوار الأطلسي –المتوسطي (الحوار الأطلسي –المغاربي)....).

---

[1] عصام بن شيخ ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما ،من الموقع الالكتروني : http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post.html ،تاريخ التصفح :2016/05/11،على الساعة 17:15.

[2] عصام بن شيخ ،نفس المرجع السابق .

[3] عبد العظيم محمود حنفي ،العلاقات الأمريكية الجزائرية والاستحقاق الرئاسي القادم ،من الموقع الالكتروني : http://www.studies.alarabiya.net/hot-issues تاريخ التصفح :2016/04/04،على الساعة 16:00.

[4] أ/قط سمير ،أوروبا ، أمريكا ...رهان المغرب العربي تنافس اقتصادي واستراتيجي، (دورية فصلية ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 18،2013)،ص ص 52-53.

المطلب الثالث : المشاريع الاقتصادية المشتركة بين الدول المغاربية .

لقد سعت الجزائر إلى تأسيس التعاون المغاربي المشترك فهذا التصرف يرمي إلى تحقيق عدة إنجازات لتحقيق تكامل المنطقة المغاربية والتنمية الاقتصادية والتجارية عبر إقامة مشاريع اقتصاديه مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد تشمل كل القطاعات نذكر أهم المشاريع التعاونية الاقتصادية المشتركة بين الدول المغاربية [1] .

أولا :النقل

عرف النقل البحري إرادة التعاون وهذا من خلال اللجنة الدائمة للنقل البحري المؤسسة عام 1975م، فأنشئت شركات البلدان الثلاثة خطا مغاربيا الذي أوكل استغلاله إلى تونس لمدة سنة ثم الى المغرب السنة التالية ثم إلى الجزائر وبعد هذا تم إنشاء لجنة الدراسات لاحتكار ملاحة السواحل والشركة المغاربية الوحيدة التي نجت من الأزمات السياسية المغاربية هي مؤسسة بحرية مشتركة "caltram "أنشئت عام 1973م من قبل الجزائر وليبيا.

كما قرر مجلس وزراء التجهز والأشغال العمومية لاتحاد المغرب العربي من جهة أيضا عام 1990 بناء طريق سريع تصل البلدان الخمسة بعضها ببعض ، وتوحيد المقاييس لكل طرق بلدان اتحاد المغرب العربي .

يشكل قطاع النقل البري والحديدي والجوي والبحري قطاعا مهما ومحركا للاندماج المغاربي بالنظر الى عوامله التكاملية .[2]

ثانيا :الاستثمار الاقتصادي .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بمدينة الجزائر 1990/07/23م من قبل وزراء اقطار المغرب العربي ، وقد جاء في بنودها :

---

[1] جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية ، (عنابة ، دار العلوم والنشر والتوزيع ،2004)ص93.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع ، (الجزائر ، دار الطليعة ، 2010) ، ص 68.

- عمل الأطراف المتعاقدة على توفير الامكانيات الضرورية لاستثمار رأس مال وفقا لطبيعة الاستثمار وهذا من خلال إصدار ترخيص والموافقات اللازمة لقيام الاستثمار ، وكانت المصادقة النهائية على هذه الاتفاقية في نفس التواريخ المصادق على الاتفاقية وبهذا تكون قد دخلت حيز التنفيذ لتكون بذلك اطار جيد لمختلف الاستثمارات في كافة الميادين في جميع اقطار المغرب العربي .[1]

رابعا : المناجم والمحروقات :

إن إنجازات قطاع المناجم والمحروقات في اطار التكامل المغاربي قليلة وهي تندرج كلها في اطار اتفاقيات ثنائية ، مثل الاتفاق بين الجزائر وتونس الخاص باستغلال الغاز الجزائري عبر تونس ، يتعلق الامر هنا بأنبوب الغاز الذي يربط منذ بداية عشرية 1980م الجزائر بإيطاليا عن طريق تونس .

حيث انطلقت أشغال أول أنبوب غاز جزائري ايطالي عابر للمتوسط عبر التراب التونسي ، في 1978وبدا تشغيله عام 1983بطاقة 12مليار متر مكعب سنويا ، من خلال هذا الانبوب العابر للمتوسط كان من المنتظر تمويل ليبيا بعد عقد اتفاقية بين الجزائر وليبيا عام 1987، لذلك تم في عام 1988انشاء شركة مختلطة بين الجزائر وتونس وليبيا وأطلق عليها اسم " سوما نغاز (somatgaz) .

- استأنفت شركة سوناطراك في 2014م نشاطها في مجال التنقيب واستكشاف النفط في ليبيا ، حيث قامت بعدة اكتشافات جديدة بحوضي مرزق وغدامس مما سيعزز من القدرات الليبية في هذا المجال .[2]

كما أن الاتفاق الموقع بين الجزائر وتونس وليبيا يوم 22 ماي عام 1988م يعتمد على امداد ليبيا ب 3,6مليار متر مكعب سنويا وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب تبعا لاحتياجاتها ، لقد شكلت مثل هذه المشاريع التكاملية ، مجالا من الايجابيات الاقتصادية ، وذلك

1عبد الوهاب بن خليف ، نفس المرجع السابق ، ص 93 .

[2]عبد الحميد براهيمي ، نفس المرجع السابق ، ص346.

من خلال خلق مناصب شغل على مستوى قطاع المحروقات (الغاز) او قطاع الخدمات وذلك من خلال النشاطات الخدمية التي أفرزتها هذه المشاريع (التأطير ، الصيانة ، النقل) .[1]

خامسا : المجال الفلاحي .

إن اهتمام التجربة التكاملية المغاربية بالقطاع الزراعي سيدعم حتما البنية التحتية لاتحاد المغرب العربي ، علما أن نجاح أي عملية تنموية تتحدد بمدى نجاح القطاع الزراعي ، ولهذا نذكر بعض الانجازات المغاربية في هذا المجال :

-التوقيع على اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين أقطار المغرب العربي بمدينة الجزائر في 1990م والتي تهدف إلى منع دخول وانتشار الأمراض الضارة بالزراعة ، وفي نفس الوقت تم المصادقة على اتفاقية " تبادل المنتجات الفلاحية " . [2]

إن الجهود التي تقوم بها الجزائر في المنطقة المغاربية تعبير عن رغبة حقيقية لتكامل دول المغرب العربي والذي يتوفر على امكانيات زراعية قادرة على وضع حد للتبعية الغذائية للمنطقة ، كما لا يمكن أن نغفل عن الواقع الراهن الذي تعيشه المنطقة المغاربية حيث تواجه هذه الأخيرة تحديات ومشاكل كثيرة ما زالت تمثل حاجزا أمام المبادرات الاقليمية لتحقيق التكامل . [3]

كما أن العلاقات المتعددة الأطراف بين الدول المغاربية ليست فقط في المجال الاقتصادي بل شملت المجال السياسي الأمني خاصة بعد بروز تهديدات ارهابية جديدة تهدد المنطقة .

لقد كانت الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين الدول المغاربية مستندتا على الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي القائمة في إطار الاتحاد المغاربي كأساس للتعاون الاقتصادي كذلك الاتفاقيات المتعلقة بالأمن خاصة بعد التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة

[1] عبد الحميد براهيمي ، نفس المرجع السابق ، ص 350.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، نفس المرجع السابق ، ص 92 .

[3] عبد الوهاب بن خليف ، نفس المرجع السابق ، ص 98.

المغاربية (ثورات الربيع العربي) ، واعتبار هذه الاتفاقيات منطلقا للتحرك المشترك لإرساء تعاون بين دول الاتحاد ومحيطه .[1]

[1] محمد مسعود بونقطة ، نفس المرجع السابق ، ص 263.

خاتمة الفصل الثاني .

لقد اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان المصلحة المغاربية المشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني ، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الاقليمي أو الدولي على السواء حتى وإن تضاربت المصالح واختلفت السياسات ، لقد ارتكزت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوئها تمثلت في الآتي:

- ❖ الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة المغاربية من خلال اقامة علاقات حسن جوار وتعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر متكامل ومزدهر.
- ❖ تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها الى الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول .
- ❖ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية .

تمهيد :

لقد حرصت الجزائر من خلال سياستها الخارجية على تعزيز التعاون و حل النزاعات بالطرق السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض إلى طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية خاصة أثناء وبعد عملية التحول الديموقراطي التي عرفتها تونس وأوجه التعاون الجزائري – التونسي في جميع الميادين خاصة المجال التنموي والأمن في ظل التهديدات الإرهابية التي باتت تهدد الأمن الاقليمي المغاربي وكيف استطاعت الجزائر مرافقة تونس للخروج من التجربة بأكثر نجاح ، و لهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى :

- طبيعة العلاقات الجزائري–التونسية قبل الحراك الشعبي .
- الحراك الاجتماعي في تونس و ملامح التحول الديمقراطي.
- العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي.

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية قبل الحراك الشعبي .

المطلب الأول:طبيعة السلوك

إن التغييرات التي عرفتها البنية الداخلية و المؤثرة عى السلوك السياسي الجزائري الخارجي ليست وليدة ظروف آنية بل تعود جذورها إلى فترة ما قبل الاستقلال و بالخصوص إلى أعوام الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حيث حددت معالم الفترة القادمة من الاستقلال و هذا بتحديد النظام و المبادئ الاساسية للدولة الجزائرية و على هذا يمكن فهم و تفسير سلوك الجزائر على المستوى الخارجي .[1]

فتنظيم السياسة الخارجية الجزائرية حسب الرئيس بوتفليقة على مبادئ لطالما دافعت و تدافع عنها في جميع المحافل الدولية ،و تعتبرها الدعامة التي تبني عليها علاقاتها مع الدول الاخرى فمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى الاحترام المتبادل و التعاون المشترك مع كافة شعوب المعمورة و العمل على إرساء سلام عالمي عادل وثابت كل هذه المبادئ و غيرها سيشكل المرشد أو دليل الجزائر .[2]

كما أن مراجعة المواثيق الرسمية منذ بيان أول نوفمبر 1954 تؤكد على اعتبار الدائرة المغاربية الحلقة الاولى أو البعد الاول في سلم الاولويات بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ،حيث اتبعت سياسة واضحة بعد استقلالها و برزت في مجالات التعاون و التكامل و العمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة .[3]

---

[1] مزيان إيجر أمينة ،نفس المرجع السابق ،ص 52.

[2] عديلة محمد الطاهر ، أهمية العوامل الشخصية في سياسة الجزائر الخارجية (1999–2004) مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،الجزائر :جامعة قسنطينة ،2004، ص 53.

[3] مهدي فثاك،نفس المرجع السابق،ص 64.

فالجزائر بذلت مجهودات جبارة لتسوية النهائية لمسألة تحديد و ترسيم الحدود مع الدول المجاورة بعيدا عن المطالبة بمساحات جغرافية خارج حدودها ،فقد وقعت الجزائر مع تونس اتفاقيتي ترسيم الحدود بوضع اجراءات تهدف إلى تأمين هذه الأخيرة.[1]

أما الفترة التي تلت اعتلاء بن علي للحكم في تونس فقد تميزت ب بالرضا الجزائري التام على النظام التونسي و توجهاته فبعد تولي بن علي للحكم في 7 نوفمبر 1987 م قامت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية بالتصريح يومها "أمام التغيير السلمي الذي حدث في تونس تعرب الجزائر للقيادة السياسية التونسية الجديدة عن أحر تهانيها بالنجاح .،كما أنها تظل على استعداد لمواصلة المسيرة على الصعيد الثنائي و في إطار المغرب العربي." [2]

فنجاح المسار التعاوني الثنائي كإستراتيجية عامة تضبط التصور العام لسياستها اتجاه دول المغرب العربي حيث استمرت الجزائر في إبرام الاتفاقيات بين الطرفين و هذا تأكيد على عمق العلاقات الجزائرية التونسية ،و لعل الزيارات الرئاسية المتبادلة في هذه الفترة أكثر من 100 زيارة يدل على رغبة كبيرة في التعاون وتبادل وجهات النظر .

فالاتفاقيات المبرمة بين الطرفين كانت الأرضية الصلبة التي اتاحت امكانية تطوير التعاون و تثمينه ،و قد عكفت الجزائر منذ تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم على تطوير التعاون الثنائي بالدفع بإبرام مجموعة من الاتفاقيات غلب عليها الطابع القطاعي ماعدا بعض الاتفاقيات التي تهدف إلى تسوية المشاكل العالقة بين البلدين مثل ضبط الحدود البحرية بعد رسم الحدود سنة2002م.

---

[1] مليكة آية عمران،افريقيا قارة مريضة بحدودها،مجلة الجيش،العدد 544 ،الجزائر :مؤسسة المنشورات العسكرية،نوفمبر 2008 ،ص 53.

[2] مهدي فتاك،نفس المرجع السابق،ص 102.

المطلب الثاني:الزيارات المتبادلة على المستوى الرسمي .

عرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي و القضايا السياسية محل الاهتمام المشترك.[1]

و قد حرصت الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة سنة 1999م على انتهاج تبادل الزيارات كأداة لأداء السياسة الخارجية من اجل تمتين اواصر التعاون و توثيق الصلات بالدول التي يرى صانع السياسة الخارجية الجزائرية اهميتها و في هذه المرحلة عززها توافر إرادة سياسية لذلك نلاحظ كثرة اللقاءات و الزيارات و الاتصالات،و كذا الحرص على اتباع دبلوماسية القمة من خلال زيارات رئيس الجمهورية المتكررة و التي بلغت 06 زيارات منها 03 زيارات كانت زيارات دولة و عمل و 03 أخرى من أجل أشغال تتعلق باجتماعات القمة العالمية لمجمع المعلومات (قمة 5+5)و افتتاح الألعاب المتوسطية قابلها 03 زيارات بخصوص حضور أشغال القمة الافريقية لسنة 1999م و القمة العربية 2005م.

كذلك نجد مستوى أقل من تبادل الزيارات و هو على مستوى رئاسة الحكومة و رئاسة مجلس الوزراء حيث توالت الزيارات من طرف رئيس الحكومة الجزائري الوزير الاول التونسي 03 زيارات لكل منهما تعلقت برئاسة اللجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية باعتبار أنهما المكلان بالإشراف على عمل اللجنة الكبرى المشرفة و تظهر زيارات وزيري خارجية البلدين متعددة المهام و هي تعكس المهمة الملقاة على عاتقهم في أداء زيارتهم فمن جانب لاعتبارهما المشرفان على لجنة التشاور السياسي فإنهما يرأسان دوراتهما بشكل دائم و من جانب آخر تمت الزيارات انطلاقا من دعوة طرف للآخر أو كمبعوثين من طرف رئيس الجمهورية أحدهما للآخر و بلغت زيارات الوزير الجزائري 06 زيارات أما الوزير التونسي فقد بلغ عدد زياراته 07 زيارات.[2]

يعد تبادل الزيارات الرسمية مؤشرا هاما من مؤشرات الطابع التعاوني للعلاقات بين الدول وهذا ما نلمسه في العلاقات الجزائرية التونسية في فترة بن علي ، فكثرة الزيارات في هذه الفترة عمل على

---

[1] وزراة الخارجية التونسية،العلاقات الدبلوماسية التونسية الجزائرية، من الموقع الالكتروني http://www.diplomatie.gov ، تاريخ التصفح يوم 2016/03/16 ،على الساعة 13.00.

[2]. محمد فتاك،نفس المرجع السابق،ص ص105-106.

تقريب وجهات النظر بين الطرفين من خلال التحاور والتشاور بخصوص القضايا المشتركة ، وهذا في إطار علاقات حسن الجوار والتعاون الثنائي بين الطرفين وهذا راجع الى أن طبيعة السياسة التي تنتهجها الجزائر والمرتكزة على البعد الوظيفي حيث جعلت الطابع التعاوني يطغى على الزيارات لمسؤولين تونسيين وجزائريين في جميع المجالات (الطاقة ،الضمان الاجتماعي ، البحث العلمي ، السياحة ، الزراعة ، المبادلات التجارية) عن طريق اجتماعات متعددة الأطراف أو تبادل زيارات ثنائية .

- **الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و تونس في فترة بن علي:**

لقد تم التوقيع على عدة اتفاقيات هامة و تدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين فطبيعة السياسة التي تنتهجها الجزائر و المرتكزة على البعد الوظيفي يطغى على الزيارات ،حيث نجد ما يقرب 100 زيارة لمسئولين تونسيين و جزائريين منهم وزراء يشرفون على اللجان القطاعية الثنائية كلجنة الطاقة ،الضمان الاجتماعي ،البحث العلمي ،السياحة و الزراعة ... [1]

و من أهم هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي :

1 – المصادقة على ملحق الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي، المبرمة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 1973م بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية الموقع عليها في تونس في 04 مارس 1991م من أهم بنود هذه الاتفاقية :

أ- التشريع المتعلق بتنظيم الضمان الاجتماعي .

ب- التشريع المتعلق بالتأمينات الاجتماعية .

ت- التشريع المتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية .

ث- التشريع المتعلق بالمنافع العائلية .[2]

---

[1] العلاقات الدبلوماسية التونسية الجزائرية ،المرجع السابق.

[2] مرسوم رئاسي رقم 91-217، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 34، ص 02، من الموقع الالكتروني : http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelles/pdf/91-217ar.pdf تاريخ التصفح :2016/05/10على الساعة 12:00.

فمن خلال هذه الاتفاقية يمكن القول أن كلا البلدين حريص على حسن الجوار الإيجابي ،فهذه الاتفاقية تهدف إلى تحسين الحقوق الاجتماعية لعملة مواطني كلا البلدين المشتغلين على التراب البلد الآخر .

2 – المصادقة على بروتوكول اتفاق إضافي للاتفاقية التجارية و التعريفية المبرمة بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية و الموقع عليها بالجزائر سنة في 15 ماي سنة1991م ،طبقا لأحكام الاتفاقية التجارية والتعريفية المبرمة بين البلدين بتاريخ 09جانفي 1981م المادة العاشرة منها ، والبروتوكول الاضافي للاتفاقية ، الموقع بتاريخ 17ماي سنة 1984م قد اتفق الطرفين على الأحكام الآتية المعدلة والمتممة للاتفاقية التجارية والتعريفية السالفة الذكر :

أ– يعفى كل من الطرفين المتعاقدين كل المنتجات والبضائع ذات المنشأ و المصدر الجزائري والتونسي المتبادلة مباشرة فيما بينهما من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم المفروضة عند الاستيراد باستثناء تلك التي تفرض على الانتاج المحلي في كلا البلدين.[1]

ب–تحرر المنتوجات والبضائع ذات المنشأ و المصدر التونسي أو الجزائري من جميع القيود غير الجمركية مع مراعاة قوانين الحجر الزراعي والبيطري والقوانين الصحية والأمنية المعمول بها في البلد المستورد .

جاءت هذه الاتفاقية بهدف تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين تونس والجزائر ويمهد إلى إرساء منطقة للتبادل الحر بين البلدين.

وهي تلزم مبدأ المعاملة الوطنية المنصوص عليه بهذا الاتفاق بين البلدين أي معاملة السلع ذات المنشأ و المأتى التونسيين والجزائريين المتبادلة بينهما في إطار الامتيازات الممنوحة .

3 – **المصادقة** على اتفاق التعاون في مجال النقل البحري و الملاحة البحرية بين الجمهورية الجزائرية و الجمهورية التونسية و الموقع عليها بالجزائر في 22 أفريل1993موقد نصت على:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19، ص 01 ، من الموقع الالكتروني :
http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelles/pdf/91-217ar.pdf تاريخ التصفح 2016/05/11،على الساعة 10:00.

أ- تنظيم العلاقات في المجال البحرية التجارية بين البلدين وتحقيق تنسيق أفضل للنشاط البحري .

ب- العمل على سن سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين أساطيل البلدين في نقل حجم المبادلات التجارية البحرية البينية والخارجية .

ت- العمل على تكثيف مساهمة البلدين في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية .

ث- العمل على تفادي جميع العوائق التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري بين البلدين.[1]

إن هذه الاتفاقية توضح رغبة الجزائر وتونس في تنمية النقل البحري وتسهيل الملاحة البحرية بين البلدين ودعم التعاون الثنائي في هذا المجال بأوسع قدر ممكن .

4 – المصادقة على اتفاقية التعاون في مجالي السياسة و الصناعة التقليدية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية، الموقع عليها في 05 أفريل1993م.

5 – المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجزائر و تونس و المتعلقة بالخدمة الوطنية الموقع عليها بتونس يوم 22 ديسمبر 1996م.

06- التصديق على الاتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجزائر و تونس و الموقع عليها بالجزائر في 11 فيفري سنة2002م .

07 – التصديق على اتفاقية التعاون في مجال الصحة بين الجزائر و تونس الموقعة بالجزائر في 29 سبتمبر سنة2004م

08- التصديق على اتفاق التعاون بين ن البلدين حول الاعتراف المتبادل برخص السياقة و استعمالها الموقع عليها سنة 2007م.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 93-287، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد79 ، ص 02،من الموقع الالكتروني : http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelles/pdf/91-217ar.pdf تاريخ التصفح 2016/05/10،على الساعة 12:00.

09- الاتفاق التجاري التفاضلي بين البلدين الموقع عليها بتونس في 04 ديسمبر سنة2008م.

هذه الاتفاقية تظهر أهمية ترقية المبادلات التجارية بين البلدين ووضع صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلدين على الساحتين الجهوية والدولية .

10- التصديق على اتفاق التعاون في مجال التعليم العالي و البحث العلمي و التكنولوجي بين حكومة الجزائر و تونس الموقعة بتونس في 04 ديسمبر سنة2008م.

11 – التصديق على بروتوكول التعاون في مجال الصناعة التقليدية بين البلدين في 25 جويلية 2003م .

13 – التصديق على اتفاق التعاون في مجال الصحة[1] بين الجزائر و تونس الموقعة بالجزائر في 29 سبتمبر 2004م وقد تضمنت هذه الاتفاقية :

تبادل الزيارات للخبراء واستكشاف أوجه التعاون وتبادل الخبرات في ميادين التكوين المتواصل وتنظيم المصالح الصحية .

- المشاركة في الملتقيات العلمية والطبية التي تقام في البلدين .
- المراقبة الصحية للحدود .
- التنسيق بين مسؤولي الجهات الحدودية في مجال الصحة في ما يتعلق بالتكفل الصحي للسكان .[2]

هذه الاتفاقية تهدف إلى تعاون الطرفان في ميدان مكافحة الأوبئة بواسطة تبادل المعلومات وأيضا التنسيق الثنائي في مجال المراقبة الصحية في المناطق الحدودية .

---

[1] العلاقات التونسية الجزائرية ،من الموقع الالكتروني http://www.diplomatie.gov.tu ،تاريخ التصفح 2016/04/04،على الساعة 09.00.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 09، ص01، من الموقع الالكتروني : http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelles/pdf/06-70ar ، تاريخ التصفح 2016/05/10،على الساعة 10:00.

وسعيا من أجل الاستفادة من الخبرة التونسية في مجال الزراعة وتدعيم علاقات التعاون الثنائي وتكريسا لبنود الاتفاقية المغاربية المتعددة الأطراف في مجال حماية النباتات ، بهدف حماية الصحة النباتية تم توقيع اتفاق تعاون ينظم مجالات التعاون في المجال الزراعي ,[1]

من خلال هذه الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين في هذه الفترة يمكن القول أن البلدين يهدفان إلى تنسيق و تعزيز العمل الثنائي من خلال الاتفاقيات المبرمة والتي شملت مختلف الميادين وهذا إن دل فهو يدل على متانة العلاقات الجزائرية التونسية .

وعموما تظهر طبيعة الاتفاقيات بين الجزائر وتونس في هذه الفترة انها كانت اتفاقيات تتعلق بالقطاعات الوظيفية المسيرة للحياة الاقتصادية بكل مجالاتها الصناعية والزراعية والسياحية والمالية والحياه الاجتماعية .

المطلب الثالث:التبادل التجاري

إن ابرام الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر و تونس يوم 014 ديسمبر 2008م و انضمام الجزائر للمعاهدة العربية للتبادل الحر بداية من الاول من جانفي 2009م أدى إلى تعزيز المبادلات التجارية و تنويع مصادرها بين البلدين كما يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي إحدى الركائز الاساسية التي تحكم العلاقات التجارية التونسية فالاتفاق يعتبر "إطارا قانونيا "يكفل تحفيز رفع حجم المبادلات التجارية و التمهيد لأفق سوق موحدة بين البلدين و تشجيع الاستثمار المشترك.[2]

و بموجب الاتفاق يلتزم الطرفان بمعاملة السلع المتبادلة ذات المنشأ التونسي والجزائري معاملة السلع الوطنية، و ذلك في ما يتعلق بالضرائب الداخلية المقررة في بلد الطرف المستورد.

و ينص الاتفاق على ان ترفع السلع المتبادلة بشهادة منشأ تصدر و تؤشر و تراقب من السلطات المختصة في الدولة المصدرة وفقا لبروتوكول تعريف مفهوم المنتجات ذات المنشأ.

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 08-86مؤرخ في 2008/03/09 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد14، ص 03.

[2] مهدي فتاك ، نفس المرجع السابق ، ص 110.

كما ينص الاتفاق على جدولة زمنية للإعفاءات من الجمارك و الرسوم و الضرائب حسب قوائم محددة للمنتجات المتبادلة .

و يهدف هذا الاتفاق إلى تسهيل و تشجيع تنمية التعاون الاقتصادي و التجاري بين تونس و الجزائر و يمهد إلى إرساء منطقة للتبادل الحر بين البلدين ،ز بالنسبة للأفضليات التجارية المتبادلة في إطار هذا الاتفاق فإنها تنص بالخصوص على تمتع كل المنتوجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري و التي تم إدراجها ضمن قائمة ملحقة بهذا الاتفاق بالإعفاء التام من كافة المعالم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل عند دخولها إلى السوق الجزائرية و ينص هذا الاتفاق كذلك على أن ترفق السلع ذات المنشأ و المصدر المحليين المصدرة من أحد البلدين إلى البلد الآخر شهادة تنقل السلع التي يمكن الحصول عليها ابتداء من تاريخ 01 مارس2014م، من مصالح غرف التجارة و الصناعة .[1]

أما حجم التبادل التجاري بين البلدين فهو لا يتجاوز 3 بالمائة من التجارة الخارجية لكل بلد إلا أن حجم المبادلات مابين البلدين شهد نموا ملحوظا حيث بلغ حجم التبادل التجاري 508 مليون دولار مقابل 245 مليون دولار سنة 2002 ،حيث سجل الميزان التجاري للجزائر مع تونس فائضا مستمرا طيلة السنوات العشر الممتدة من 1999 – 2009 ،حيث بلغت صادرات الجزائر نحو تونس 259 مليون دولار ،أما الواردات فقدرت ب 49 مليون دولار سنة 2005 لكن بشكل متقارب إذ لا يتعدى اللفارق في كل سنة 10 مليون دولار .

تشتمل المبادلات التجارية ما بين البلدين الموارد البترولية من غاز بفضل الأنبوب العابر للأراضي التونسية و الممتد لايطاليا حيث تغطي تونس من خلاله حاجيات السوق التونسية من غاز البترول المسال (جيب ي أل) و الغاز الطبيعي و التي كانت إلى وقت قريب أي في 2000 إلى 2008 تبلغ 150 ألف طن سنويا لترتفع إلى 300 ألف طن سنويا بداية من نوفمبر2008م.[2]

---

[1] الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس ، من الموقع الالكتروني :www.comme/rce.gov.tnAr D243 ، تاريخ التصفح 20/04/15،على السعة 13:45.

[2] مهدي فتاك،المرجع السابق،ص ص113-114.

كما أن الكميات التي تتحصل عليها تونس من الغاز الجزائري مرتبط بخيارات خارجية ،لا يملك الجانب التونسي أن يتدخل فيها ،فيما تقتطع السلطات التونسية كل ما تحتاجه من الغاز مباشرة في الأنبوب الجزائري الأتاوة (16 %).[1]

فحسب الاحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر لسنة 2010م ،تعتبر تونس أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للجزائر حيث بلغ حجم الصادرات ما قيمته 536 مليون دولار أمريكي.[2]

كما أن هذا لم يمنع من تحسين صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو تونس حيث ارتفعت نسبة 49.18 % لتقدر ب 48.147 مليون دولار خلال ثمانية أشهر الأولى من 2008م و تتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة بقيمة 16.113 مليون دولار متبوعة بالمواد الغذائية ب 91.22 مليون دولار (03.178+ %)و التجهيزات الصناعية ب 88.5 مليون دولار (06.138+ %)و فيما يتعلق بواردات الجزائر من تونس فلقد عرفت خلال هذه الفترة ارتفاعا في أغلبها باستثناء مجموعة المواد الغذائية و المواد الخام و منتجات التجهيزات الفلاحية ،و تحتل صدارة الواردات المنتجات نصف المصنعة مرتفعة ب 50%متبوعة بمنتجات التجهيزات الصناعية.[3]

فالعلاقات الجزائرية –التونسية تسعى الى تحقيق التقارب وهذا بتبني مقاربة اندماج الاقتصاديات المغاربية ،وهذا عن طريق اقامة مشاريع تنمية مشتركة التي تكون عاملا لترقية المبادلات .

العلاقات الجزائرية التونسية تستند إلى اعتبار أن تكامل الاقتصاديات المغاربية أمر ضروري للوحدة المغاربية ، فاندماج المنطقة لا يتحقق إلا في ظل اندماج الاقتصاديات المغاربية لذلك عندما يبدأ التعاون الثنائي بين تونس والجزائر تجلب البلدان الأخرى حيث يمكن تفعيل اتحاد المغرب العربي .

---

[1] حامد الماطري،عن البترول في تونس...و حتى ننتهي من جدال عقيم،مأخوذ من الموقع الالكتروني www.babuet.net/fedtivlde ،تاريخ التصفح 2016/05/01 ،على الساعة 10.15.

[2] وزارة الشؤون الخارجية التونسية ،نفس المرجع السابق.

[3] مهدي فتاك،نفس المرجع السابق،105.

المبحث الثاني: الحراك الشعبي في تونس و ملامح التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: أسباب قيام الحراك الشعبي في تونس.

أولا/لمحة عن الحراك الشعبي في تونس.

اندلع الحراك الشعبي في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 أي قبل 38 يوم من اندلاع الحراك في مصر ،احتجاجا على الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية السيئة في تونس و تضامنا مع معمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في تونس ،و استطاع هذا الحراك في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين الذي حكم البلاد في لمدة 23 سنة ،هذا النجاح الذي الحراك و الذي يكمن في تظاهره و خروجه إلى الشارع كما أضاء هذا الحراك الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه و تحقيق تطلعاته.

قبل أن نتطرق إلى الأسباب التي أدت إلى قيام الحراك بتونس نحاول إيجاد مفهوم للحراك السياسي فممن الصعب إيجاد مفهوم واضح متفق عليه بين الباحثين لمفهوم الحراك السياسي ، فيقصد بالحراك السياسي تأثير مجموعة من الأفراد و الجماعات في حركة النظام السياسي .و هذه التنظيمات تشكل جزءا من النظام السياسي في بعده الأشمل ،و ليس شرطا أن يكون التغيير الناتج عن الحراك السياسي نحو الأفضل ،و يعرف كذلك بأنه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوى السياسية التي تتفاعل بعضها مع بعض على مختلف الأصعدة السياسية و الفكرية و الثقافية و تسعى إلى إيجاد مكان لها في الحياة السياسية و تعنيه مختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية و الانتقال بالمجتمع السياسي إلى مرتبة أعلى من التفاعل و حرية الحركة و حرية صنع القرار ، و المشاركة في التنظيمات و الاحزاب السياسية المختلفة دون أي قيود من السلطة السياسية أو النظام الحكومي .[1]

أما الثورة فهي تعرف على أنها تغيير شامل و جذري بعيد المدى في طرق التفكير و فعل الأشياء فالمعنى الدقيق للثورة يصف الأفعال و الأحداث التي تقود إلى تغييرات جذرية في الواقع

[1] علي الزغبي،السياسة التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي،حالة الكويت،ط 1 ،الكويت:مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية ،2015،ص ص 27 – 30.

السياسي و الاقتصادي و أيضا الاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما ، وبشكل شامل و عميق و على المدى الطويل ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر ،و في إعادة توزيع الثروات و السلطات السياسية و الاجتماعية ،و يعرفها سان سيمون بأنها مرحلة من مراحل التطور التاريخي ،أما كارل ماركس فيعرفها بأنها قفزة من تشكيلة اجتماعية و اقتصادية إلى تشكيلة أكثر تقدما.[1]

أ/ الأسباب السياسية للحراك الشعبي في تونس:

إن الأسباب السياسية التي أدت إلى حراك 14 جانفي2011م بتونس ،كان سببه فشل تونس في بناء نظام سياسي يتأسس على الشرعية السياسية القائمة على المشاركة الشعبية ، و يعتمد على مبدأ المساواة لذا وجب تحليل خصائص النظام السائد و الذي تميز بالسلطوية حيث احتكر فيه رئيس حزب الحركة الدستورية (رئيس الجمهورية السلطات التنفيذية و القضائية) في ظل حكم الحزب الواحد الذي يعين أعضاء السلطة التشريعية عبر انتخابات صورية لا وجود فيها لمتنافسين هذا ما تميز به عهد الرئيس بروقيبة سنة 1959م و استمر الوضع إلى حكم الرئيس بن علي الذي حافظ على جوهر النظام حيث الرئيس يحتكر السلطات و الحزب يسيطر على أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية مع إضفاء عمليات تجميلية حيث جرت المحافظة على جوهر السلطة التشريعية بنسبة صغيرة و محددة في القانون ، و لكن هذا الديكور التعددي لم يمنع من تغطية الطابع البوليسي الشرس[2] للنظام و الذي انتهج عندة آليات لإضفاء شرعيته منها :

- **التحكم في منظومة الإصلاح السياسي** :و تعود جذور الفكر الإصلاحي في تونس إلى القرن التاسع عشر و لقد اتخذ بورقيبة الإصلاح منصبا سياسيا للحكم يعتمد على تطوير المنظومة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للدولة و طورت بعده النخبة السياسية لنظام بن علي خطابا مبنيا على مسألة الإصلاح السياسي يستند إلى بعد استشرافي "براغماتي " لا يمت بالصلة إلى

---

[1] سليم بوسكين،تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري (2010-2014) ،مذكرة ماجستير ،الجزائر:جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015،ص ص 105-106.

[2] أحمد كرعود،تونس ثورة الحرية و الكرامة ،الربيع العربي للثورات ،الخلاص من الاستبداد ،دراسة حالات ،ط1 ،،تونس ، الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية،2013 ،ص ص 37 – 38 .

الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي التونسي ، و لقد كانت الاصلاحات المعلن عنها قد اكتفت في حقيقة الأمر بإدخال تغييرات شكلية على البنية الدستورية و الاجرائية للنظام السياسي من دون أن تغير بصفة جوهرية في أساليب الحكم التسلطي ،و كانت الغاية الحقيقية من الاصلاح و التي تتمثل في غلق الفضاء السياسي و التحكم في مسار الانفتاح الديمقراطي بما يتضمن تحقيق السلطة و استمراريتها .

كما أن الدولة التونسية اعتبرت دولة القانون و المؤسسات إحدى المحاور الأساسية لخطاب الاصلاح السياسي لنظام السابع من نوفمبر ، و يرجع هذا المفهوم إلى المجلس الدستوري ،إلا أنه و رغم أهمية هذه المؤسسات فإنها عجزت عن اداء وظيفتها بطريقة مرضية ، و ذلك لتبعية المجلس الجمهوري الذي يتدخل في تعيين أعضائه كما يحتكر سبل إخطاره ،كما أن المجلس طور منهجية عمل تكيفي في أغلب الحالات بالتثبت من مسألة توزيع الاختصاصات بين السلطة التشريعية و السلطة الترتيبية دون تعميق رقابة على مضامين النصوص الشرعية ، و لا يكتفي النظام التسلطي فقط بهذه الممارسات بل يتعداها إلى الاستثمار في المنظومة الانتخابية بهدف احتكار السلطة و التقليص في مجال التنافس السياسي و تهميش الاحزاب السياسية حيث تقف الانتخابات في النظام التسلطي التونسي على تحقيق التحول الديمقراطي و يرجع ذلك إلى التضارب بين الشرعية الانتخابية و الشرعية التسلطية ،ما ينجر عن هذا التضارب من غلق الفضاء السياسي و رفضت التداول على السلطة حيث تحولت الانتخابات في الوضع التسلطي من وسيلة لتحقيق الانتقال الديمقراطي إلى عائق للانتقال ،لما لها من تأثير سلبي على الاستقرار السياسي و متطلباته لبناء الدولة الفتية و تدعيم روابط الوحدة الوطنية ، و تحديث المجتمع ،و التنمية الاقتصادية من تصفية أحد السياسيين ، و إلغاء التعددية الحزبية ،و فرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام و على مؤسسات المجتمع المدني و تطوعها لخدمة السلطة التنفيذية .[1]

و من المخاطر التي انتجها النظام في تونس أنه فشل في التأقلم خارج البنية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و ربما كذلك الثقافية ، و انقلابه خارج موطنه إلى النظام الرئاسي الذي

[1] أحمد مالكي و آخرون ، ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات ، ط 1 ،بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012 ، ص ص 37 – 41

ينتج الاستبداد ،و عدم قدرته على توفير الاستقرار و قد أثبتت التجربة التونسية ذلك بأن الاستقرار يتحول في هذا النظام حيث يغادر موطنه إلى الجمود و احتكار القضاء السياسي .

عدم قدرته على حل الأزمات السياسية ، لأن النظام في تونس لا يقر بوجود طرق مؤسسية لحل النزاعات السياسية التي تنشأ بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية إلى أزمة نظام سياسي ، و يتم بموجبه شخصنة السلطة من جراء تضخم اختصاصات الرئيس و انعدام آليات المراقبة و المحاسبة السياسية ، و يقوم النظام السياسي التونسي على مبدأ ضمني ، يمكن التعبير عنه " بمبدأ الفصل بيمن ممارسة السلطة و و تحمل المسؤولية ،فرئيس الجمهورية الذي يمارس الاختصاصات في الدولة لا يتحمل المسؤولية ، كما أن النظام التونسي الاستبدادي عجز عن تحقيق الوفاق ، فالرئيس الذي يفوز بالأغلبية ليس بحاجة إلى تكوين حكومة ائتلافية ، مما يضفي نمطا عصريا على أسلوب الحكم يغذي بصوره النزعة التسلطية و يختزل الحياة السياسية .[1]

كما أن نظام بن علي استغل الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الامريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب للغلو في تحريم كل معارضيه للنظام و اعتبارها عملا ارهابيا كما أنه لم يتراجع عن اصدار قانون باسم " حماية المعطيات الشخصية"يسمح للانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن و لكنه يحرم كل من يفضح أعمال الفساد و الإثراء غير المشرع ل " العائلة الحاكمة و المقربة منها ، و قد تم احتكار وسائل الاعلام ووصل القمع لحرية التعبير و الصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ 1998م يرتب الرئيس السابق بن علي ضمن المجموعات الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة و لم يتوقف الامر عند هذا الحد فقد طردت جمعية مديرية الصحف التونسية من الجمعية العالمية لمديري الصحافة (1997) و جمدت عضويتها ،[2] و لذلك وجد الشعب التونسي نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروما من أبسط حقوقه الأساسية ،مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية يعيش أفراده في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلازمهم الخوف على حريتهم و على حرمة اجسامهم و موارد رزقهم و خفايا

---

[1] أحمد مالكي و آخرون ، ص ص42-44

[2] منار علي ، 17 سنة من حكم بن علي ،دكتاتورية ،استغلال فساد و عمالة ،من الموقع الالكتروني :
http://www.albadi.org./spip.php?article34 تاريخ التصفح يوم 2016/04/19 على الساعة 23:16.

حياتهم الخاصة فضلا على حرمة عائلاتهم و مصير بناتهم و أبنائهم ،ان الحرية و الديمقراطية و دولة القانون و المؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع تعسف و تسلط طوال فترة بن علي و ربما يرجع إلى قبل ذلك و لكن عندما جاءت اللحظة الحاسمة لم يستطع أحد أن يوقف إرادة الشعب و غضبه الذي دفنه للنزول للشارع للتعبير عن سخطه و غضبه عن اوضاع بلاده. [1]

انتهاك حقوق الانسان:

لم يبدي النظام السابق أي احترام لسيادة القانون و هو ما كان لمعاناة الشعب التونسي طويلة فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة و الشعب حيث اشارت منظمة حرية و انصاف إلى الانتهاكات اتسمت بالاعتداء على النشطاء الحقوقيين و السياسيين و تصاعد وتيرة المحاكم السياسية و محاكمات الرأي و مضايقة المساجين السياسيين المفرج عنهم حيث أكدت المنظمة أن نسبة المحاكمات السياسية بلغت أكثر من 20 % من مجمل الانتهاكات المسجلة و قد طالت تلك المحاكمات قيادات لجمعيات حقوقية و هيئات سياسية .

كما ملأ النظام السجون بالمعارضين حيث ما بين 35 ألف و 40ألف مواطن اعتقلوا خلال الخمس عشر سنة الأخيرة لأسباب سياسية ما جعل الحديث عن تونس في تقارير المنظمات و الهيئات الانسانية .....[2]

ب / الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

إن الحكم على أي سياسة اقتصادية لا يتم إلا من زاوية قدرتها على الاستجابة الفعلية لمقتضيات النهوض بالبلاد في مختلف المجالات و اخراجها من دائرة التبعية للدول و الاحتكارات الامبريالية أولا و على تلبية حاجات الشعب الأساسية المادية و المعنوية و ليس من زاوية ما توفره من منافع

---

[1] كمال بن يونس ،التهميش الشامل :عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس ،مأخوذ من content http://siyassa.org.eg/News ،تم الاطلاع يوم 2016/04/19 على الساعة 23:30.

[2] علي عبده حمود،الثورة التونسية :الأسباب و عوامل النجاح،عبر الموقع الالكتروني ، , http://www.sis-gov.eg/vr/34 /8 htm تاريخ الاطلاع 2015/12/16 ،على الساعة 13.00.

لأصحاب رأس المال المحليين و الأجانب ،و قد تمثلت تلك الأسباب في سياسات النظام الحاكم السابق الاقتصادية .

لقد واصل بن علي منذ إزاحته لبورقيبة في نوفمبر 1987م تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تم الشروع في تنفيذه قبل عام بتوصية من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و هو برنامج الشامل 1995م في إطار اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية التي تهدف إلى خلق منطقة تبادل حر مع تونس ،أي تحويلها إلى مجرد سوق للرأسمالية ،و البضائع الأوروبية و بالانخراط في منظمة التجارة العالمية التي تحددت توجهاتها و هدافها بناء على مصالح الدول و الشركات الاحتكارية الامبريالية الكبرى و على رأيها الولايات المتحدة الأمريكية ،و قد كان لهذه الاختيارات الاقتصادية التي تندرج ضمن النهج الرأسمالي المتوحش الذي يسود عالمنا نتائج وخيمة على الاقتصاد التونسي.[1]

و يمكن حوصلة التغييرات الأساسية في النقاط التالية :

- لقد تم تبديل الممتلكات العمومية بعنوان الخصخصة و التي شملت كافة القطاعات بما فيها الاستراتيجية كالكهرباء ،الغاز ،الاتصال و النقل و قد وصل رأسمال الجانب إلى حد الآن ب 75 بالمائة من عائدات هذه الخصخصة و هي حصة قابلة للارتفاع و هو ما أدى إلى السيطرة على مصائر البلاد و تجريد الشعب التونسي من امكانية التحكم في خيراته بلاده و ثرواتها للنهوض لأوضاعه و ضمان مستقبل أبنائه و يعتبر هذا أحد الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى قيام الحراك.[2]
- أما الاسباب الاقتصادية المباشرة التي تعتبر المحرك الأساسي للحراك الاجتماعي في تونس فنجد منها ضعف الوضع الاقتصادي و غياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع العامل الأساسي في انفجار الحراك حيث عرفت مؤشرات سلبية لأدائها الاقتصادي و مؤشراتها

[1] ثورة تونس ،الأسباب ،السياقات و التحديات ،متاح على http://www.neelwafurat.com ،تم الاطلاع يوم 2015/12/12 ،على الساعة 10.00.

[2] علي عبده محمود ،الثورة التونسية :الأسباب و عوامل النجاح ،متاح على http://www.sis.gov.eg تم الاطلاع يوم 2015/12/18 ،على الساعة 16.00

الاجتماعية الصحية و التنموية مما شكل في العموم وضعا كارثيا على مستوى اللجبهة الداخلية كانتشار الفساد و المحسوبية و ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب و انخفاض القدرة الشرائية و توسع رقعة الفقر و تدني مستوى الخدمات الصحية الاجتماعية و فساد الإدارة العمومية.[1]

كما ادت السياسيات الاقتصادية لنظام بن علي إلى تآكل الطبقة الوسطى و تعميق أزمة البطالة ،و زادت في نسبة الفقر حيث وصلت نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين (28) بالمائة سنة 2010م ،كما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008م خاصة على أوروبا زبون تونس الاول ليزيد من حدة الأزمة و بالخصوص أزمة التشغيل .[2]

و كل هذه المظاهر التي تميز بها الاقتصاد التونسي كان سببا في التهميش و الظلم الذي تعرض له الشعب التونسي طول فترة بن علي .

أضف إلى ذلك ضعف و تراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين مثل التعليم و المواصلات و هو الأمر الذي كانت له انعكاسات على جودة حياة المواطنين و ارتفاع معدلات التضخم و معانات الشعوب من ارتفاع الأسعار و سوء التغذية ،و فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقرا ،حيث تشير الدراسات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن 34 بالمائة من مبالغ الدعم المقدمة للدول التي شهدت اضطرابات شعبية تذهب إلى الفئات الفقيرة و أن 66 بالمائة تذهب إلى الفئات التي لا تستحق الدعم .

ج / الأسباب الاجتماعية:

الذي يمكن فصله عن الأوضاع الاقتصادية لأنه غالبا ما يكون سببا لها ، فقد أدى النهج الاقتصادي الذي اختاره بن علي إلى نتائج خطيرة ،ذلك أنه إذا كان هذا النهج قد عاد بالنفع على أثرياء تونس و خاصة المغتربين منهم من القصر و على أصحاب رؤوس الاموال الأجانب فإنه ألحق أضرارا فادحة بكامل طبقاته و فئاته الكادحة .

---

[1] محمد مالكي و آخرون ،ثورة تونس ،الاسباب و السياقات ، المرجع السابق ،ص 37.

[2] أحمد كرعود ،تونس ،ثورة الحرية و الكرامة ،د.ط ،تونس :د.د.ن ،2013 ،ص 38.

- تفاقم البطالة و التهميش : إن 23 سنة من حكم بن علي لم تزد ظاهرة البطالة و التهميش إلى حدة و اتساعا فالعمل ليس حقا أساسيا من حقوق المواطنة يضمنه المجتمع و بالتالي الدولة لمواطنيها لسد حاجاتهم و ضمان كرامتهم بل هو "امتياز ": كما جاء على لسان بن علي في مطلع التسعينات و من هذا المنطلق أصبحت مسؤولية البحث عن العمل ملقاة على كامل الفرد.[1]

- تدهور الخدمات الاجتماعية : إن تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحداث النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية ،فهو ما انفك تطبيقا لتوصيات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة و التعليم و النقل و السكن إن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالا "ضائعة " لأنها لا تنتهي إلى جيوب أصحاب رأس المال و بعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع و بالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريسا للمساواة و ضمانا للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها كعبء على الدولة أن تتخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد و لتوفير الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين و الاجانب كي يحولوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير و هو ما أدى إلى تفاقم شتى أشكال التمييز علاوة على ما في الامر من مخاطر على مستقبل المجتمع بأسره.

- انتشار المحسوبية و الرشوة :أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في المكان غير مناسب مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه.

- غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة و إحياء الاصلاحات الاقتصادية .

- الظلم المتزايد و الفقر المنتشر في الكثير من المناطق ،فالمزارعون يعتنون من فقر مدقع و بالتالي تدهور القدرة الشرائية للفرد والتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار و عجز الميزان التجاري سبب تصاعد الواردات و انخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.[2]

---

[1] سالم زاوي ،سبب أحداث العنف في تونس ،من الموقع الالكتروني http://www.shabuboline.com ،تاريخ التصفح 2016/01/16، على الساعة 12.00.

[2] سالم زاوي ،المرجع السابق .

المطلب الثاني:سمات الحراك الاجتماعي في تونس.

لقد حمل الحراك الاجتماعي في تونس سمات خاصة ،فرغم محاولة نظم بن علي جرها لخندق ذو طابع عنفي و بالتالي كسب شرعيته أكثر لبقائه و ربحه بعض الوقت لمحاولته الالتفاف على المطالب الاجتماعية و تكبير الطابع الخاص بالحراك تحت ذريعة الفتنة و اللاستقرار . و لقد تميز الحراك بعدة مميزات[1] منها :

1- الطابع السلمي : تميز الحراك منذ انطلاق شعلته الاولى في سيدي بوزيد بالطابع السلمي ،فالشباب واجهوا بصدورهم العارية رصاص أعوان الأمن ،و استشهد منهم العشرات من هؤلاء الشباب في مظاهرات سلمية ضد النظام فقد حفظ الشباب على الطابع السلمي للحراك خلال مسيرته و قام المتظاهرون بمحاصرة رموز النظام في مركز البوليس و مقرات الحزب الحاكم و على عكس التوقعات بأن تعم الفوضى العديد من المدن ،أبدى الشباب مسؤولية عالية فتجاه المال العام ،و كان حرصهم على حماية المؤسسات العامة في ظل هذه الحالة مبعث استغراب ،و أحداث الحراك لم يتعرض المتظاهرون للملكيات العامة أو الخاصة ،و يرى القاضي فيصل المنصر عضو جمعية القضاة التونسية أن "الحراك استطاع بهذا الطابع تفادي قوات الامن و الجيش خلال المواجهات الدامية "و كان الانجاز الاكبر لهذا الطابع السلمي هو رفض الجيش التدخل المباشر ،و عندما أمر بالتصدي للمتظاهرين رفض رفضا تاما ،و انحاز الجيش بالكامل للحراك و دعم مسيرته نحو عهد جديد من التحول الديمقراطي.[2]

2 – التفوق الأخلاقي : إن السمة الثانية التي تميز بها الحراك الاجتماعي في تونس كان التفوق الأخلاقي على النظام و اعوان النظام و على الرغم من سنوات البطش و الاستبداد و القهر إلا أن الحراك لم يأخذ هم العزة بالإثم ،لم يكن هناك أي انتقام أو دماء في الشوارع ،رم أن هذا الحراك كان موجها في الأساس إلى النظام الحاكم و رموزه ،و لم يتعرض إي فرد من أعوان الأمن بعد انتظار الحراك ،لم يكن الانتقام من النظام و ركوزه سيد الموقف بعد الانتصار ،و هذا لم يحدث

---

[1] فيصل التهامي،الثورات الديموقراطية في الوطن العربي-تونس نمودجا- من الموقع الالكتروني www.aheudar.org تاريخ التصفح ،2016/03/16 على الساعة 15.00.

[2] فيصل التهامي ، نفس المرجع السابق .

في الحراك الاجتماعي التونسي ،و هذا ما ترجمه مية الحربي الى "التسامح و الرغبة في بداية عهد جديد ،و سيادة لغة الحوار و النقاش على لغة الرصاص و الاستعلاء التي عانى منها الشعب التونسي خلال حقبة ما قبل الحراك .

3 – الحس الوطني :لقد حاول النظام في تونس خلق حالة من الفوضى في المدن و الاحياء الثائرة ،عبر سحب قوات الأمن من هذه الاحياء و اطلاق مجموعة من العناصر المقلقة اجتماعيا من اللصوص و قطاع الطرق و أصحاب السوابق ،لكي تعبث فسادا في الأرض و ترهب الناس و كان ذلك من اجل صرف الناس عن الحراك و إعادتهم إلى بيوتهم ،لكن الشباب التونسي استخدم الحرية بدرجة عالية من المسؤولية ،و لم تنجح سنوات الكبت و القمع في توليد ردة فعل عنيفة ضد المجتمع بل تم توجيه ردة الفعل باتجاه رموز النظام و ليس الممتلكات العامة .

و هنا يمكن القول أن هناك تطابقا من الشعور بالملكية الخاصة و الملكية العامة ،فكلاهما ملك للشعب و الحراك هو من الشعب و إليه فالنظام أراد إلصاق صفة الإجرام و الإرهاب و العبث بالصالح العام و بالمتظاهرين ،و برز ذلك في الخطاب الاول و الخطاب الثاني للرئيس المخلوع ،خلال أحداث الحراك ،لكن شباب تونس و أهلها أثبتوا تفوقهم الاخلاقي ،زو علو حسهم الوطني و يعود ذلك إلى قيام القادة الميدانيين للحراك بإنشاء اللجان الامنية في المناطق كافة لحفظ الأمن و حماية الممتلكات العامة و الخاصة من العابثين و هنا برز نوعان من القيادة ،قيادة عليا للتوجيه السياسي ،و قيادة ميدانية للحفاظ على ممتلكات الشعب بمعنى آخر يمكن القول "أن الشعب نفسه بنفسه و هذا ما يطلق عليه المفكرون و فلاسفة السياسة بروح الديمقراطية .[1]

و هذا دليل على أن الحراك ذو بعد شعبي عميق و ليس كام يشاع دائما من الانظمة الدكتاتورية بوجود أياد خارجية تهدف إلى التأثير على مكتسبات الشعب و نص هنا من خلال التحليل لمسار الحراك إلى المعنى الحضاري من التكافل الاجتماعي و بروز القيادة الميدانية و القيادة الذاتية الداخلية برهن على أن الشعب جدير بالسياسة .

[1] كريم سعيد ، تعزيز الديمقراطية :تونس بين خفوت الاسلاميين وصعود تيارات الحداثة ،من الموقع الالكتروني : http://www.acrseg.org/18403 ، تاريخ التصفح 2016/05/10، على الساعة 10:00.

4-إن تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس هي التجربة الوحيدة التي حققت مقدارا من النجاح بين بلدان الربيع العربي ،أولها جمع الأركان الأساسية للانتقال الديمقراطي، وهي العدالة الانتقالية والانتخابات النزيهة وضمان الحريات الفردية والعامة ومنها حرية التعبير والتنظيم ،أما الركن الأهم ،فهو تمرير دستور توافقي 2014م.[1]

المطلب الثالث :تقييم نتائج الحراك الشعبي في تونس .

أ/ على الصعيد السياسي :

المرحلة الأولى :جانفي 2011م.

بعد هروب بن علي و في 15 جانفي تولى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت،و ذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ،و في 17 جانفي أعلن محمد الغنوشي عن تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تضم عددا من رموز المعارضة و أكد على فصل الحكومة عن الاحزاب ،و في 27 فيفري 2011 م أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة و ذلك لفشله في كسب ثقة الشعب ،على إثر المظاهرات التي قام بها التونسيون مطالبين الغنوشي بالرحيل الذي يمثل حسبهم رموز النظام السابق و الطبقة البرجوازية و موالاة الرأسمالية الليبرالية على حساب مصالح الشعب التونسي و مطالب الحراك ،و خلفه الباجي قايد السبسي الذي استمر في منصبه حتى 13 ديسمبر 2011م حين قام منصف المرزوقي رئيس الجمهورية المؤقت بتكليف حمادي الجبالي أمين عام حزب النهضة بتشكيل حكومة جديدة و التي بدأت عملها منذ 24 ديسمبر 2011م.[2]

المرحلة الثانية :تمكن الاسلاميون من الحكم في تونس 23 أكتوبر 2011 – 2013م تعد هذه المرحلة من أخطر مراحل الثورة التونسية بعد تمكن حزب النهضة من الفوز في الانتخابات التشريعية و الحصول على أغلبية في البرلمان و تشكيل حكومة من التحالف الثلاثي برئاسة

[1] كريم سعيد ، نفس المرجع السابق .

[2] تونس النهضة تستلم القيادة ،مركز الجزيرة للدراسات، مأخوذ من http://studies.djajeera.net ،تم الاطلاع يوم 2016/04/20،على الساعة 15.00.

الوزير الأول "علي العريض "رئيس حزب النهضة كما تولى المنصف المرزوقي رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية المتحالف مع النهضة منصب رئيس الجمهورية ،من خلال البرلمان المنتخب ،جرى انتخاب اللجنة التأسيسية المكلفة بإعداد الدستور 144 عضو و تحدد لها عام واحد لإنهاء هذه المهمة و لكنها لم تحقق الهدف نتيجة الخلافات .

و بعد مقتل "شكري بلعيد "أعلن رئيس الحكومة حمادي الجبالي استقالته في فيفري 2013م بعد فشله في تشكيل حكومة تكنوقراطية في ظل الأحداث المهيمنة على الساحة التونسية بعد حادثة الاغتيال ،و الذي أدى إلى ردود فعل شعبية أدت بدورها إلى الانتقال لمرحلة جديدة من مراحل تطور الحراك حيث استقال النواب المنتقلون و المعارضون من اللجنة التأسيسية للدستور خلال هذه الفترة.[1]

و انتهت حكومة حمادي الجبالي رسميا في مارس 2013م بعد مصادقة المجلس الوطني التأسيسي على حكومة علي العريض من نفس الحزب (حركة النهضة) و التي قامت على تحالف ما عرف ب "الترويكا "المتشكلة من تحالف ثلاثة أحزاب هي حركة النهضة و المؤتمر من اجل الجمهورية و التكتل الديمقراطي من اجل العمل و الحريات و في 29 جانفي 2014 م سلم علي العريض السلطة رسميا بعد أن صادق المجلس التأسيسي على حكومة مهدي جمعة،و جاءت هذه الحكومة نتيجة تطبيق خارطة الطريق التي كانت نتيجة للحوار الوطني بين جميع الأطراف السياسية التونسية .[2]

في 26 أكتوبر 2014م و في ظروف اقتصادية و اجتماعية و أمنية صعبة و حرجة إذ تعرف أغلب القطاعات الاقتصادية أزمة خانقة تتسم بالتراجع في الانتاج و ارتفاع الاستيراد و هو ما جعلها تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي ،و على الصعيد الاجتماعي ظلت نسبة البطالة مرتبطة بنحو 15.5 بالمئة ،خاصة في صفوف حملة الشهادات العليا و في نفس الوقت يتواصل الحديث

[1] لوريل أي ميلر و جيفري مارتيني،التحول الديموقراطي في العالم العربي ،توقعات و دروس مستفادة من حول العالم ،مؤسسة رائد،2013،ص08.

[2] لوريل أي ميلرو جيفري مارتيني،المرجع السابق،ص11.

عن مخططات ارهابية ذات بعد إقليمي لضرب استقرار تونس السياسي و الأمني و خلق حالة الفوضى لإرباك المسار الانتقالي .[1]

لقد كان عام 2014م مفصليا في تحديد معالم المستقبل السياسي لتونس و مثل نهاية المرحلة الانتقالية بعد الانتهاء من استحقاق الانتخابات الرئاسية ،و شهدت تونس خلال هذا العام محطات سياسية مفصلية بدءا من الاتفاق على حكومة مهدي جمعة ثم انجاز مشروع الدستور الجديد.

ونظرا لهذه الانجازات السياسية التي حققتها تونس تم منحها جائزة نوبل للسلام2015م من قبل لجنة نوبل النرويجية للمنظمات الأربع التي قامت بالوساطة في الحوار الوطني في تونس "تقديرا لمساهمتها الحاسمة في بناء ديموقراطية متعددة بعد الحراك الشعبي في تونس2011م".

وتشكلت الوساطة الرباعية من المنظمات الأربع : الاتحاد العام التونسي للشغل ، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية ، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان .[2]

د / على الصعيد الأمني :

عرفت تونس حالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني على المستوى الداخلي خاصة بعد بروز الظاهرة الارهابية في تونس ،و على المستوى الاقليمي خاصة في ظل اللاستقرار الأمني في ليبيا و الذي له تداعيات مباشرة على الوضع في تونس ،بحيث أصبحت تونس مستهدفة في أمنها و استقرارها جراء حالة الفوضى و عدم الاستقرار في ليبيا ،و عودة المقاتلين التونسيين من سوريا ، و بروز الحركات المتطرفة في تونس كحركة أنصار الشريعة ،و خطر القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و الحركات التكفيرية الأخرى خاصة تنظيم داعش الارهابي الذي يحاول نقل نشاطه إلى شمال أفريقيا و منطقة الساحل .

---

[1] عبد اللطيف الحساني،تونس الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة ،مركزالجزيرة للدراسات ، http://studies .djazeera.net ،تم الاطلاع يوم 2016/04/16 ،على الساعة 15.20.

[2] ف.ب ، منح جائزة "نوبل للسلام " إلأى وسطاء الحوار الوطني في تونس ، من الموقع الالكتروني : http://www.elwatannews.com/news/details/815568 تاريخ التصفح 2016/05/11 ، على الساعة 18:42.

و شهدت تونس عدة أعمال إرهابية خلال الفترة الانتقالية ،راح ضحيتها العديد من رجال الأمن و الجيش و الشرطة بسبب الاعتداءات الإرهابية أو المواجهات مع هذه التنظيمات المسلحة ،كما شهدت تونس أعمالا إجرامية خطيرة كالاغتيالات السياسية التي راح ضحيتها شكري بلعيد و محمد البراهيمي .[1]

ن/ النتائج في المجال الاجتماعي :تأثر المجمع المجتمع التونسي بالثورة إيجابيا و سلبا و يمكن القول بأن الآثار الاجتماعية كانت هي أهم نتائج الحراك في تونس ،و المعروف عن المجتمع التونسي ،أنه مجتمع منفتح على الغرب بثقافاته و حضارته ،كما أنه مجتمع متعلم بدرجة كبيرة ،و تكاد الامية تختفي في العديدي من المدن التونسية ،و بالرغم من ذلك فإن النظام السابق تمكن من السيطرة والأمنية على هذا المجمع من خلال القهر و الاعلام السلطوي ،و سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على الشعب ،لدرجة أن فرصة العمل لا تتحقق إلا لمن يخضع للنظام و يتجه له بالولاء .

أ/ النتائج الايجابية للحراك في المجال الاجتماعي :

- إدراك الشعب أهمية التغيير و المحافظة على الوطن ،و بناء دولة ديمقراطية حديثة .
- امتلاك الذات و رفض الحكم السلطوي و السعي للوحدة الوطنية .
- تحول الإعلام من اعلام سلطوي إلى أعلام لبرالي ،يمكن التعبير من خلاله عن القضايا المختلفة .
- من كل ما سبق فإن الشعب التونسي قد خرج من الإطار السلطوي الذي وضع فيه منذ الاستقلال ،عام 1956م ،و حتى قيام الحراك و أن هذا الشعب لا يمكن أن يتقبل أي حكم سلطوي بعد الحراك و لا يمكن أن يتعايش مع نظام يفيد من جريته.
-

ب/ النتائج السلبية للثورة في المجال الاجتماعي :

- الانفلات الأمني الذي انتشر في ربوع تونس بعد الحراك و أدى إلى عدم شعور الغالبية من الشعب بالأمان .

[1] طارق عثمان،ثورات و ثورات مضادة،في تحولات النظام الاقليمي العربي،مركز الجزيرة للدراسات،مأخوذ من net http://studies.aldjazeera. ،تاريخ التصفح : 2016/04/18،على الساعة 12.30.

- ضعف الانتاج و تقلص السياحة ،و انحسار فرص العمل ،و كلها تزامنت مع غلاء الأسعار ،ما أدى إلى إرهاق المجتمع و ازدياد المشكلات المجتمعية ،و انتشار الفقر ،وو من من ثم السخط الأنظمة الحاكمة الجديدة .

- انتشار عمليات التهريب و تحول المناطق الحدودية (شرقا و غربا) يتم استخدامها لتهريب و نقل البضائع بكل أنواعها ،و بدءا من السلاح حتى المواد الغذائية ،و قد أثر ذلك تماما على الأمن الوطني التونسي .

- عدم وجود قيادة للحراك عكس آثاره في فقد الهدف الذي جاء من أجله ،بحيث تم تداول الحكم بين نظام قديم وثم نظام آخر قفز على السلطة نتيجة عدم وضوح الهدف .

النتائج على المستوى الاقتصادي :

الاقتصاد دائما هو الذي يصاب بأكبر الأضرار لذلك الحراك الشعبي في تونس أدى إلى غياب الأمن و توقف الانتاج ،و تراجع الاستثمار ،و أثر على العديد من المجالات التي تنعش الاقتصاد ،مثل الحركة السياحية و تحويل أموال المغتربين إلى الوطن و غير ذلك في السياق نفسه فإن الحكومة اضطرت إلى السحب من احتياطي النقدي العم لتصريف أمور الدولة و الاستجابة لبعض مطالب الحراك ،و زد على ذلك أن الرئيس التونسي السابق ،حمل معه أثناء هروبه جزءا غير قليل من احتياطي الذهب و العملة في تونس .

و نظرا لأن عائلة الرئيس السابق و زوجته ،كانوا يمتلكون زمام الاقتصاد التونسي خاصة المصانع و البنوك و الأراضي الزراعية و التي توقفت أو نهبت بعد الحراك فقد أدى ذلك إلى إضعاف آخر للاقتصاد التونسي .

و تجلت النتائج الاقتصادية على تونس فيما يلي :

1 – الاقتراب من أزمة اقتصادية تهدد موارد الدولة ،و يحتاج معالجتها إلى عدة سنوات بشرط الاستقرار و الإدارة العلمية للاقتصاد الوطني .[1]

[1] علي عبده محمود ،**الثورة التونسية :الأسباب و عوامل النجاح** ،متاح على http://www.sis.gov.eg تم الاطلاع يوم 2015/12/18 ،على الساعة 16.00.

2 – ارتفاع معدل التضخم الذي يعاني منه الشعب ، و الذي قد يؤدي مستقبلا إلى انتفاضات و تظاهرات أخرى للمطالبة بتحسين أحوال المعيشة و هي نفس الوقت تزيد من أعباء تدهور الاقتصاد.

3 – تمثل إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي ،و تحويل المؤسسات التي كانت تمتلكها أسرة الرئيس السابق إلى امكلا للدولة قضية مهمة قد تتحول إلى أبعاد عالمية في القضاء و الحقوق ،و كذلك في محاولة إعادتها ،لأن النظام العلمي الحالي يخضع لشروط قاسية في إعادة هذه الأموال ،و كذلك فإن هناك شركات و مؤسسات غير سوية تدير محافظ أموال المهربين و لا يمكن اكتشاف أسرارها.

المبحث الثالث: طبيعة العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديموقراطي.

المطلب الأول : أداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الحراك الشعبي التونسي :

من الثابت تاريخيا أن العلاقات الجزائرية التونسية ، علاقات وطيدة حيث تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون المشترك في أعقاب استقلال الدولتين من الاستعمار وحتى الآن، وتتسم تلك العلاقات بحالة من الاستقرار بحكم التقارب الجغرافي والتداخل الثقافي والتاريخي ووحدة المصير المشترك .

ومن الواضح أن هذه العلاقات قد تأثرت بعض الشيء نتيجة الحراك الشعبي في تونس في 17ديسمبر 2010م، والتي أطاحت بحكم الرئيس الأسبق بن علي ، وجعلت الإسلاميين يعتلون سدة الحكم ، وهذا ما جعل الجزائر تتخوف من تمدد النموذج التونسي ،وهذا التخوف يعزى إلى الخبرة الجزائرية السابقة التي عاني منها في فترة التسعينات ، [1]وما زاد من مخاوف الجزائر توقيع تونس اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة ،مااعتبرته الجزائر تهديدا لأمنها القومي وبذل مسؤولون تونسيون جهودا لفض الخلاف بين البلدين اللذين تربطهما علاقات تاريخية وديبلوماسية عريقة .

[1] محمد ياسين الجلاصي ، تونس والجزائر تتجاوزان التوترات ،من الموقع الالكتروني : http://www.alhayat.com/Articles/11750925 ، تاريخ التصفح 2016/05/12، على الساعة 18:04.

إن الموقف الجزائري من الحراك الشعبي في تونس كان غير واضح المعالم ،حيث لم تتخذ الدولة الجزائرية أية ردة فعل توحي برفض أو تأييد ما يحدث في تونس ، وأكدت على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة .[1]

تعبيرا عن موقف الجزائر من حركة التغيير في تونس ،اتسم الموقف الرسمي للجزائر اتجاه تونس إلى حد كبير بالحياد و اكتفت بإعلانها عن احترامها "لإرادة الشعب التونسي " و يظل الرهان الحقيقي على علاقات جزائرية تونسية فعالة في مرحلة ما بعد الحراك لصالح العلاقات الاقتصادية و تفعيلها بين البلدين ،كما اعترفت الجزائر بالحكومة التونسية في 18 جانفي 2011م ، و اعترف الرئيس بوتفليقة بالرئيس التونسي المؤقت "فؤاد المبزع" و اعترف أن العقيدة التونسية ستقود البلد إلى بر الأمان و قال في رسالة إلى المبزع "يسرني و انا أعبر أجواء بلدكم متوجها إلى مصر للمشاركة في القمة العربية الاقتصادية الثانية ، أن أزف إليكم خالص التحية الاخوية راجيا لكم تمام السداد و التوفيق " و أوضح وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في تصريح له على هامش اختتام الدورة البرلمانية العربية في 2 فبراير 2011" إن الجزائر تكن الاحترام للشعوب و تتعامل مع الحكومات المنبثقة عنها ،و ذلك على خلفية الاحتجاجات التي تعيشها كل من تونس و مصر "و هذا لا يعني عدم التعامل مع الحكومات القائمة.

أما على المستوى الشعبي فتجمعهما مع تونس علاقات تاريخية ،و أن يد المساعدة ستبقى مفتوحة أمام هذا البلد حتى تستمر العلاقات المتينة التي تربطهما و أضاف أيضا "إن الجزائر لا تتدخل في شأن الشعب التونسي و هي تحترم ما تقوم به إلى المرجعيات الدبلوماسية الجزائرية التي لا تقحم أنفها في شؤون الشعوب الأخرى".[2]

كما اكد وزير الخارجية التونسي "الطيب البكوش "أن علاقة الجزائر و تونس استراتيجية ،كما قال ان الجزائر باركت جميع مراحل الانتقال الديمقراطي التونسي ،كما أكد أن العلاقات بين البلدين

---

[1] إبراهيم منشاوي ، توجه حذر :الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس ،المركز العربي للدراسات والبحوث ، من الموقع الالكتروني :http://www.acrseg.org/36851 تاريخ التصفح :2016/05/12على الساعة 12:45.

[2] شريفة ع،مدلسي يؤكد إن الجزائر لا تقحم أنفها في الشأن التونسي ،(جريدة الفجر ،العدد 3142،3 فيفري 2011)،ص 03.

تشمل كافة مناحي الحياة و تركيز تعاونهما امنيا و اقتصاديا و سياسيا ،نافيا ما تم ترويجه لتونس مع واشنطن أو سبب تصريحات رئيس فرنسا السابق نيكولاس ساركوزي .

و أوضح رئيس الدبلوماسية التونسية في مقابلة مع صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية التي نشرت في 136 أفريل 2016م أن بلاده تؤمن بأن العاقات بين الجزائر و تونس متجذرة و استراتيجية ،و هي تقوم على التنسيق و التواصل المستمرين بين قيادتي البلدين متوقعا تطورا ايجابيا و تصاعديا في علاقات التعاون الثنائي و قال وزير الخارجية التونسي " إن الجزائر الشقيقة قيادة و شعبا قد باركت جميع مراحل الانتقال الديموقراطي التونسي و آزرت بلادنا في المحن و الظروف الصعبة التي مرت بحق مثلما آزرت تونس الشعب الجزائري الشقيق زمن الكفاح من أجل التحرر الوطني و في جميع المحن التي عرفها ."و أكد الطيب البكوش أن هناك رغبة صادقة من البلدين لمزيد من الدعم و التنسيق و التشاور الثنائي على جميع المستويات خصوصا في الفترة الراهنة ،لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تستهدف المنطقة برمتها و لبحث سير و آفاق استتباب الأمن في المنطقة.[1]

و أشار الوزير الأول التونسي "الباجي قايد السبسي "لمساندة و دعم الجزائر لتونس بالقوة التي تتميز بها العلاقات بين البلدين التي تعززت أطثر خلال الزيارة الرسمية التي قام بها إلى الجزائر و اعرب في حديثه أدلى به في 27 مارس 2011 م،عن ارتياحه العميق لهذا الدعم ونوه بحفاوة الضيافة و الاستقبال الحار الذي حظي به من طرف الرئيس بوتفليقة .

لقد اكتفت الجزائر بالتأكيد على أن ما يحدث في تونس شأن داخلي يجب احترامه من منطلق مفهوم السيادة و يمكننا القول أن هذا الاداء يكمن وراءه عدة أسباب يأتي في مقدمتها

ما يلي :

1 – الخوف من تصدير نموذج الحراك :[2]

[1] العلاقات بين الجزائر و تونس ،متجددة و استراتجية ،مأخوذ من www.alhadath.net ،تاريخ التصفح 2016/03/19،على الساعة 13.30.

[2] إبراهيم منشاوي ، نفس المرجع السابق .

و قد كان ذلك أحد الأمور التي تؤرق الدولة الجزائرية خاصة في ظل التقارب الجغرافي بين البلدين ، و في هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى انه بعد اندلاع الحراك بأيام معدودة ،حدث عدد محدود من الاحتجاجات في مدينة وهران الجزائرية في الأحياء الشعبية الفقيرة في 5 جانفي 2011 م، مما يؤكد تلك المخاوف لدى الحكومة الجزائرية .

2 – الخوف من سيناريو 1992م :

خاصة في ظل التجربة المريرة التي عانت منها الدولة عام 1992م و من هنا بدا بلد مليون و نصف المليون شهيد أكثر تحفظا على ما يحدث في دولة تونس خشية وصول إسلاميي تونس إلى السلطة و بالتالي التأثير على الاستقرار السياسي للبلاد .خاصة في ظل الترابط الواضح بين الجماعات الاسلامية في المنطقة مما قد ينشط لدى اسلاميي الجزائر حلم الوصول إلى السلطة .

- **الجزائر و تطورات الأوضاع التونسية :**

مثلما هو الحال ،لم تعلن الجزائر عن موقفها إزاء الانتخابات التشريعية و الرئاسية التي جرت في تونس عام 2014م ، ،و التي فاز بها حزب نداء تونس ،و استطاع مرشحه في الانتخابات الرئاسية الباجي قايد السبسي الفوز بالمنصب .

و كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية التونسية عن تراجع الإسلام السياسي بقيادة حزب النهضة ،حيث تصدر تلك الانتخابات حزب نداء تونس الذي يوصف بالحزب العلماني حيث فاز بنسبة 85 % مقعدا لحزب النهضة من اجمالي 217 مقعدا كذلك فاز السبسي بالانتخابات الرئاسية و قد كان من الواضح أن لدى الدولة الجزائرية تخوف واضح من صعود الإسلاميين للسلطة خاصة و أن لديهم تجربة عنيفة مع جبهة الإنقاذ الاسلامية و لاشك أن تراجع الاسلاميين في تونس ،خفف كثيرا من مخاوف الدولة الجزائرية .[1]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي.

[1] إبراهيم منشاوي ،المرجع السابق .

تعتبر العلاقات الجزائرية التونسية علاقات تاريخية ،و اتسمت على الدوام بالتفاهم و التضامن و قد عبرت خلال الاحداث التي شهدتها تونس في بداية سنة 2011م ،عن تضامنها مع الشعب التونسي بكل مكوناته ،و أكدت على أهمية احترام خياراته و دعم إرادته و تطلعاته ،و في هذا الإطار قدمت الجزائر مساعدات مالية للحكومة التونسية بمبلغ 100 مليون دولار خلال الزيارة التي قام بها السيد الباجي قايد السبسي إلى الجزائر بتاريخ 15 مارس2011م.

أولا / الزيارات المتبادلة :

تعتبر حركية اللقاءات و الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين الأكثر نشاطا و فاعلية على المستوى المغاربي خاصة بعد التحول الديموقراطي نذكر منها :

1 – زيارة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية إلى تونس بتاريخ 14 جانفي 2012م. للمشاركة في احتفالات الذكرى الأولى لثورة 14 جانفي 2011م.

2 – الزيارة التي قام بها السيد محمد منصف المرزوقي ،رئيس الجمهورية التونسية يومي 12 و 13 فيفري 2012م .[1]

3 – زيارة راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسي في 21 نوفمبر 2011م إلى الجزائر و التي دامت 3 أيام و شارك خلالها في لقاءات مكثفة مع رؤساء أحزاب و عدد من السؤولين آخرهم رئيس الوزراء أحمد أويحيى ،و جاءت زيارة الغنوشي للجزائر بناء على دعوة رسمية من الرئيس بوتفليقة ،فالرئيس الجزائري حض على مواصلة عملية الانتقال الديموقراطي من دون تسرع ،و قال الغنوشي أنه يريد من خلال هذه الزيارة الاستفادة من التجربة الجزائرية في الانتقال الديموقراطي ووصف العلاقة بين الجزائر و تونس بأنها استراتيجية .[2]

[1] محمد مسعود بونقطة،المرجع السابق ،ص 234.

[2] عاطف قدارة ،الجزائر ،بوتفليقة يناقش مع الغنوشي عملية الانتقال الديموقراطي ،شبكة المعلومات الدولية ،مأخوذ من الموقع الالكتروني http://international.daralhayat.com ،تاريخ التصفح2016/03/06،على الساعة 10.00.

تعتبر اللقاءات التي أجراها الغنوشي بالمسؤولين الرسميين الجزائريين بمثابة نفي لأنباء ترددت عن مخاوف جزائرية سابقة من احتمال وصول "اسلاميين إلى الحكم في تونس".[1]

كما قام وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية عبد القادر مساهل مع رئيس الحكومة التونسية الحبيب الصيد وذلك على هامش اشغال الاجتماع الثامن لدول الجوار الليبي ومناقشة الاوضاع الراهنة التي تمر بها المنطقة والتطورات التي تشهدها الساحة الليبية ،كما تم التطرق خلال هذا اللقاء إلى مستوى التنسيق العالي الذي وصل إليه التعاون بين البلدين في المجال الامني وتبادل المعلومات بشان مواجهة المخاطر التي تحدث في المنطقة .[2]

حدّد وزير الخارجية التونسي، منجي الحامدي، ملامح العلاقة التونسية الجزائرية فقال "هي في أحسن حالاتها منذ الاستقلال، إذ أن هناك رغبة على المستوى السياسي، كي تكون العلاقة أكثر من استراتيجية، والتعاون الأمني على الحدود جعلنا مطمئنين".[3]

هذه الزيارات طغى عليها الجانب الأمني ،إذ تركزت على موضوعين مهمين هما "الارهاب "و "الوضع في ليبيا" حيث ركز الجانب التونسي على دعم و تضامن الجزائر مع المرحلة الحالية التي تمر بها تونس لاسيما بعد الاعتداءات الارهابية التي تعرضت لها "إضافة إلى مناقشة الوضع بالمنطقة سيما في ليبيا و تأثيره على الأمن في البلدين .

ثانيا /الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين (2011-2016):

من أهم الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين الجزائر و تونس بعد التحول الديموقراطي في تونس نذكر :

---

[1] الأمن يهيمن على زيارة رئيس برلمان تونس للجزائر،من الموقع الالكتروني www.aljdazeera.net،تاريخ التصفح 2016/04/22 ،على الساعة 13.30.

[2] وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،من الموقع الالكتروني : http://www.mae.gov.dz/news_article/3888.aspx تاريخ التصفح 2016/05/11،على الساعة 11:21.

[3] صلاح الدين الجرشي ، وزير الخارجية التونسي "الثورة الحقيقية بعد الانتخابات " ، من الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/11/4/%D9%88%D تاريخ التصفح 2016/05/12على الساعة 15:49.

- اتفاقية ايداع بين البنك التونسي المركزي و البنك المركزي الجزائري في 28 أفريل2011م.
- برتوكول مالي في 14 أفريل 2011م
- بروتوكول مالي في الجزائر في 13 أفريل2011م.[1]
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تهيئة و انجاز المباني الصناعية بين الوكالة العقارية التونسية و الوكالة الوطنية الجزائرية للوساطة و الضبط العقاري.
- مذكرة تفاهم بين المخبر المركزي للتحاليل و التجارب التونسي و الديوان الوطني للقياسة القانونية بالجزائر.
- اتفاقية تعاون في مجال الملكية الصناعية و المعهد الجزائري للملكيات الصناعية .اتفاقية تعاون و شراكة في مجال البحث التربوي بين المركز الوطني للتجديد البيداغوجي و البحوث التربوية بتونس و المعهد الوطني للتربية بالجزائر .[2]
- اتفاقية توأمة بين الوكالة العقارية للسياحة بتونس و الوكالة الجزائرية للتنمية السياحية.
- اتفاقية توأمة بين مركز البحوث القانونية و القضائية بتونس و مركز الدراسات القانونية و القضائية بالجزائر.
- برنامج تنفيذي في مجال الصحة لسنتي 2016 –2017م.
- برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التكوين المهني لسنتي 2016 –2017م.

و في جانفي 2013م صادق البرلمان الجزائري على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية في تونس و يتضمن المشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية و تونس ،مادتين و ملحقا يشمل 09 مواد تهدف في مجملها إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري ،أيضا ساقت مداخلات نواب في البرلمان الى الحديث عن صيانة الحدود الجزائرية و البحرية من عملية التهريب التي ازداد خطرها على الاقتصاد الوطني و القدرة الشرائية للمواطن ،ورد الوزير مدلسي بأن "هذه الاتفاقية مع الجارة الشقيقة تونس مهمة جدا"مشيرا إلى أن العلاقة بين البلدين في الوقت الراهن تتميز

[1] اتفاقيات و معاهدات ثنائية ،مأخوذ من www.diplomatie.gov.tim ،تاريخ التصفح، 2016/04/21،على الساعة 23.00.

[2] مقابلة مع السكرتير اللأول في السفارة التونسية محمد بوسباط يوم الاثنين 2016/02/29على الساعة 10.00

بالاحترام المتبادل و التعاون في مختلف المجالات و قال "هذه الاتفاقية تعتبر الأولى التي تبرمها الجزائر مع دولة مجاورة في مجال ضبط حدودها البحرية."و أضاف أن ابرامها "خطوة مرحلية ستتبعها خطوات أخرى و منها المغرب".[1]

ثالثا/التعاون بين البلدين:

بخصوص التعاون بين البلدين أكد رمطان لعمامرة أنه متكامل و هو يتطور و يتنوع بأشكال مختلفة حيث قال أن هناك ما يتعلق مباشرة بدعم ميزانية الحكومة التونسية الشقيقة ،و هناك ما يتطلب تعاونا بين الخبراء قصد تمويل عدد من البرامج و المشاريع.

1 / التعاون في المجال الأمني:

بالنظر للظروف الأمنية التي تمر بها تونس و تداعيات الأزمة الليبية ،أولى البلدان أهمية خاصة لتكثيف التعاون و التنسيق بينها و بين الجزائر لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تجسيدا لذلك دفعت الجزائر بتعزيزات أمنية على حدودها مع هذا البلد حيث قدمت الجزائر معدات عسكرية و تقنية للحكومة التونسية في مجال مكافحة الإرهاب ،وأدى اللواء أحمد بوسطيلة ،قائد الدرك الوطني يوم 27 جانفي 2014م زيارة عمل إلى تونس ردا على الزيارة التي أداها للجزائر قائد الحرس الوطني التونسي يومي 21 و 22 ماي 2013 م،و اتفق الجانبان خلال الدورة 19 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية التونسية على ابرام اتفاقية تعاون في مجال تأمين الحدود المشتركة و تبادلا للمشاريع الخاصة بذلك،كما شهد التعاون و التنسيق في المجال الأمني بين الجزائر و ليبيا و تونس تطورا في أعقاب اجتماع رؤساء حكومات الدول الثلاث في شهر جانفي 2013م،بمدينة غدامس الليبية حيث قال رمطان لعمامرة "التنسيق الأمني بين البلدين يجب أن يكون ضمن الملفات التي تم بحثها ،و نشاط المجموعات

[1] العلاقات الجزائرية التونسية www.marefa.org ،تاريخ التصفح2016/03/13،على الساعة 10.00.

الاسلامية ضمن الملفات التي تم بحثها ، و نشاط المجموعات الاسلامية المسلحة على الحدود بين البلدين".[1]

و في جانفي 2013م وقع الوفدان اتفاقيات للتعاون الأمني لمكافحة الارهاب الذي يهددها ،إضافة إلى القضاء على التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما .

و يشكل التعاون الأمني بين البلدين بالغ الأهمية نظرا للتحديات التي تواجه المنطقة خاصة الارهابية منها و الجريمة المنظمة التي تتصاعد بالمنطقة حيث تسعى تونس إلى ترسيخ التعاون الأمني الموجود و ترقية و الاستفادة من التجربة و الخبرة الجزائرية في هذا المجال ،حيث اعتبر مستشار رئيس الحكومة التونسية جعفر ناجي "أن الشق الأمني هو أكثر المجالات التي شهدت علاقات مكثفة بين الطرفين الجزائري و التونسي و التنسيق بين المؤسسات العسكرية و الأمنية .[2]

حيث قال مستشار رئيس الحكومة التونسي أن الخطر الإرهابي بات يهدد المنطقة اقليميا و اعتبر أن الخبرة التي تراكمت لدى الجزائر من خلال حربها على الإرهاب يمكن الاستعانة بها في مكافحة ظاهرة الإرهاب بتونس حيث يعتبر التعاون الأمني ضمن أهم محاور زيارة رئيس الحكومة التونسية إلى الجزائر في 25 أكتوبر 2015م حيث تمحورت الزيارة حول التعاون الأمني خاصة بالنظر إلى الوضع الذي تعيشه تونس التي أصبحت تواجه تهديدا إرهابيا حقيقيا.

ب / التعاون في المجال الاقتصادي :دخل التعاون التفاضلي الموقع بين الجزائر و تونس حيز التطبيق الفعلي ابتداء من الفاتح رمن شهر مارس 2014م حسبما تم الاتفاق عليه خلال الدورة 19 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية التونسية ،حيث من المنتظر أن يسهم في إعطاء دفع هام لتطوير المبادلات التجارية و دعم الشراكة و التكامل الاقتصادي بين البلدين .و عرفت

[1] التعاون الاقتصادي و الأمني من اهم محاور زيارة رئيس الحكومة التونسية الى الجزائر،مأخوذ من dz. http://www.radioalgerie ،تاريخ التصفح 2016/04/19 ،على الساعة 11.00

[2] الجزائر تونس،علاقات مدعوة لديناميكية،مأخوذ من الموقع الالكتروني http://www.elkhabar.com ،تاريخ التصفح 2016/04/19،على الساعة 09.00

المبادلات التجارية بين البلدين في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا بلغ سنة 2013 م أزيد من 1.2 مليار دولار أمريكي ،مقابل 240 مليون دولار أمريكي في سنة 2012م ،و تشير الاحصائيات أن حوالي 70 مؤسسة تونسية تنشط بالجزائر في قطاعات الخدامات و البناء و الصناعات الغذائية و الطاقة بحجم استثمارات تقدر ب 50 مليون دولار.[1]

كما استقبل وزير التجارة التونسي في 02 فيفري 2016م سفير الجزائر عبد القادر حجار ،قصد بحث سبل تعزيز التبادل التجاري و التعاون بين البلدين الجارين و تذليل كل الاشكاليات التي تعوقها ،و كذلك تنمية المناطق الحدودية من خلال انشاء مناطق التبادل الحر برفع التبادل التجاري بين البلدين و دوره الكبير في مقاومة التهريب و إلى تطوير أكثر للاتفاق التجاري من جهة أخرى .[2]

و في هذا الصدد أكد مستشار رئيس الحكومة التونسية "جعفر ناجي "في تصريح للإذاعة الجزائرية أهمية الجزائر لأنها تعتبر شريكا اقتصاديا "محوريا"بالنسبة إلى تونس و نوه بمستقبل و آفاق التعاون من خلال المشاريع الاقتصادية الواعدة على حد تعبيره ،خاصة أن الجزائر تشكل أهم مصدر للطاقة بالنسبة لتونس إضافة إلى الجانب السياحي حيث يعتبر السائح الجزائري الرقم الأهم في المعادلة السياحية التونسية و في إطار تنمية المناطق الحدودية الغربية لتونس و الشرقية للجزائر من أجل تحويل هذه المناطق إلى مصدر للنماء و الرفاه للشعبين.[3]

---

[1] التعاون الاقتصادي الامني،المرجع السابق.

[2] منتدى رؤساء المؤسسات عبر الموقع الالكتروني www.fee.dz تاريخ التصفح 2016/04/19 ،على الساعة 12.00.

[3] التعاون الاقتصادي الامني ضمن أهم محاور زيارة رئيس الحكومة التونسية إلى الجزائر،من الموقع الالكتروني www://radioalgerie.dz ،تاريخ التصفح 2016/03/15، على الساعة 11.00.

ثانيا / التبادل التجاري بعد التحول الديمقراطي في تونس :

جدول رقم (03) يبين حجم التبادل التجاري بين تونس و الجزائر (2011-2015):

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	655.9	757.1	789.8	1049.3	1094.7
الواردات	896.4	1534.9	1925.7	2662.7	1557.7

الوحدة :مليون دينار تونسي

المصدر :السكرتير الأول في سفارة تونس محمد علي بوسباط .

من خلال الجدول الذي يمثل حجم التبادل التجاري بين الجزائر و تونس خلال الفترة الزمنية (2011- 2015) نلاحظ أن نسبة الصادرات و الواردات بين الجزائر و تونس في زيارة متواصلة حيث كانت صادرات سنة 2011 تقدر ب 655.9 و الواردات 896.4 مليون دينار تونسي و لكن نلاحظ زيادة معتبرة خلال سنتي (2014 - 2015) حيث بلغت نسبة الصادرات لعام 2015 1094.7 و الواردات 1557.7 مليون دينار تونسي و هذا يدل على متانة العلاقات الجزائرية التونسية و سعيا منهما تطوير العلاقات الثنائية و دعم و توسيع قاعدة المصالح المشتركة و المنافع المتبادلة و تعزيز عوامل التكامل و الاندماج بين اقتصادياتها .

حيث أكد سفير تونس يوم 07 جوان 2011 أن المبادلات التجارية بين تونس و الجزائر بلغت قيمتها مليار دولار سنة 2011م موضحا أنه يمكن رفع هذه القيمة إلى 03 ملايير دولار في فترة لا تتعدى 05 سنوات خاصة في حال تمت المصادقة على الاتفاق التفاضلي التجاري من طرف المجلس الشعبي الوطني الجديد من اجل تفعيل المبادلات التجارية بين الجزائر و تونس [1].

[1] فوزية فكرون،المبادلات التجارية بين الجزائر و تونس ،من بالموقع الالكتروني http://www.echourouk.com ،تاريخ التصفح 2016/04/29،على الساعة 09.00.

فالماضي الاقتصادي المشترك أسفر عن سوق حقيقية و مهمة عبر المناطق الحدودية لكنها سوق غير منظمة و موازية ،و بترسيمها سيعيش البلدان وضعا مختلفا في مجال التبادل التجاري و زرع المشروعات المختلفة ،للرقي بالعلاقات الاخوية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية و في آخر حصيلة منشورة 2014 م بلغ التبادل التجاري بين الجزائر و تونس 201 مليار دولار لصالح الطرف الجزائري بصادرات تقدر ب 1.5 مليار دولار ،لكن 95 بالمئة منها عبارة عن محروقات و مشتقاتها و على الرغم من ضآلة رقم التجارة البينية بين البلدين لأنه لا يمثل أكثر من 1.7 بالمئة من اجمالي التجارة الخارجية للبلدين ،إلا أنه يتميز بمنحى تصاعدي منذ 2008 تاريخ توقيع اتفاقية الأفضليات التجارية حيث نمت التبادلات البينية بنسبة 90 بالمئة ،و هي نسبة متفوقة على نظيرتها في منطقة التبادل العربي بحوالي 37 %.

و في عام واحد (2013-2014م) ،نمت صادرات تونس إلى الجزائر بنسبة قياسية هي 80 بالمئة و خارج قطاع المحروقات تسجل الجزائر عجزا في ميزانها التجاري مع الشقيقة تونس يلامس 445 مليون دولار (2014م) و يعود سبب ضعف التبادل التجاري بين تونس و الجزائر إلى ضعف التنوع في النظام الانتاجي للبلدين ،كما توضحه سلة التبادل التي لا تخرج عن المحروقات ،بعض المنتجات الفلاحية الإسمنت بعض المنتجات الغذائية،ما يعني أن تنويع اقتصاد البلدين يشكل رهانا حقيقيا للبلدين .

حيث تم تفعيل أعمال اللجنة المشتركة العليا إلى مستوى تنفيذ ما تبقى من اتفاقية الأفضليات التجارية (60 %من التفكيك الجمركي) و اطلاق المنطقة التجارية في مدينة (القصرين) ثم الشروع في الاندماج الاقتصادي أي توحيد السياسات النقدية و المالية و الجبائية.[1]

المطلب الثالث :الآفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية التونسية

من الثابت ان العلاقات الجزائرية التونسية ،علاقات وطيدة حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات التعاونية المشتركة في أعقاب الاستقلال للدولتين من الاستعمار ،و حتى الآن ،تتسم العلاقات

[1] فوزية فكرون ،نفس المرجع السابق.

بحالة من الاستقرار و الثبات و هذه العلاقات لم تتأثر بالحراك الاجتماعي بتونس في 17 ديسمبر 2010م و الذي أطاح بحكم الرئيس الأسبق بن علي .[1]

- الوصول إلى مستوى متميز للطموح و إلى شراكة استراتيجية بين البلدين .
- التوقيع على اتفاقيات استراتيجية ،و العلاقات تكون متميزة بهدف انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين البلدين و إلغاء كل الحواجز الجمركية بين البلدين و إنشاء سوق مشتركة من غير تمييز في المعاملة ، ملايين الدولارات في فترة لا تتعدى سنوات خاصة في حال تمت المصادقة على الاتفاق التفاضلي التجاري من طرف المجلس الشعبي الوطني الجديد من أجل تفعيل المبادلات التجارية بين الجزائر و تونس .
- تنسيق المشاريع و القواعد التي تحتاج إلى كثير من الجهد ،خاصة على المناطق الحدودية.
- تقوية المبادلات التجارية بين الطرفين و ترقيتها و المتعاملين الاقتصاديين بالنسبة للبلدين و طموح إلى مشاريع مندمجة بين الجانبين .
- اقتحام الأسواق الافريقية و الاجنبية
- فهي أهداف طموحة على المدى القريب و هي تطمح إلى التحقق في ظل إرادة مشتركة حيث صرح الطيب بكوش وزير الشؤون الخارجية التونسي "أن هناك إرادة آفاقا عريضة للتعاون الاقتصادي بين البلدين "مفيدا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الباجي قايد السبسي "ما فتئا يبذلان الجهود الضرورية للرفع من حجم التعاون و لتحقيق نسبة أعلى في الاستفادة من الانفاق التجاري التفاضلي الثنائي و العمل على تطويره و مواصلة العمل لتفعيل القرارات التي تم اتخاذها بخصوص تنمية المناطق الحدودية و تأهيل المنافذ الجمركية لتحسين أدائها و خدماتها.[2]
- أما فيما يخص الأمن فمستقبل الأمن و الاستقرار في تونس و كامل منطقة شمال افريقيا رهين بالمستجدات الأمنية و السياسية في ليبيا فالوضع لن يهدأ و يستقر في كل دول الجوار الجزائري إلا إذا استعادت ليبيا استقرارها ،و هذا لن يتحقق إلا من خلال تشكيل حكومة توافق

[1] إبراهيم منشاوي ، نفس المرجع السابق .

[2] مقابلة مع السيد محمد علي بوسباط ،نفس المرجع السابق.

وطني لديه القدرة على خفض الأمن و النظام و السيطرة على كل التراب الليبي و تكون مؤهلة كجهة رسمية للتعاون و التنسيق مع الجانب التونسي في كل المسائل الأمنية و أولها مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين و مكافحة الارهاب.[1]

يمكن وضع تصورين لمستقبل العلاقات الجزائرية التونسية على النحو التالي:

السيناريو الأول:استمرار العلاقة على نهجها الحالي ،ربما يعني بقاء العلاقات على حالها أي تراوحها بين الشد و الجذب بسبب ما تعانيه تونس من عدم استقرار في الأوضاع الأمنية فيها ، و خير دليل على ذلك هو توتر تلك العلاقات على خلفية اغتيال تسعة جنود على الحدود التونسية الجزائرية على أيدي مسلحين في جبل الشعابني بولاية القصرين في أغسطس 2013م ،حيث أشارت بعض وسائل الإعلام في اغسطس 2013م حيث أشارت وسائل بعض وسائل الإعلام التونسية إلى أن الجزائر تتحمل مسؤولية العنف الذي تتعرض له تونس ،و هو ما استدعى ردا جزائريا بالنفي و طلب تحري الدقة خاصة و أن مثل هذه الأنباء قد تفصل العلاقات الاستراتيجية بين البلدين إلى مراحل حرجة من منطلق خطورة الاتهامات التي تروجها بعض وسائل الاعلام التونسية و لكن عبرت الدولتان تلك المرحلة من التوتر إلى العمل سويا نتيجة الأخطار الاقليمية الكبيرة التي تتهددهما و خاصة التحدي الأمني و انتشار الارهاب.

السيناريو الثاني:ازدهار العلاقات التونسية ،و يرتبط هذا السيناريو ببعد إقليمي آخر و هو تفعيل الاتحاد المغاربي في الفترة القادمة حيث تم التطرق إلى هذا الموضوع في اللقاء الأخير بين بوتفليقة و السبسي على خلفية زيارة هذا الأخير للجزائر ،و لكن تفعيل الاتحاد يرتبط بإزالة الخلافات العالقة بين الجزائر و المغرب على خلفية قضية الصحراء الغربية ‘فإذا حلت هذه المشكلة يمكن الحديث عن العلاقات على مستوى الاتحاد و كذلك الثنائية أيضا بين دول المغرب العربي في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأمنية و هذا مرهون بإدارة هذه الدول .[2]

---

[1] ليبنة س،العلاقة بين الجزائر و تونس ،من الموقع الالكتروني ، http/www.elhadath.net ، تم التصفح يوم 2016/04/23 على الساعة 10.00.

[2] إبراهيم منشاوي ،نفس المرجع السابق .

خلاصة الفصل الثالث .

من خلال دراسة العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي نجد أن الأداء الجزائري اتجاه الحراك الشعبي في تونس استند على الحياد كونه مستمد من أحد مبادئ سياستها الخارجية ، لذلك حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتونس ،كما نلاحظ تصاعد قوي في شدة العلاقات بين البلدين خاصة في المجال الأمني و هذا نتيجة التطورات الأمنية التي أفرزها الحراك الشعبي في تونس ،إضافة إلى تبادل مكثف للزيارات و التي ركزت خاصة على التعاون الأمني و الاقتصادي و زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين و الوصول إلى بناء علاقات استراتيجية.

الخاتمة

إن تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مع دول المغرب العربي عامة وتونس خاصة ، مبنية على محددات قوة الجزائر وهي حصيلة عوامل تاريخية وجغرافية ،وسياسية واقتصادية واجتماعية .... ، التي تشكل البنية الأساسية في بناء أي استراتيجية ، وهذه المؤهلات الهامة تؤهلها للعب دور القائد الاقليمي وتعزيز وجودها في المنطقة المغاربية، كذلك تفاعل السياسة الخارجية الجزائرية مستمد من المصلحة الوطنية، مرتبط بمبادئ السلم والتعاون والأمن والحرية والتزام الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار ،والتي شكلت دوما قلب اهتمامات النشاط الخارجي للجزائر اتجاه فضائها الاقليمي –دول الجوار–.

كما نلاحظ ارتباط صناعة وأداء السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من الأهداف التي توجهها، كان لها أثرها البارز في بلورة التصورات العامة لصانع القرار الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة)وأداء الدولة الخارجي خاصة اتجاه اقليمها – دول الجوار – ، فتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية تتسم بقدر كبير من الثبات والاستقرار ، حيث شهدت عملية ترتيب الأولويات التأكيد على تطوير التعاون وتحقيق الوحدة المغاربية .

يظهر جليا البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية – المغاربية هذا قبل التحولات التي شهدتها المنطقة المغاربية في أواخر سنة 2010م، وهذا راجع إلى المجهودات التي قامت بها الجزائر من أجل تكامل ووحدة المنطقة المغاربية والتي تجسدت في مختلف المشاريع التعاونية الاقتصادية المشتركة في اطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وعقد العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات كان أهمها الاتفاقية التجارية والتعريفية المغاربية 1991وهذا والتي تبين القواعد الأساسية لإقامة منطقة لتبادل الحر بين بلدان المغرب العر بي.

بالإضافة إلى هذا يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ✓ تعتبر المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها التفاعلية اتجاه الدول المغاربية حل مثالي لضمان الأمن والاستقرار خاصة في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة .

- ✓ من خلال دراسة العلاقات الجزائرية التونسية بعد التحول الديمقراطي نجد أن الأداء الجزائري اتجاه الحراك الشعبي في تونس استند على الحياد كونه مستمد من أحد مبادئ سياستها الخارجية ، لذلك حرصت على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتونس .
- ✓ كما نلاحظ طغيان البعد الأمني في العلاقات الجزائرية –التونسية بعد التحول الديمقراطي و هذا نتيجة التطورات الأمنية التي أفرزها الحراك الشعبي في تونس ،إضافة إلى تبادل مكثف للزيارات و التي ركزت خاصة على التعاون الأمني و الاقتصادي وهذا يدل على أهمية المنطقة المغاربية في السياسة الخارجية الجزائرية .

ان هذا الطرح قادنا الى استنتاج عدة افكار تتمثل في :

البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية نجده يجمع ما بين المبادئ والمصالح حيث تتبين الأبعاد الأساسية للدولة الجزائرية في منطقة المغرب العربي متمثلة في الفعالية الاقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في لعب دور وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار وتحقيق الرقي المشترك من خلال تكامل اقتصادي للمنطقة المغاربية.

لقد اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان المصلحة المغاربية المشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني ، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الاقليمي –دول الجوار– .

الخاتمة

لقد ارتكزت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة على ضوئها تمثلت في الآتي:

- ❖ الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة المغاربية من خلال اقامة علاقات حسن جوار وتعاون اقتصادي حيث ما فتئت تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد مستقر متكامل ومزدهر.
- ❖ تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ استعمال القوة وهذا ما يظهر جنوحها الى الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول كالتزامها الحياد أثناء الحراك الشعبي في تونس .
- ❖ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية .

قائمة القوانين والمواثيق الرسمية :

1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996/11/28.

2-مرسوم رئاسي رقم 08-86مؤرخ في 2008/03/09 ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد14.

المراجع باللغة العربية .

قائمةالكتب :

3-الزغبي علي ،**السياسة التنموية و تحديات الحراك السياسي في العالم العربي** ،حالة الكويت، ط 1 ،الكويت: مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية ،2015.

4 -السعاتي أمين ،**تبسيط كتابة البحث العلمي** ، مصر ، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، 1999 .

5-النعيمي أحمد ، **السياسة الخارجية** ،دار زهوان للنشر ،الأردن ،2008.

الإبراهيمي أحمد طالب ، **المعضلة الجزائرية ، الأزمة والحل** ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 1999.

6-الدومة صلاح الدين ، **المدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، الخرطوم ، دار السودان للكتب ، 2003.

7-الأقداحي هشام محمود ،**السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية** ، الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2012.

8- اليار أمين ، منير بسكري ، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** ، مصر،

9-أورحمون محمد طاهر ، **دليل معاهدات واتفاقيات الجزائر الدولية المنشورة في الجريدة الرسمية (1963-1998)**، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2000.

10-أبو العامود محمد السعيد ، **العلاقات العربية العربية في النصف الثاني من القرن 20**، السياسة الدولية، عدد 139 ،2000.

11-أبو دية سعد ، البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية ، الأردن ،المنظمة العربي للعلوم الادارية ، 1983،.

12-بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات مابين 1989-2007**، الأردن ، دار السلام للنشر والتوزيع ، 2011.

13-بالحبيب عبد الله ، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1997-1992** ، ط2، عمان ، دار الراية لنشر والتوزيع ، ،2011.

14-بدوي محمد طه ، **مدخل الى علم العلاقات الدولية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1977.

15-بن خليف عبد الوهاب ، **اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع** ، الجزائر ، دار الطليعة ، 2010.

16-بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ، الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.

17-براهيمي عبد الحميد ، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .

18-بن عنتر عبد النور ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع ،2008.

18-دبش إسماعيل ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة التحريرية ، الجزائر ، دار هومة ، 2003.

19-بوالشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري** ،الجزائر ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990.

20-بلقزيز عبد الإله وآخرون ، المعارضة والسلطة في الوطن العربي ، أزمة المعارضة السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

21-بن حارب عبد الرحمان يوسف ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث،1999

22-جنسن لويد ،**تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة محمد بن احمد مفتي . محمد السيد سليم ، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض ،1989.

23-جوجو عبد الله حسين ، **الأنظمة السياسية المقارنة (دراسة مقارنة)** ،مصر ، الجامعة المفتوحة ،الطبعة الأولى ، 1996.

24-دوهرتي إيفان ، **اختلال ميزان الديموقراطية** ، واشنطن ، المعهد الديموقراطي الوطني لشؤون الدولية ،(د ت ن) .

25- رزيق محمد ، **الجيوبوليتيكا المفاهيم والدلالات –المدارس والنظريات ،الجزائر** ، دار قرطبة

للنشر والتوزيع ، 2014 .

26-سعود صالح ، **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر** ، الجزائر ، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع ، 2009.

27-سهر محمد عبد الله يوسف ، **السياسة الخارجية الايرانية**، مجلة السياسة الدولية ، العدد 38، اكتوبر 1999.

28-سرحان أحمد ، قانون العلاقات الدولية ، (بيروت ،المؤسسة الجامعية للنشر ، 1993 .

29-شيراك جاك ، **فرنسا الجديدة** ، ترجمة أنطوان الهاشم واحمد عويدات ، بيروت ، منشورات عويدات ، 1996.

30-صادق شراب ناجي ، **السياسة دراسة سوسيولوجية** ، العين ، دار الجليل للطباعة والنشر ، 1984 .

31-عبد الناصر مانع جمال ، **اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية** ، عنابة ، دار العلوم والنشر والتوزيع ،2004.

32-عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** ،المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.

33-عام محمد عبد المجيد ر ،**دراسات في الجغرافيا السياسية** ، (د، د ،ن) ، مصر ، 1999.

34-قوي بوحنية ، **الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي في الخبرة العربية المعاصرة**، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع 2011.

35-كرعود أحمد ،**تونس ثورة الحرية و الكرامة ،الربيع العربي للثورات ،الخلاص من الاستبداد** ، ،ط1 ،تونس ، الشبكة العربية لدراسة الديموقراطية،2013.

36-كريدس اشراف روي ، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث** ، ترجمة حسن صعب ، نيويورك ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ،1993.

37-لخزرجي تامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة** ، الأردن ، دارمجدلاوي ، الطبعة الأولى ، 2004.

38-ملاح السعيد ،**تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2005.

39-محمود ابو بكر مصطفي ، **البحث العلمي :تعريفه ، خطواته ، مناهجه** ، الاسكندرية ، دار هومة ، 2000.

40-محمد زبير ، **دور الثقافة في بناء المغرب العربي** ، العدد 79 ، سبتمبر 1985 .

41-مصطفى الفلالي وأخرون ، **تطور الوعي القومي في المغرب العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986.

42-محمد فهمي عبد القادر ، **النظام السياسي الدولي ، دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** ، بغداد ، دار الشؤون والثقافة العامة ، 1995.

43-مصباح زايد عبد الله ، **السياسة الخارجية** ، طرابلس ، دار تالة ، ط2، 1999.

44-نزار خالد ، مذكرات اللواء خالد نزار ، الجزائر ، منشورات الخبر ،1999.

قائمة المذكرات والمجلات.

45-بونقطة محمد مسعود ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2014.

46-بوسكين سليم ،**تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري (2010-2014)** ،مذكرة ماجستير ،الجزائر:جامعة محمد خيضر ،كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2015.

47-بلهواري مريم سليمة ، **تأثير التحولات السياسية في منطقة المغرب العربي على الدور الاقليمية للجزائر** ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014.

48-بلعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية** ،(دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والاعلام، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2009، 2010.

49-بوعرعور أمينة ، **صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2013.

50–باللو صلاح الدين ،عبدالسلام زعابة ، **دور الدبلوماسية في حل النزاعات الاقليمية** ، مذكرة الليسانس ،جامعة الشلف ،كلية العلوم القانونية ،2010/2009.

51–بعزيز عز الدين ،**سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962الى سنة 1995**، رسالة ماجستير ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 1997.

52–دالع وهيبة ،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الافريقي (1999–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ،(تخصص علاقات دولية ، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية ، 2013–2014.

53زكرياء عيسى ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضية الصحراء الغربية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ،2014/2015.

54–زكري مريم ، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية** – المغاربية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان ، 2011 .

الوفاء لنشر والطباعة ، 2014.

55– سعقاجي أسامة ، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي (دراسة حالة تونس 1987–2010)**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر 3)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، السنة الجامعية 2010، 2011.

56–سفيان حمانة ، **الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 03، 2014.

57–عشيط هني سيف الدين ، **إشكالية الفساد والإصلاح السياسي في المنطقة العربية "دراسة وصفية تحليلية**، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، السنة الجامعية ،2008.

58–فتاك مهدي ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامغة بسكرة ، 2011/2010.

59–فتيحة شيخ ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007.

60- قطاف تمام أسماء، **دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية** "حركة النهضة التونسية نموذجا"،(رسالة ماجيستير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، ، تخصص دراسات مغاربية، السنة الجامعية ،2012، 2013).

61-لعجال أعجال محمد الأمين ، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي** ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية ، 2007.

62-لحلوح بلقاسم ، **دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات المسلحة** ، مذكرة ماجستير ،القانون الجنائي والدولي ،جامعة البليدة ، 2004.

63-مرزوقي عمر ، **جرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي**، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2012.

64-محمد الطاهر عديلة ، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جلمعة قسنطينة ، 2005.

65-طاهر دحموح ، **الأمن الوطني الجزائري بين العمق المغاربي وامتداد الساحل الافريقي** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص الفضاء الاقليمي والسياسة الدولية للجزائر ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر ، 2015/2014.

المقابلات :

138-مقابلة مع السكرتير الأول في سفارة تونس "**محمد أمين بوسباط** " ، **السفارة التونسية** ، يوم الاثنين يوم 2016/02/29 .

139-مقابلة مع القنصل الليبي السيد "**محمد ترجمان**" ، **السفارة الليبية** ،يوم الاثنين2016/02/29.

قائمة المراجع باللغة الاجنبية .

الجرائد والمجلات :

127-العفاس عمر إبراهيم " **تحديات الاتحاد الأوروبي بالاتحاد المغاربي** " **مجلة البحوث الاقتصادية** ، عدد 02، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، ليبيا، ديسمبر 2004.

128-بطرس غالي، **السياسات الخارجية للدول الكبرى**، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد 18،مصر ،سبتمبر ،1962.

129-خننو فاتح ، **فكر الدبلوماسية الجزائرية** ،جريدة الصوت الآخر ، العدد 844، 21فيفري 2016.

130-ع .شريفة ،**مدلسي يؤكد إن الجزائر لا تقحم أنفها في الشأن التونسي** ،جريدة الفجر ،العدد 3142،3 فيفري 2011.

131-عمران مليكة آية ،**افريقيا قارة مريضة بحدودها**،مجلة الجيش،العدد 544 ،الجزائر :مؤسسة المنشورات العسكرية،نوفمبر 2008.

مراكز الدراسات والبحوث :

132-الصيداوي رياض ، **الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1999.

133-الحضري محي الدين ، **المغرب العربي في مفترق الطرق** ، ورقة بحثية قدمت في اعمال المؤتمر الحادي والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر ،الجزائر ، 2008.

134- الجمعاوي أنور ، **المشهد السياسي في تونس :الدرب الطويل نحو التوافق** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 2014،02.

135 الحاج علي ،**سياسات دول الإتحاد الأوروبية في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

136-لوريل أي ميلر و جيفري مارتيني،**التحول الديموقراطي في العالم العربي ،توقعات و دروس مستفادة من حول العالم** ،مؤسسة رائد،2013.

137-مالكي أحمد و آخرون ، **ثورة تونس الأسباب و السياقات و التحديات** ، ط 1 ،بيروت :المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012 .

مواقع الأنترنت.

66-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، **دستور 1976**، الفصل السابع ، المادة 92،من الموقع الالكتروني:

http: //www.el –mouradia.dz/arabe/symbole/constitution76.htm **،تاريخ التصفح** 06:فيفري 2016.

67-عبد العزيز بوتفليقة ، كلمة ، القمة السادسة عشر لجامعة الدول العربية ، تونس ، 22ماي 2004.من الموقع الالكتروني :http www .el mouradia .dz

تاريخ التصفح :2015/12/11.

68-عبد العزيز بوتفليقة في حديث صحفي 2003/12/07،من الموقع الالكتروني :

http // :www . dz.elmouradia **تاريخ التصفح** 2015/12/22.

69-بتسام بدري ، **أثر المحددات الداخلية والدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي** ، من الموقع الالكتروني : www.pohitics-ar.com **تاريخ التصفح** ، 2016/02/23.

70-عادل مساوي ، عبد العلي حامي الدين ، **المغرب العربي والتفاعلات المحلية والاقليمية والاسلامية** من الموقع الالكتروني :www.albayan.com **تاريخ التصفح** 25/02/25.

71-أهمية الموقع الجغرافي للجزائر من **الموقع الإلكتروني** :

http://bemalgerie.blogspot.com/2009/05/blog **تاريخ التصفح** 2016/03/12.

72-قائمة الدول والتبعيات حسب عدد السكان ،من **الموقع الالكتروني:**

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%D9% **تاريخ التصفح** 2016/04/12.

73-أهمية الجزائر في المغرب العربي ، من **الموقع الإلكتروني** :

http://www.staralgeria.net/t6446-topic **تاريخ التصفح** 2016/02/23 .

74-التهديدات الامنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ،2013/02/27من الموقع الالكتروني:

http //manifest. Univ. Ourgla.dz. تاريخ التصفح 2016/04/23 .

75-بوحنية قوي ، **الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل** من الموقع الالكتروني :

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412. تاريخ التصفح
.201/04/05

76-المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، من **الموقع الالكتروني**
http://www.cmers.org/component/cont **تاريخ التصفح** 04/19/ 2016 .

77-طموح بناء المغرب العربي ، **من الموقع الالكتروني** ،
http://www.mae.gov.dz/news_article/1084.aspx **تاريخ التصفح** 2016/04/03.

78-الجزائر ستستجيب " بروح أخوية " من أجل إخراج ليبيا وتونس من الأزمة ، من **الموقع الإلكتروني:** http://www.mae.gov.dz/news_article/1788.aspx **تاريخ التصفح** :
.2016/04/20

79-وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، من الموقع الالكتروني
http://www.mae.gov.dz/news_article/3863.aspx تاريخ التصفح 2016/05/11.

80-العلاقات الجزائرية التونسية ، من **الموقع الالكتروني** http://www.alarabiya.net/ar/politics
تاريخ التصفح 12/ 2016/03 .

81-العلاقات الجزائرية التونسية ،من **الموقع الالكتروني** :
http://www.diplomatie.gov.tn/index.ph **تاريخ التصفح** : 02/22/ 15 .

82-العلاقات الجزائرية التونسية ، من **الموقع الالكتروني** :http://www.marefa.org/index.php
تاريخ التصفح : 2016/05/12.

83-الجزائر وليبيا تفتحان صفحة جديدة من التكامل ، من **الموقع الالكتروني** :
http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2% تاريخ
التصفح 2016/05/12.

84-العلاقات الجزائرية الموريتانية ، من الموقع الالكتروني :
http://www.masralarabia.com/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/
574545- تاريخ التصفح :2016/05/11.

85-العلاقات الجزائرية المغربية ، **من الموقع الالكتروني** :
http://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/03/17/%D8%A7%D9%84%، تاريخ التصفح 2016/04/17.

86-وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية من الموقع الإلكتروني
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx تاريخ التصفح 2016/04/19 .

87-عصام بن شيخ ، السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما ،من الموقع الالكتروني :http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post.html ،تاريخ التصفح :2016/05/11.

88-عبد العظيم محمود حنفي ،العلاقات الأمريكية الجزائرية والاستحقاق الرئاسي القادم ،من الموقع الالكتروني : http://www.studies.alarabiya.net/hot-issues تاريخ التصفح :2016/04/04.

89-وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية ، من **الموقع الالكتروني**
http://www.mae.gov.dz/news_article/1945.aspx **تاريخ التصفح** 18/04/ 2016.

90-وزراة الخارجية التونسية،**العلاقات الدبلوماسية التونسية الجزائري**ة، من الموقع الالكتروني : ، **تاريخ التصفح** يوم 2016/03/16 .http://www.diplomatie.gov

91-مرسوم رئاسي رقم 91-217، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 34 ، **من الموقع الالكتروني** :http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelle **تاريخ التصفح** :2016/05/10.

92-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 91 ، **من الموقع الالكتروني** :
http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelle تاريخ التصفح 2016/05/11.

93-مرسوم رئاسي رقم 93-287، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد79 ،من الموقع الالكتروني :http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelle **تاريخ التصفح** 2016/05/10.

94-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 09، من الموقع الالكتروني :
http://www.ambdz.tn/Relation%20bilaterales/Rubriques%20Culturelle ، تاريخ التصفح 2016/05/10.

95-الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس ، **من الموقع الالكتروني :**
www.comme/rce.gov.tnAr D243 ، تاريخ التصفح 20/04/15.

96-حامد الماطري،**عن البترول في تونس...و حتى ننتهي من جدال عقيم**،مأخوذ من الموقع الالكتروني www.babuet.net/fedtivlde ،تاريخ التصفح 2016/05/01 .

97-منار علي ، 17 سنة من حكم بن علي ،**دكتاتورية ،استغلال فساد و عمالة** ،من الموقع الالكتروني http://www.albadi.org./spip.php?article34 تاريخ التصفح يوم 2016/04/19.

98-كمال بن يونس ،التهميش الشامل :**عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس** ،مأخوذ من content http://siyassa.org.eg/News ،تم الاطلاع يوم 2016/04/19 .

99-علي عبده حمود،**الثورة التونسية :الأسباب و عوامل النجاح**،عبر الموقع الالكتروني ، , htm /8 http://www.sis-gov.eg/vr/34 تاريخ الاطلاع 2015/12/16 .

100-ثورة تونس ،الأسباب ،السياقات و التحديات ،متاح على http://www.neelwafurat.com ،تم الاطلاع يوم 2015/12/12 .

101-علي عبده محمود ،**الثورة التونسية :الأسباب و عوامل النجاح** ،متاح على http://www.sis.gov.eg تم الاطلاع يوم 2015/12/18 .

102-سالم زاوي ،**سبب أحداث العنف في تونس** ،من الموقع الالكتروني http://www.shabuboline.com ،تاريخ التصفح ،2016/01/16 .

103-فيصل التهامي ،**الثورات الديموقراطية في الوطن العربي-تونس نمودجا**- من الموقع الالكتروني www.aheudar.org تاريخ التصفح ،2016/03/16.

104-كريم سعيد ، تعزيز الديمقراطية :تونس بين خفوت الاسلاميين وصعود تيارات الحداثة ،من الموقع الالكتروني : http://www.acrseg.org/18403 ، *تاريخ التصفح 20160/05/10.*

105-تونس النهضة تستلم القيادة ،مركز الجزيرة للدراسات، مأخوذ من الموقع الالكتروني http://studies.djajeera.net.2016/04/20 ،تم الاطلاع يوم

106-عبد اللطيف الحساني،**تونس الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة** ،مركزالجزيرة للدراسات ، من الموقع الالكتروني :

http://studies .djazeera.net ،تم الاطلاع يوم 2016/04/16 .

107-ف.ب ، **منح جائزة "نوبل للسلام " إلأى وسطاء الحوار الوطني في تونس** ، من الموقع الالكتروني :http://www.elwatannews.com/news/details/815568 تاريخ التصفح 2016/05/11.

108-طارق عثمان،**ثورات و ثورات مضادة،في تحولات النظام الاقليمي العربي**،مركز الجزيرة للدراسات،مأخوذ من http://studies.aldjazeera .net ،تاريخ التصفح : 2016/04/18.

109-محمد ياسين الجلاصي ، **تونس والجزائر تتجاوزان التوترات** ،من الموقع الالكتروني : http://www.alhayat.com/Articles/11750925 ، **تاريخ التصفح** 2016/05/12، على الساعة 18:04.

110-إبراهيم منشاوي ، توجه حذر :**الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس** ،**المركز العربي للدراسات والبحوث** ، من الموقع الالكتروني :http://www.acrseg.org/36851 **تاريخ التصفح** :2016/05/12على الساعة 12:45.

111- العلاقات بين الجزائر و تونس ،متجددة و استراتيجية ،مأخوذ من www.alhadath.net ،تاريخ التصفح 2016/03/19.

112-عاطف قدارة ،الجزائر ،بوتفليقة يناقش مع الغنوشي عملية الانتقال الديموقراطي ،شبكة المعلومات الدولية ،مأخوذ من الموقع الالكتروني http://international.daralhayat.com ،تاريخ التصفح2016/03/06.

113-الأمن يهيمن على زيارة رئيس برلمان تونس للجزائر ،من الموقع الالكتروني www.aljdazeera.net،تاريخ التصفح 2016/04/22 .

114-وزارة الشؤون الخارجية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،من الموقع الالكتروني :115- http://www.mae.gov.dz/news_article/3888.aspx تاريخ التصفح 2016/05/11.

115-صلاح الدين الجرشي ، وزير الخارجية التونسي "الثورة الحقيقية بعد الانتخابات " ، من الموقع الالكتروني :https://www.alaraby.co.uk/politics/2014/11/4/%D9%88%D

تاريخ التصفح 2016/05/12.

116-اتفاقيات و معاهدات ثنائية ،مأخوذ من www.diplomatie.gov.tim ،تاريخ التصفح، 2016/04/21.

117-التعاون الاقتصادي و الأمني من اهم محاور زيارة رئيس الحكومة التونسية الى الجزائر،مأخوذ من http://www.radioalgerie.dze ،تاريخ التصفح 2016/04/19 .

118-الجزائر تونس،علاقات مدعوة لديناميكية،مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.elkhabar.com ،تاريخ التصفح 2016/04/19.

119منتدى رؤساء المؤسسات عبر الموقع الالكتروني: www.fee.dz تاريخ التصفح 2016/04/19.

120-التعاون الاقتصادي الامني ضمن أهم محاور زيارة رئيس الحكومة التونسية إلى الجزائر من الموقع الالكتروني www://radioalgerie.dz ،تاريخ التصفح ،2016/03/15.

121-فوزية فكرون،المبادلات التجارية بين الجزائر و تونس ،من بالموقع الالكتروني: http://www.echourouk.com ،تاريخ التصفح 2016/04/29.

122-ليبنة س،العلاقة بين الجزائر و تونس ،**من الموقع الالكتروني** ، http/www.elhadath.net ، تم التصفح يوم 2016/04/23.

123-الأمن الإنساني ،**مقاربة ايتمو-معرفية** ،نقلا عن موقع الأستاذ محند برقوق : -berkouk http ://mhand. Yolasite.com

124-أبو الحسن بشير عمر، **دراسة حول مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دولة الربيع العربي واشكالياته في ظل المتغيرات الحالية**، المحور ، من الموقع الالكتروني:www.ahewar.org/debat/mr'asp?aid=431302 **تاريخ** التصفح ، 2016/04/24.

125-غسان العزي، انتقال سياسي أم تحول ديمقراطي في العالم العربي، صحيفة الخليج اليومية، الإمارات، ديسمبر 2011. من الموقع الالكتروني : http://www.arav-reform.net/ar/ ، 2016/01/05.

126-اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي، انجليزي)، www.koteb-araba.com.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ/باللغة الفرنسية.

140-Tlemcani rachid « Les conditions d'émergence **d'un nouvel autoritarisme en Algérie** » . 1995 .

141-Amina Mernachela, **la politique Algérienne –la nostalgie d une gloire perdue**, paris ,2012 .

142-Grimaud Nicol, **La Diplomatie Algérienne Un Bilan Historiquement. positif dans L 'Akehal Mokthar** ,l'Algérie de lindépendance a L'Etat d Urgence.

143-Nicole Grimaud , **la politique éxtérieure de l algerie(1963-1979),** Edition rahma , 1994.

144-Ait chaalal Amine, **l Algérie Les Etas Unis Et la France Discours A-LActions, paris, published** ,2000.

145-Mohamed Hachemaoui, Permanance de jeu polituque en Algérie, 2009

146-Andrés charles julien. **L Afrique de nord en march** .(paris .Gallimard .1975).

147- L'Etat du mond ,**Editions la Decouverte**,paris,1999.

148-Moncer Rouissi ,**population Et Société Au Maghreb**,Alger O,P,U,1983.

148- Zakia daouma **,le plan de paix de lonu** ,Afrique du nord –tom 1989.

149-Bichra khader, **L' europe et le monde arabe**, cousins, voisins, publisud, Quoram, Cermac, paris ,France, Mai 1992 .

150-James N ,Rosenau "**comparing foreign policies ،theories finding** " , new York, sage publication ,1974.

151-Fath Allah oualalou **,Après Barcelone le M Maghreb est nécessaire** ,casablanca ,paris,1996.

المراجع باللغة الأنجليزية .

152-Joan Edelman Spero , **The Politics of international Economic Relations** ,London,1977.

153-Aritilo gaudio ,**Sahara espangnol fin dun my the colonial** ,rebat ,a ressal ,1975 .

مقدمة.....(13)

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الجزائرية .....(30)

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية .....(31)

المطلب الأول : المحددات الجغرافية .....(31)

المطلب الثاني : المحددات السياسية والعسكرية .....(34)

المطلب الثالث : المحددات الاقتصادية والاجتماعية .....(37)

المبحث الثاني : مبادئ وسمات وأبعاد السياسة الخارجية الجزائرية.....(42)

المطلب الأول : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .....(42)

المطلب الثاني :سمات السياسة الخارجية الجزائرية .....(48)

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية .....(51)

المبحث الثالث : توجهات سياسة الجزائر الخارجية .....(54)

المطلب الأول : هيكل عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .....(54)

المطلب الثاني :تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية .....(60)

المطلب الثالث : الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية.....(62)

الفصل الثاني : البعد المغاربي في السياسة الخارجية الجزائرية.....(73)

المبحث الأول : البعد الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .....(74)

المطلب الأول : الموقع الجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي .....(74)

المطلب الثاني:المكانة الجيوسياسية للجزائر في منطقة المغرب العرب.....(82)

المطلب الثالث :أهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للجزائر .....(87)

المبحث الثاني: الدور الريادي للجزائر في منطقة المغرب العربي.....(89)

المطلب الأول :دور صانع التكامل الاقليمي وتحقيق الوحدة المغاربية.....(89)

المطلب الثاني : نبذ الاستعمار والامبريالية .....(97)

المطلب الثالث : دور الجزائر اتجاه قضايا المنطقة المغاربية.....(100)

المبحث الثالث : العلاقات التعاونية الجزائرية مع محيطها المغاربي.....(107)

المطلب الأول : العلاقات الثنائية .....(107)

المطلب الثاني :العلاقات المتعددة الأطراف .....(117)

المطلب الثالث : المشاريع الاقتصادية المشتركة .....(125)

الفصل الثالث : العلاقات الجزائرية –التونسية بعد التحول الديمقراطي.....(130)

المبحث الاول : طبيعة العلاقات الجزائرية –التونسية قبل الحراك الشعبي .....(**131**)

المطلب الأول :طبيعة السلوك .....,.....(131)

المطلب الثاني: الزيارات المتبادلة على المستوى الرسمي.....(133)

المطلب الثالث :التبادل التجاري.....(138)

المبحث الثاني : الحراك الشعبي في تونس وملامح التحول الديمقراطي .....(142)

المطلب الأول :أسباب ودوافع الحراك الشعبي في تونس .....(142)

المطلب الثاني :سمات الحراك الشعبي .....(150)

المطلب الثالث : تقيم نتائج الحراك الشعبي في تونس .....(153)

المبحث الثالث : العلاقات الجزائرية –التونسية بعد التحول الديمقراطي .....(158)

المطلب الأول :أداء السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الحراك الشعبي في تونس .....(158)

المطلب الثاني :مظاهر التعاون بين الجزائر وتونس بعد التحول الديمقراطي .....(162)

المطلب الثالث :الأفاق المستقبلية للعلاقات الجزائرية التونسية .....(170)

الخاتمة .....(175)

قائمة المراجع .....(178)

فهرس الخرائط.....(193)

فهرس الجداول.....(194)

فهرس المحتويات .....(195)